جامعة ابن خلدون –تيـــــارت –

كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

مذكرة مقدمـــة لنيل شهـــادة مـــاجستير في العلوم التجارية

تخصص: الاقتصاد والتنمية

بعنـــوان:

واقع تطبيق الاقتصاد المعرفي في الجزائر

"دراسة ميدانية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية"

إعـــداد الطالب:

صغير عبد الصمد

إشـــراف الدكتور:

مـداني بـن شهـرة

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د.	شـــــريط عابد	أستاذ التعليم العـــالي	جامعة تيارت	رئيـسا
د.	مداني بن شهرة	أستاذ محـــاضـــــر	جامعة تيارت	مقـررا
د.	بشير بـــولنوار	أستاذ محـــاضـــــر	جامعة وهران	مناقشا
د.	كـــــربالي بغداد	أستاذ محـــاضـــــر	جامعة وهران	مناقشا
د.	بن عمارة أحمد	أستاذ محـــاضـــــر	جامعة تيارت	مناقشا

لسنة الجامعية: 2010 / 2011

جامعة ابن خلدون –تيـــــارت –

كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

مذكرة مقدمـــة لنيل شهـــادة مـــاجستير في العلوم التجارية

تخصص: الاقتصاد والتنمية

بعنـــوان:

واقع تطبيق الاقتصاد المعرفي في الجزائر

"دراسة ميدانية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية"

إعـــــداد الطالب:

صغير عبد الصمد

إشـــــــراف الدكتور:

مـــــــــــــداني بن شهرة

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د.	شـــــريط عابد	أستاذ التعليم العـــالي	جامعة تيارت	رئيـسا
د.	مداني بن شهرة	أستاذ محـــاضـــــر	جامعة تيارت	مشرفا
د.	بشير بـــولنوار	أستاذ محـــاضـــــر	جامعة وهران	ممتحنا
د.	كـــــربالي بغداد	أستاذ محـــاضـــــر	جامعة وهران	ممتحنا
د.	بن عمارة أحمد	أستاذ محـــاضـــــر	جامعة تيارت	ممتحنا

السنة الجامعية: 2010 / 2011

كلمة شكر

قيل في الأثر أنه: "من أراد الدنيا فعليه بالعلم، ومن أراد الآخرة فعليه بالعلم، ومن أرادهما معا فعليه بالعلم"، فالحمد الذي وضع للعلم هذه المكانة الرميقة والمنزلة العالية الرفيعة، ففضل أهل العلم على سائر الخلائق فقال: ﴿هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون﴾ فنرجو منه أن يجعلنا من أهل العلم وأحبائه، ولكي ننال هذه المكانة لابد من تكاثف الجهود، والإمداد لبعضنا يد العون والمساعدة، ومن فضل الله علينا أن وفقنا إلى إتمام هذا العمل، والذي كان ثمرة لمجموعة من الجهود، ولهذا فإنه لا يوجب أن ننسى الدعاء لمن ساعدونا ولو بادعائهم، فأتوجه بالشكر الجزيل إلى الوالدين الذين ثبتوني على القيام الأحسن لإتمام هذه المذكرة والى كل عائلتي، وإلى المؤطر السيد الدكتور مدني بن شهرة، الذي أتقدم له بالشكر الجزيل والامتنان العميق على سماحته وحسن توجيهه، كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى:

إلى عميد كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية الدكتور شريط عابد، والى كل أساتذة كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير على ما بذلوه من جهود من اجل النهوض بالمستوى العلمي بالكلية.

إلى كل الزملاء والأصدقاء الذين ساعدونا بأفكارهم، ولم يبخلوا علينا بتوجيهاتهم، وهنا اخص بالذكر: الأخ الصديق سيف الدين برية

الطالب: صغير عبد الصمد

إهداء

لله در الشاعر حين يقول:

العلـــم يبـــني بيـــوتا لا عماد لها

والجهل يهدم بيوت العز والشرف

اللهم اجعلنا من الذين بنيت لهم بفضل العلم بيوتا في الدنيا وبيوتا في الآخرة، أهدي حلاوة النصب الذي جاء من وراء هذا العمل إلى الوالدين الكريمين، وإلى كل إنسان يكن في نفسه حبا للعلم وللإسلام والمسلمين والوطن، لكل نفس تحيا وتموت من أجل البلوغ بالعلم إلى أعلى العليين، إلى كل من سلك طريقا يبتغي فيه علما ينفعه وينفع به غيره، فيريهم نور العلم والفهم، ويزيل عنهم ظلام وغمام الجهل.

"فاللهم افتح علينا بمعرفة العلم، وأكرمنا بنور الفهم، وسهل أخلاقنا بالحلم واجعلنا ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه".

الطالب: صغير عبد الصمد

الفهـــرس

الفهرس

المقدمة.....أ

الفصل الأول: الإطار النظري لاقتصاد المعرفة.....8

تمهيد.....8

المبحث الأول: مفهوم الاقتصاد المعرفي.....10

1- تعريف ونشأة الاقتصاد المعرفي.....10

2- أهمية وخصائص اقتصاد المعرفة.....16

3- مقومات استخدام اقتصاد المعرفة.....19

المبحث الثاني: اقتصاد المعرفة ونظرية النمو الحديثة.....22

1- أهمية التحول من اقتصاد الموارد إلى اقتصاد المعرفة.....22

2- نظرية النمو الحديثة.....24

المبحث الثالث: مؤشرات اقتصاد المعرفة.....28

1- مؤشرات العلم العلم والتكنولوجيا.....28

2- المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية.....33

خلاصة.....44

الفصل الثاني: معطيات ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.....45

تمهيد.....45

المبحث الأول: أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على بعض المتغيرات الاقتصادية.....47

1- أثر تكنولوجيا المعلومات في الناتج المحلي على المستوى العالمي.....47

2- الصادرات التكنولوجية.....51

المبحث الثاني: التجارة الالكترونية.....55

1- مفهوم التجارة الالكترونية.....55

2- مجال التجارة الالكترونية.....57

3- أثر التجارة الالكترونية على أداء المؤسسات.....59

4- مجال التجارة الالكترونية وإمكانية الاستفادة منها.....65
المبحث الثالث: الحكومة الالكترونية.....68
1- مفهوم ونطاق الحكومة الالكترونية.....68
2- متطلبات بناء الحكومة الالكترونية.....71
3- مؤسسات الأعمال في ظل الحكومة الالكترونية.....73
4- خدمات الحكومة الالكترونية.....76
خلاصة.....78
الفصل الثالث: مؤشرات اقتصاد المعرفة وموقع الجزائر.....79
تمهيد.....79
المبحث الأول: معطيات مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر.....80
1- ضرورة الاقتصاد القائم على المعرفة في الجزائر.....80
2- موقع الجزائر ضمن شبكة تقييم الاقتصاد القائم على المعرفة.....82
المبحث الثاني: الرأس المال البشري وتكنولوجيا الإعلام والاتصالات الجديدة.....88
1- اقتصاد المعرفة والرأس المال البشري.....88
2- البحث العلمي والتكنولوجي في الاقتصاد القائم على المعرفة.....99
3- تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر.....102
المبحث الثالث: الدائرة الاقتصادية في الجزائر في مواجهة تحديات اقتصاد المعرفة.....108
1- السياسات التكنولوجية في المراحل الأولى من التنمية الصناعية.....108
2- ضرورة التكفل بكل القطاعات.....110
3- المعرفة ضرورة من ضرورات التنمية.....112
خلاصة.....113
الفصل الثالث: تطبيق الاقتصاد المعرفي في المؤسسات الجزائرية.....114
تمهيد.....114
المبحث الأول: تحليل واقع بيئة المؤسسات الجزائرية.....115
1- توجه الاقتصاد العالمي محو اقتصاد المعرفة.....115
2- انفتاح السوق الجزائرية و دور المعرفة في مواجهة المنافسة العالمية.....117

المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.....120
1- منهجية و عينة الدراسة.....120
2- أداة الدراسة وطريقة العمل الميداني.....122
المبحث الثالث: تشخيص وضعية اقتصاد المعرفة في المؤسسات الاقتصادية.....124
1- تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر.....124
2- الموارد البشرية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.....127
3- منظومة الإبداع و الابتكار.....131
خلاصة.....135
الخاتمة.....137
قائمة الجداول والأشكال.....141
قائمة المراجع.....143
قائمة الملاحق.....148

.

مقدمة:

إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا بد أن ترصد لها جميع القدرات البشرية وكل المعرفة التي تتوفر لدى البلاد، لكي تكون هذه التنمية مستدامة، ويعترف للرصيد البشري، أكثر فأكثر بأنه بمثابة العنصر المركزي في كل مسار للتنمية وفي كل رفاهية، ويعد هذا الاعتراف بفضائل المعرفة حديث العهد وإن كان يشكل عنصرا من عناصر استحداث القيمة المضافة.

وقد رافقت المعرفة الإنسان منذ القديم، وارتقت معه في كل أطوار حياته، والجديد اليوم هو حجم تأثيرها على الحياة الإقتصادية والإجتماعية، وقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين أعظم تغيير في حياة البشرية، وهو التحول الثالث بعد ظهور الزراعة والصناعة، والذي يتمثل بثورة العلوم والتقانة فائقة التطور، في المجالات الإلكترونية والنووية والفيزيائية والبيولوجية والفضائية.

وكان لثورة المعلومات والإتصالات دورا رياديا في هذا التحول، الذي أدى إلى ظهور مصطلح لم يعرف من قبل يعبر عن نمط إقتصادي جديد للعالم، يعرف باقتصاد المعرفة، والذي نقصد به القدرة والطاقة على استحداث واستعمال المعارف في إنتاج السلع والخدمات والقدرة على التحكم في التكنولوجيا والإبداع.

ويعتبر الإنتقال إلى إقتصاد المعرفة من القضايا الهامة التي أصبحت تساهم في العملية التنموية لإقتصاديات البلدان المختلفة، وذلك من خلال فهم أكثر عمقا لدور المعرفة ورأس المال البشري المتخصص لتطوير الإقتصاد وتقدم المجتمع، والعالم أصبح يتجه بسرعة كبيرة إلى إقتصاد المعرفة حيث أن 50% من الناتج المحلي في الدول المتقدمة مبني على المعرفة.

وإذا انتقلنا بمستوى التحليل إلى المؤسسة فإن المعرفة ودعائمها (المهارات، الكفاءات، الشبكات، قواعد وبنوك البيانات) أصبحت اليوم تمثل أهم أصولها.

الإشكالية:

يتميز عالم اليوم بوجود تحولات اقتصادية عميقة، والتي يمكن القول أن من أهمها المرور السريع نحو الفضاء اللامادي، والتركيز على استحداث واستعمال المعارف في إنتاج السلع والخدمات، فلهذا أصبح الاستثمار في مجال المعرفة يتجاوز بكثير نظيره في المجال المادي (التجهيزات والمعدات ...).

من هنا فإن الاقتصاد المبني على المعرفة أصبح يأخذ مكانته كضرورة حتمية و نمط جديد بذاته، علما أن هذه المعارف المقصودة في هذا الإطار هي كل المعارف المنتجة والمستعملة في مختلف الأنشطة الاقتصادية دون استثناء، سواء أكانت تكنولوجية أو تنظيمية، وحتى فردية أو جماعية، أو غيرها.

ومما لا شك فيه أن المعرفة والمعلومة، ستشكلان من الآن فصاعدا الأسس الرئيسية، والقوية لتحسين الإنتاجية، والنمو والمنافسة داخل القطاع الاقتصادي، وهذا بعدما كان دورها محدودا، مقارنة بالموارد المادية الأخرى.

حيث أن مصادر استحداث القيمة تتجه أكثر فأكثر نحو فروع الخدمات التي تشارك في ثلثي (⅔) الناتج الداخلي الخام في البلدان المتقدمة، وفي الواقع فإن الاقتصاد العالمي أصبح يحول المعارف أكثر فأكثر إلى سلع وخدمات.

ولو نظرنا على مستوى المؤسسات، لوجدنا أن المهارات والمعارف أصبحت اليوم بمثابة مرجعيات لهوية المنظمة، إذ تم تعويض التنظيم التايلوري بدعائم جديدة مثل العلاقة بالزبون، ونظم المعلومات، والذكاء الاقتصادي، والنوعية في الخدمات، فضلا عن ظهور مهن جديدة في المؤسسة، وبذلك فالمؤسسة تنتظم لزوما النظر لمحيطها واستجابة للتحديات الاقتصادية الجديدة.

ومن خلال كل هذا تبادر إلى أذهاننا الإشكال التالي:

ما هو واقع اقتصاد المعرفة في المؤسسة الاقتصادية في الجزائر؟

ومن خلال الاشكالية السابقة و يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

ـــ ما هو تعريف إقتصاد المعرفة؟

ـــ ما هي مؤشراته، وما علاقته بنظرية النمو الحديثة؟

ـــ ما علاقة تكنولوجيا الإعلام والإتصالات الجديدة بهذا الإقتصاد؟

-ما هو واقع هذا الاقتصاد في الجزائر؟

ـــ ما هو موقع الموارد البشرية داخل المؤسسات الاقتصادية؟

ـــ كيف يتم التعامل مع منظومة الابتكار والإبداع داخل المؤسسة؟

ـــ ما مدى توفر البنية التحتية لتكنولوجيا الإعلام والإتصالات الجديدة اللازمة لتطبيق إقتصاد المعرفة داخل المؤسسة الجزائرية؟

الفرضيات:

يمكن صياغة الفرضيات التالية لاختبار مدى صحتها من خلال الدراسة والمسح الميداني، الفرضية الرئيسية: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية تطبق اقتصاد المعرفة حيث:

الفرضية الأولى: لا تتوفر المؤسسات الاقتصادية في الجزائر على البنية التحتية من تكنولوجيا الإعلام والاتصالات اللازمة لتطبيق اقتصاد المعرفة.

الفرضية الثانية: ليس للموارد البشرية في المؤسسات الاقتصادية قابلية لتطبيق اقتصاد المعرفة.

الفرضية الثالثة: المؤسسات الاقتصادية في الجزائر تحسن استغلال البحث العلمي والإبداع والابتكار من أجل تطبيق اقتصاد المعرفة.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في كون أن المعرفة تزيد أهميتها بشكل سريع، ومن غير الممكن أن نبني مؤسسات قوية في غياب المعرفة، فالأصول المادية لم تعد كافية لتحقيق معادلة الإنتاج الجديدة والمؤسسات المسيطرة هي التي تملك أصول معرفية وتسيطر على صناعة المعرفة، هذا بالإضافة إلى وجود ندرة واضحة للدراسة في المكتبة العربية، حول موضوع اقتصاد المعرفة و تطبيقه داخل المؤسسات الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال دراستنا إلى تحقيق:

1- إلقاء الضوء على هذا الاقتصاد الجديد وأهميته على مستوى الاقتصاد عموما والمؤسسات خصوصا، إضافة إلى الأركان التي يقوم عليها.

2- معرفة واقع تطبيق هذا الاقتصاد في المؤسسات الجزائرية.

مبررات إختيار الموضوع:

إن أهم الأسباب التي دعتني إلى اختيار هذا الموضوع تتمثل في:

ـــ ميل شخصي للموضوع كمجال للبحث.

ـــ دراستنا للاقتصاد المعرفي كمادة في المقرر في السنة الدراسية.

ـــ نقص كبير في المراجع باللغة العربية وتوفرها باللغتين الانجليزية والفرنسية.

ـــ محاولة إثراء المكتبة بهذا العمل.

إطار وحدود الدراسة :

تم إجراء الدراسة في إطارين زماني ومكاني حيث:

تم جمع أغلب البيانات في سنة 2009 وأجريت الدراسة الميدانية سنة 2010.

أما الإطار المكاني فإن الدراسة اهتمت بواقع الإقتصاد الجزائري والمؤسسات الجزائرية في مدينة تيارت بصفة خاصة.

منهجية الدراسة:

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية وإختبار صحة الفرضيات قمنا باستخدام المناهج التالية:

ـــ **المنهج الوصفي**: وهذا بالتطرق إلى أهم المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالموضوع قصد الوصول إلى معرفة دقيقة وتفصيلية لعناصر البحث، حيث تم الاستعانة بمجموع البحوث والدراسات المتوفرة سواء كانت متوفرة في شكل كتب، مذكرات، رسائل ماجستير، أطروحات دكتوراه، مداخلات الملتقيات العلمية، مقالات منشورة في المجلات أو عبر مواقع الإنترنت.

ـــ **الأسلوب المسحي**: وهذا بجمع البيانات الأولية من خلال المسح الميداني لمجتمع عينة الدراسة لتشخيص واقع المؤسسات الجزائرية بخصوص إقتصاد المعرفة وتطبيقه، ولتحقيق هذا قمنا بإجراء استبيان يغطي الجوانب الرئيسية في الموضوع .

ـــ **المنهج التحليلي**: وهذا بتحليل نتائج الاستبيان من خلال تحليل إحصائي باستخدام التكرارات والنسب وتحليل نقدي بالاعتماد على البيانات المجمعة.

الدراسات السابقة:

موضوع إقتصاد المعرفة هو موضوع جديد على مستوى الأدبيات، فأول الكتابات بخصوصه لا تتجاوز بداية التسعينات، أما بخصوص الجزائر فقد صادفنا بعض الأعمال تتمثل في:

إقتصاد المعرفة، عامل أساسي في التنمية: أي إستراتيجية للجزائر؟ دراسة قام بها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، في دورته العامة العادية الخامسة و العشرون، في ديسمبر 2004، و توصل إلى تشخيص إقتصاد المعرفة في الجزائر و دوره في تحقيق التنمية.

مذكرة ماجستير بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، كمال لعقاب: إدارة المعرفة في المؤسسة "دراسة ميدانية للمؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر" 2009/2008.

مذكرة ماجستير بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، اقنيني عقيلة: إدارة المعرفة قمة التميز في المؤسسة المعاصرة، جوان 2007 .

صعوبات الدراسة:

- قلة المراجع المتخصصة المتعلقة بالموضوع باللغة العربية.
- صعوبة الاتصال بالمؤسسات الجزائرية والحصول على المعلومات منهار.

- أغلب الدراسات التي صادفناها تبتعد عن الإشكالية المدروسة ولا تتعدى الإحاطة النظرية بالموضوع.
- غياب ثقافة الاستبيان.

خطة البحث:

من أجل الإلمام بمختلف جوانب الموضوع قمنا بتقسيمه إلى أربعة فصول:

الفصل الأول: وكان بعنوان الإطار النظري لاقتصاد المعرفة، وتناولنا فيه مفهوم إقتصاد المعرفة وأهميته وخصائصه، نظرية النمو الحديثة، أهم مؤشراته.

الفصل الثاني: فعنوانه معطيات ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ودرسنا فيه أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي، التجارة الالكترونية، الحكومة الالكترونية.

الفصل الثالث: وعنوانه تقييم اقتصاد المعرفة وموقع الجزائر منه، ودرسنا في موقع الجزائر ضمن شبكة تقييم اقتصاد المعرفة، الرأس المال البشري وتكنولوجيا الإعلام والإتصالات الجديدة، الدائرة الاقتصادية في الجزائر في مواجهة تحديات إقتصاد المعرفة.

الفصل الرابع: والذي كان دراسة ميدانية وكان عنوانه، إقتصاد المعرفة داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وتطرقنا فيه إلى تحليل واقع بيئة المؤسسات الجزائرية، الدراسة الميدانية وأهم نتائجها، اقتراح منهجية لتطبيق اقتصاد المعرفة داخل المؤسسات الاقتصادية.

الفصل الأول: الإطار النظري لاقتصاد المعرفة

تمهيد:

تعـــود بدايات اقتصاد المعـــرفة إلى خمسينيات القـــرن الماضي عـــلى يد الاقتصادي «Fritz Machlup»، حيث قام بدراسات على إنتاج المعرفة، وقد اقتصرت الدراسات السابقة التي قام بها الاقتصاديون على أنواع أخرى من المنتجات مثل: الزراعية والفولاذية والآلية والبترولية والكيمياوية وغيرها من المنتجات المادية الأخرى، وقد كان الاهتمام بمنتجات المعرفة ضعيفا آنذاك، وزاد الاعتماد على المعارف الجـــــديدة في النمـــو الاقتصادي المحدثة من قبـــل الاقتصاديين أمثال: «Joseph Schumpeter» و «Robert solow» وآخرون.

وقد ظهر في السنوات القليلة الماضية، ابتداء من عام 1985 إلى يومنا هذا عدد كبير من الدراسات والأبحاث العلمية، والمقالات حول دور وأهمية المعرفة والعلم والتعلم في الاقتصاد أو ما يسمى باقتصاد المعرفة بكل اللغات، خاصة اللغتين الانجليزية تحت عنوان «Economy knowledge» والفرنسية تحت عنوان «Economie de la conaissance» وهذا نتيجة للتطورات التي حصلت في مجال انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين.

وظهرت نتيجة لذلك مفاهيم ومصطلحات جديدة في عالم الاقتصاد مثل « الاقتصاد الـــرقمي التجارة الالكترونية والحكومة الالكترونية، الفائض المعرفي، القيمة المضافة للمعرفة، مجتمع المعلومات، اقتصاد المعرفة» وتركز كل هذه المصطلحات على دور وأهمية المعرفة في تنمية المجتمعات المعاصرة.

ومن البديهي أن الفكرة القائلة أن المعرفة تلعب دورا جوهريا في الاقتصاد ليست جديدة، إلا أن أنماط إنتاج المعارف، ونشرها تتطور مع الوقت، وهناك آراء عديدة تدافع عن إدخال تغيير في الطبيعة الكمية والنوعية للعلاقة بين المعرفة والتنمية الاقتصادية.

والمعرفة لم تعد فقط أداة في عمليات بناء وتنمية القدرات التنافسية للمنظمات فحسب بل أصبحت في حد ذاتها عنصر من عناصر المنافسة.

ومن أجل إعطاء صورة توضيحية عن اقتصاد المعرفة، سنتناول في هذا الفصل مفهوم الاقتصاد المعرفي، والذي يشمل تعريف ونشأة هذا الاقتصاد وأهميته وأبرز خصائصه، ومقومات استخدامه.

لننتقل إلى علاقته بنظرية النمو الحديثة، وأخيرا أهم مؤشراته والتي تضم مؤشرات العلم والتكنولوجيا والمؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية.

المبحث الأول: مفهوم الاقتصاد المعرفي

يعتبر بعض الاقتصاديين المعاصرين المعرفة عنصرا مهما، أو أهم عنصر من عناصر الإنتاج، وأصبح ما يسمى باقتصاد المعرفة فرعا من فروع العلوم الاقتصادية مثله مثل الاقتصاد الزراعي أو الاقتصاد الصناعي، إلا أنه يقوم على فهم أكثر عمقا لدور المعرفة والرأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع، بدلا من الاعتماد على الزراعة أو الصناعة.

ويلاحظ أن الاقتصاد العالمي يتجه كله أكثر فأكثر نحو اقتصاد المعرفة الذي يعتمد اعتمادا أساسيا على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

1- تعريف ونشأة الاقتصاد المعرفي

1-1 تعريف اقتصاد المعرفة

هناك العديد من التعريفات لاقتصاد المعرفة، حيث يوجد من يرى بأنه "فرع من العلوم الأساسية يهدف إلى تحسين رفاهية الأفراد، والمنظمات والمجتمع عن طريق دراسة نظم إنتاج وتصميم المعرفة ثم إجراء تنفيذ التدخلات الضرورية لتطوير هذه النظم" وينتج هذا الفرع من نماذج نظرية من خلال البحث العلمي من جهة أولى. كما يطور الأدوات العملية والتقنية التي يمكن تطبيقها مباشرة على العالم الواقعي من جهة ثانية[1].

«اقتصاد المعرفة يتضمن الاستخدام الكثيف للمعرفة في القيام بالنشاطات الاقتصادية، وفي توسعها وتطورها ونموها[2]» والبعض يرى أن اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة والمشاركة فيها، استخدامها وتوظيفها وابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة

[1]-Swanstrom, Edward (2002). Economics-based Knowledge Management. [Available at : www.gkec.org/knowledgeeconomics/econkmframework/kmeconomics1.7.pdf].

[2]- د.فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007 ص16.

من خلال الإفادة من خدمة معلوماتية ثرية، وتطبيقات تكنولوجية متطورة، واستخدام العقل البشري كرأس للمال وتوظيف البحث العلمي[3].

والبعض يرى أن الاقتصاد المعرفي هو إحداث مجموعة من التغييرات الإستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي، وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاما مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة، والتنمية المستدامة بمفهومها الشمولي التكاملي، فالمجتمع المبني على امتلاك زمام المعرفة وعلى المساهمة في خلقها وتعميقها وتطوير فروعها المختلفة، يكون مؤهلا أكثر من غيره للسير في ركب التقدم ودخول عالم العولمة من أوسع أبوابها على كافة الأصعدة، الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية... الخ[4].

والبعض الآخر يرى أنه هو الاقتصاد الذي يقوم على أساس إنتاج هذه المعرفة واستخدام نتاجها وثمارها وانجازاتها، أو بالأحرى استهلاكها بالمعنى الاقتصادي لمفهوم الاستهلاك.

وبذلك تشغل المعرفة بمفهومها الحديث جزءا أساسيا من ثروة المجتمع المتطور ومن رفاهيته الاجتماعية[5].

وهناك تعريف يقارن اقتصاد المعرفة باقتصاد المنتجات الذكية[6]، أي أن هذه المنتجات هي بعض ملامح اقتصاد المعرفة، القائم على تكتل المعلومات، وتراكمها في جهاز الكمبيوتر الذي يقوم بدوره بتحليلها وتنسيقها ليتعاطى مع أحداث الواقع، بما يتناسب معها كما يتعاطى معها الإنسان الراشد[7].

---

[1]- منى مؤتمن، نحو رؤية جديدة للبحث التربوي في مجتمع الاقتصاد الرقمي، بحث مقدم إلى إدارة البحث والتطوير التربوي في المملكة الأردنية الهاشمية، 2003، ص2.

[4]- منى مؤتمن، مرجع سبق ذكره، ص12.

[3]- الأستاذ، الدكتور هاشم الشمري، ناديا الليثي، الاقتصاد المعرفي، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 15.

[6]- المنتجات الذكية هي المنتجات التي تحتوي على تقنيات عالية ومستوى هائل من التكنولوجيا.

[7]- الأستاذ، الدكتور هاشم الشمري، ناديا الليثي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

مما سبق نستطيع أن نقول بأن اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد القائم بصورة أساسية على عنصر المعرفة مستخدما العقل البشري بتوظيف وسائل البحث والتطوير والموارد الاقتصادية المتاحة باستخدام الكوادر المؤهلة والقادرة على استيعاب جميع المتغيرات التي تطرأ على مجمل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

1-2- نشأة الاقتصاد المعرفي:

لو تتبعنا نشأة اقتصاد المعرفة نجد أن جذوره عميقة، ففي كتاب الله الكريم نجد في الآية الكريمة *قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون*[8] تركيز على جانب المعرفة أو الإدراك، وهناك تفرقة بين الشخص المدرك العاقل والملم بالأمور وبين الذي لا يعلم ولا يدرك شيئا ونفس الآية الكريمة *أولو الألباب*وهم أصحاب العقول والفهم، ومن هنا نجد أن التركيز على أمرين[9] المعرفة والعقل البشري المدرك لإنتاج المعرفة وهو صميم دراستنا، فكما نعلم أن الآيات القرآنية الكريمة في مواضيع نزولها كانت لا تشتمل على الجانب الديني فقط، وإنما تشمل جميع جوانب الحياة بما فيها الجانب الاقتصادي، فالإنسان الذي يستخدم ما منحه الله له من هبة، ويستثمرها من أجل بناء المجتمع بجميع جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فإنه في النهاية سوف يصل إلى ما وصلت إليه نتاجات العقول العاملة التي كان ثمارها الثورة الصناعية والثورة المعلوماتية التي يجني ثمارها العالم الآن. فقد شهدت دول أوروبا الغربية، فرنسا وانجلترا وألمانيا خلال القرنين الثامن والتاسع عشر نشأة الثورة الصناعية، التي ارتكزت على تحولات علمية وتقنية عميقة برزت بصورة خاصة في الصناعة والمواصلات، وقد بدأت بوادرها منذ القرن السادس عشر، وتوضحت معالمها خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر، كان انطلاقها من انجلترا لتنتشر في بقية دول أوربا الغربية وكانت الانطلاقة الفعلية للثورة الصناعية مع اختراع الآلة البخارية على يد جيمس واط سنة 1769 العامل في جامعة جلاسكو الانجليزية، واستخدمت الآلة البخارية بعد ذلك في ضخ المياه من مناجم الفحم الحجري وفي صناعة التعدين ولدفع وسائل النقل البري والبحري. وانتشر استعمال الآلة البخارية خارج بريطانيا العظمى

---

[8]- القران الكريم، سورة الزمر، أية رقم 8.

[9]- الأستاذ هاشم الشمري، ناديا الليثي، مرجع سبق ذكره، ص17.

ليشمل كلا من فرنسا وألمانيا، وتم استغلال المحرك البخاري لتركيز النقل الحديدي كنمط جديد في النقل البري حيث تم استخدام أول خط للنقل الحديدي في العالم سنة 1830 للربط بين مدينتي ليفربول ومانشيستر بانجلترا.

ومنها انتشرت السكك الحديدية لتشمل ألمانيا وفرنسا[10]، حيث أسهمت الثورة الفكرية في أوربا في دفع الاختراعات، وبروز الثورة الصناعية كان لها الأثر العميق في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ولقد وضعت الثورة الصناعية أسس التقدم التكنولوجي والبحث العلمي. إلا أن ثورة المعلومات حققت قفزة نوعية، فحولت المعرفة بحد ذاتها إلى مورد أساسي من الموارد الاقتصادية وإلى قوة حقيقية في الإدارة.

ولا عجب أن تقاس القوة السياسية والاقتصادية اليوم لإحدى الدول بمقدار مساهمتها في الاكتشافات التكنولوجية الحديثة، وليس فقط بقوة الجيش أو بعدد السكان أو بعوامل أخرى[11].

وكان قد ظهر الاقتصاد، الذي يعرف الآن بالتقليدي، لتفسير العلاقات الناشئة عن الثورة الصناعية كرأس المال، والعمالة والتكلفة من جهة المدخلات، والحجم والقيمة من جهة المخرجات. وقد ظهرت بوادر الاقتصاد الجديد، من خلال ثلاثة قوانين:

1- قانون جروش"Grosch's Law" ، نسبة إلى "Herb Grosch" أحد رواد الكمبيوتر. وينص هذا القانون على أن "قوة الكمبيوتر تزداد بمربع زيادة التكلفة". أي أن زيادة قدرة الكمبيوتر على معالجة البيانات تتطلب تكلفة مضاعفة. ومن الناحية الإقتصادية فهذا يتضمن بأنه لا بد من زيادة الإنفاق الاستثماري بمقدار الضعفين حتى يتسنى زيادة قدرة الكمبيوتر على معالجة المعلومات ضعفاً واحداً.

---

[10]- الأستاذ الدكتور: هاشم الشمري، ناديا الليثي، مرجع سبق ذكره، ص18.

[2]- مرال توتبليان، المرأة والعلوم والتكنولوجيا، البعد الاقتصادي، موقع المرأة من تطور اقتصاد المعرفة،بحث مقدم إلى منتدى المرأة العربية والعلوم والتكنولوجيا، القاهرة، مصر، 2005/1/9، ص1.

2- قانون مور"Moore's Law" ، نسبة إلى "Gordon Moore" أحد مؤسسي شركة Intel، وينص على "أن كثافة الدوائر المتكاملة Integrated Circuit Density تتضاعف كل سنة ثم تم تعديله مؤخراً ليصبح سنة ونصف السنةً". إقتصادياً، هذا يعني سرعة زوال هذه التكنولوجيا نظراً للقفزات الهائلة في نوعية وقدرة هذه التكنولوجيا وبالتالي لا بد من الاستمرار في الاستثمار حتى يتم جناية العوائد المطلوبة وبعكس ذلك يكون التراجع والخسارة.

3- قانون متكالف "Metcalf's Law"، نسبة إلى "Metcalf Bob" الذي اخترع Ethernet أحد أنواع (Local Area Network - LAN)، وينص على "ازدياد العوائد في شبكة الإنترنت كلما ازدادت عدد الشبكات العاملة". أي أنه كلما ازداد عدد شبكات الإنترنت العاملة كلما ازدادت قيمة كل منها، وإن العلاقة بين هذه الشبكات وقيمتها علاقة طردية لوغاريتمية[12].

ومن المعروف أن الاقتصاديين اليوم، يعملون على إدخال عامل المعرفة بشكل مباشر وواضح في نظريات التنمية مثل نظرية النمو الجديدة، فالعلاقة بين التنمية وبين توليد المعلومات واستخدامها أصبحت واضحة وتدل الإحصاءات على أن أكثر من 50% من الناتج الإجمالي في الدول المتقدمة مبني على المعرفة وهكذا أصبح الاستثمار في مجال المعلومات والتكنولوجيا أحد عوامل الإنتاج، فهو يزيد في الإنتاجية كما يزيد في فرص العمل[13].

فقد نشأ الاقتصاد المرتكز على المعرفة مع إدراك الدور المتنامي لإنتاج وتوزيع واستخدام المعارف فسير أعمال الشركات والاقتصاديات، ليس بكمية المعارف المتداولة وحدها، التي تتطور وتتكثف ولكن كذلك بالعلاقات بين العناصر في ديناميكية توليد المعارف.

---

[12]- د. محمد محمود العجلوني، اقتصاديات الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات ودوره في ظهور الإقتصاد المعرفي، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: المعرفة الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات والاقتصاديات، نوفمبر 2005، المنعقد بجامعة بسكرة، الجزائر، ص2.

[13]- الأستاذ هاشم الشمري، ناديا الليثي، مرجع سبق ذكره، ص19.

واستغلالها وتوزيعها، ومن البديهي أن الفكرة القائلة بأن المعرفة تلعب دورا جوهريا في الاقتصاد ليست جديدة، إلا أن أنماط إنتاج المعارف ونشرها تتطور مع الوقت[14].

وقد يحدث أحيانا خلط بين مصطلح المعرفة ومصطلح المعلومات إلا أنه يوجد فرق كبير بين الاثنين فالمعرفة تختلف عن المعلومات لأنها تستلزم وجود قدرة على التعلم[15].

في بداية التسعينيات برزت مقاربات، مفادها أن الاقتصاديات المرتكزة على المعرفة تتكون من ظاهرة مزدوجة، تتمثل الظاهرة الأولى في نزعة طويلة مرتبطة بزيادة الموارد المخصصة لإنتاج المعارف ونقلها (تعليم تدريب، أبحاث وتنمية، تنسيق إقتصادي) أما الظاهرة الثانية تتمثل في حدث تكنولوجي هام جدا وهو بروز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة، اللذين يتميزان بنمط جديد لسير العمل الاقتصادي وهو انخفاض تكاليف الترميز، ونشر المعارف وامتلاكها وزيادة التأثيرات الخارجية للمعرفة، وقد أدت هذه الظاهرة إلى ظهور الاقتصاديات المرتكزة على المعرفة، أي انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة التي عززت ازدهار النشاطات المكثفة في مجال المعرفة من خلال تأثيراتها الرئيسية على الاقتصاد والمتمثلة في[16]:

- المساهمة في تحصيل أرباح مهمة في الإنتاجية.
- تعزيز توليد نشاطات جديدة.
- الحث على اعتماد نماذج تنظيمية جديدة.

---

[14]- مرال توتيليان، مرجع سبق ذكره، ص12.

[2]- محمد دياب ،اقتصاد المعرفة أين نحن منه؟ موقع البلاغ: http:www.balagh.com/islam/anor50800.htm_28k

[3]- الأستاذ الدكتور: هاشم الشمري، ناديا الليثي، مرجع سبق ذكره، ص21.

2- أهمية وخصائص اقتصاد المعرفة:

2-1- أهمية اقتصاد المعرفة:

إنَّ لدى المنظمات في ظل الاقتصاد الحديث ميلاً متزايداً نحو المعرفة التكنولوجية والعلمية، التي تساعدها على تحقيق ميزات تنافسية أكثر من المنظمات الأخرى، وذلك بإمكانية تكوين تقنيات جديدة تولد مهارات وسلع وخدمات جديدة، حيث أنَّ العامل الأولي للنمو الاقتصادي هو ابتكار واكتساب ونشر المعرفة الحالية وإنتاج ونشر المعارف الجديدة وهذا ما أكد عليه الاقتصادي "Robert Solow" الحائز على جائزة نوبل بقوله : "إنَّ 34% من النمو الاقتصادي يُعزى إلى نمو معارف جديدة. إضافة إلى أن 16% من النمو الاقتصادي هو ناتج عن الاستثمار في رأس المال الإنساني من خلال التعليم. وبناء عليه فإنَّ 50% من النمو الاقتصادي متعلق بالمعرفة"[17].

إن أهمية اقتصاد المعرفة تبرز من خلال الدور الذي تؤديه مضامين اقتصاد المعرفة ومعطياته، وما تفرزه من تقنيات متقدمة في مختلف المجالات، والتي يجري توليدها بشكل متسارع ومتزايد، وبالذات في الدول المتقدمة، وبما ينجم عنه من إسهامات أساسية وهامة في عمل الاقتصاد، وفي أداء نشاطاته، وفي الوسائل والأساليب التي يتم استخدامها فيها وبالشكل الذي يتحقق معه تطور هذه النشاطات وتوسعها، وهذه الإسهامات الأساسية لمضامين إقتصاد المعرفة ومعطياته وتقنياته التي تقوم على الاستخدام الكثيف للمعرفة والعلم وتتمثل أهميتها في[18]:

❖ أن المعرفة العلمية والمعرفة العملية تعتبر الأساس المهم حاليا لتوليد الثـــروة وزيادتها وتراكمها حيث أن إسهام المعرفة وبالذات التقنية المتقدمة أدى إلى أن يكون بيل جيتس أغنى رجل في العالم والذي ارتبطت ثروته بالحاسوب، وأن ثالث أغنى رجل في العالم ترتبط ثروته بالاتصالات.

17- Solow, Robert (1988). Economic Growth Theory: An Exposition. Oxford University Press. Cited in Swanstrom (2002) p45.

18- د. فليح حسن، مرجع سبق ذكره، ص22-29.

❖ الإسهام في تحسين الأداء ورفع الإنتاجية، وتخفيض كلف الإنتاج، وتحسين نوعيته، وذلك من خلال ما يتاح لها عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

❖ الإسهام في توليد فرص عمل، بالذات في المجالات التي يتم استخدام التقنيات المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة.

❖ الإسهام في إحداث التجديد والتحديث والتطور للنشاطات الاقتصادية.

❖ الإسهام في توفير الأساس المهم والضروري للتحفيز على التوسع في الاستثمار وبالذات الاستثمار في المعرفة العلمية والعملية، من أجل تكوين رأسمال معرفي يسهم بشكل مباشر في توليد إنتاج معرفي وزيادته وبشكل غير مباشر في الإنتاج الذي يستخدم التقنيات المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة، من خلال توفير فرص الاستثمار المربح.

❖ المساهمة في تحقيق تغيرات هيكلية واضحة وملموسة في الاقتصاد وذلك من خلال زيادة الأهمية النسبية للإنتاج المعرفي والاستثمار في المعرفة.

❖ المساهمة في التخفيف من قيد الموارد وبالذات الطبيعية منها والارتباط بتكنولوجيا المواد التي يتم من خلالها استنباط موارد جديدة.

❖ إيجاد نمط جديد للتخصص وتقسيم العمل.

2- خصائص اقتصاد المعرفة:

هناك مجموعة من الخصائص التي يتميز بها الاقتصاد المعرفي، والتي أصبحت السمة الغالبة للاقتصاديات التي دخلت في طور التحرر من القيود القديمة والدخول في عصر الانترنت وعصر التجارة الالكترونية والبنوك الالكترونية حيث يمكن أن نوجزها كالتالي[19]:

[1]- معن نسور، تطوير الموارد البشرية وإقامة اقتصاديات المعرفة والابتكار في الوطن العربي، المكتب الإقليمي للدول العربية برنامج الأمم المتحدة الانمائي، نيويورك، 2004، ص1.

❖ الاعتماد بصورة أساسية على الاستثمار في الموارد البشرية باعتبارها رأس المال الفكري والمعرفي الذي يميز الاقتصاد المعرفي بما فيها من استخدام واسع للبحوث والدراسات التطبيقية التي يقوم بها خبراء ذوو كفاءة هائلة.

❖ الاعتماد على القوة العاملة المؤهلة والمتخصصة والمدربة على التقنيات الجديدة، حيث تشير الدراسات الحديثة للاقتصاديات المتقدمة أن قطاع المعلومات هو المصدر الرئيسي للدخل القومي، هذا التحول إلى العمل في حقل المعلومات تستتبعه فكرة العمل عن بعد. وهو ما يؤدي إلى ظهور طبقة أو فئة مهنية جديدة لها وزنها، هي فئة العاملين في حقل المعلومات، إذ أن خلق الوظائف وفقدانها ومحتوى العمل ونوعيته وموقع العمل وطبيعة عقد الاستخدام والمهارات المطلوبة وبأي ظروف يمكن الحصول عليها وتنظيم العمل وأداء فعالية منظمات العمال وأصحاب العمل، جميع تلك العوامل تتأثر بحقبة العولمة الرقمية التي بدأت ترى النور، فالعمال الذين يملكون المعرفة ويبتكرون الأفكار وينقلونها الكترونيا على شكل منتجات غير ملموسة أو غير مادية يتميزون بميزة خاصة في الاقتصاد المعتمد على الشبكات المعلوماتية وعبر الانترنيت أو أية تكنولوجيا أخرى تتعلق بالشبكات المعلوماتية، يمكنهم النفاذ في أي وقت إلى كميات غير محدودة من المعلومات التي تشكل المواد الأولية لخلق المعرفة[20].

❖ انتقال النشاط الاقتصادي من إنتاج وصناعة السلع إلى إنتاج وصناعة الخدمات المعرفية، نتيجة لتقارب العديد من الصناعات مثلا: علوم الحاسوب، الاتصالات وتسجيل الصوت والوسائط[21].

❖ اعتماد التعلم والتدريب المستمرين، وإعادة التدريب أو ما يسمى بإعادة التأهيل المستمـــر الذي يضمن للعاملين مستويات عالية من التدريب ومواكبة التطورات التي تحدث في ميادين المعرفة[22].

---

[20]– محمد دياب، مرجع سبق ذكره.

[21]– الأستاذ الدكتور: هاشم الشمري، تاديا الليثي، مرجع سبق ذكره، ص25.

[22]– منى مؤتمن، مرجع سبق ذكره، ص3.

❖ توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توظيفا يتسم بالفعالية، لما له من تأثيرات على مجريات الاقتصاد بشكل خاص والحياة الاجتماعية بشكل عام.

❖ تفعيل عمليات البحث والتطوير كمحرك للتغيير والتنمية لما لهذه العمليات من صدى كبير على خطى التقدم في مجالات المعرفة والبحث عن طرق جديدة وبديلة لسير العمليات الاقتصادية، وقد اتضح ذلك في اقتصاديات الدول المتقدمة، كذلك زيادة الإنفاق على البحث والتطوير لما له من أهمية كبرى في سير عملية التقدم والتطور داخل البلد.

❖ إنه اقتصاد منفتح على العالم، لأنه لا يوجد اقتصاد يمكنه خلق واحتكار المعرفة دون أن يشارك أو يستورد المعارف الجديدة من الآخرين، كما أن المناخ الاقتصادي على المستوى الكلي في الاقتصاد المبني على المعرفة يجب أن يكون مشجعاً للاستثمار في المعرفة والمعلومات والقدرة على الابتكار، وهو أمر في غاية الأهمية، لأن ضمان ديمومة الاقتصاد المبني على المعرفة يقتضي ضرورة تشجيع الاستثمار في المستقبل والذي قد تكون معدلات العائد عليه منخفضة أو محدودة، ولذا تحتاج مثل هذه المجالات إلى دعم السياسة الاقتصادية في الدول التي تسعى نحو تحقيق الاقتصاد المبني على المعرفة[23].

3- مقومات استخدام اقتصاد المعرفة:

لكي يحقق اقتصاد المعرفة أهدافه، هناك مجموعة من المقومات التي تسهل استخدام المعرفة أبرزها[24]:

❖ رعاية العلماء والمبدعين وأصحاب الاختراعات والابتكارات وذلك بتمييزهم عن الآخرين كونهم مصدر المعرفة وأساس التطور العلمي.

3_ الابراهيم، يوسف حمد(2004). تنمية الموارد البشرية في الاقتصاد المبني عـــلى المعرفة' مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية أبوظبي، الصفحات99-127

[1]- د.حاكم محسن، محمد الربيعي، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الرابع حول إدارة الأزمات في ظل اقتصاد المعرفة ،2008، المنعقد بجامعة سكيكدة، الجزائر، تحت عنوان "إدارة الأزمة المالية باستخدام تكنولوجيا المعلومات في ظل اقتصاد المعرفة".

❖ تشجيع المبادرات والإبداعات من خلال تقديم الحوافز المعنوية والمادية لأصحابها وعدم إهمال أيا منها مهما كان شأنها، لأن ذلك يشجع الآخرين على الإبداع والمبادرات.

❖ تهيئة المراكز والمؤسسات البحثية وتزويدها بكل الإمكانيات والوسائل العلمية والتقنية بعد توفير الأرضية لهذه المؤسسات في المدن التي يكثر فيها وجود العلماء والباحثين من أصحاب المعرفة.

❖ تعزيز العلاقات مع المراكز المعرفية والبحثية في مختلف دول العالم المهتمة بالمعرفة العلمية والتقنية وتسهيل تبادل المعرفة.

❖ تسهيل طبع الأبحاث ونشرها وذلك من خلال توفير المطابع الحديثة والسماح بتأسيس دور النشر وفق ضوابط تحافظ على مسيرة علمية رصينة.

❖ إعادة النظر بالمناهج الدراسية لمختلف المراحل الدراسية.

❖ إيمان الحكومة القائمة في أي بلد بأهمية اقتصاد المعرفة ودعمها لاتجاهاته المعرفية المخلصة.

❖ إتقان اللغة الانجليزية التي يتوفر فيها القدر الأكبر من المعرفة.

و قد طوّر البنك الدولي الإطار التالي لمساعدة البلدان في وضع استراتيجيات واضحة لهم من أجل عملية التحوّل نحو اقتصاد المعرفة[25]:

❖ نظام اقتصادي ومؤسساتي يوفر السبل المحفزة من أجل كفاءة استخدام المعرفة الموجودة والجديدة وازدهار العمل الحرّ.

❖ توفر السكان المتعلمين والمهرة من أجل خلق، واستخدام والتشارك في المعرفة بشكل جيد.

---

[25]- Olafsen, Ellen (2004), About Knowledge Economy: Frequently asked Questions. Available at: http://www.developmentgateway.org/knowledge.

❖ توفر بنية تحتية ديناميكية للمعلومات لتسهيل الاتصال الفعال ونشر ومعالجة المعلومات.

❖ توفر منظومة ابتكار تتمتع بكفاءة عالية وذلك للشركات ومراكز الأبحاث والجامعات والمستشارين والمنظمات الأخرى، من أجل الدخول إلى المخزون العالمي المتنامي للمعرفة، واستيعاب هذه الابتكارات وتكيفيها مع الحاجات المحلية وخلق تكنولوجيا جديدة.

ويعتمد النجاح في الاقتصاد المبني على المعرفة على القدرة على الابتكار.إن محددات النجاح فيه تتمثل بالمعرفة التي يُنظر إليها من الناحية التقليدية على أنها عامل أساسي للنمو الاقتصادي في الأجل الطويل غير أنها تُعدّ المحدد الأساسي لعملية النجاح؛ إذ تشير الدلائل التطبيقية إلى أنّ الشركات التي تنجح في الاقتصاد المبني على المعرفة هي الشركات ذات التوجه العالمي وتلك التي تتمتع بإنتاجية مرتفعة وتستثمر بكثافة في مجال تطوير المعرفة والخبرة. ذلك أن مفاتيح الأداء القوي في الاقتصاد المبني على المعرفة يتمثل في التوليد الناجح للمعرفة وامتلاك تلك المعرفة ونشرها واستخدامها [2]

2_ الابراهيم، يوسف حمد (2004)، مرجع سبق ذكره، ص129.

المبحث الثاني: اقتصاد المعرفة ونظرية النمو الحديثة

إن ما حصل في عالمنا اليوم من تغيرات هامة تطرح العديد من التحديات وتأتي ثورة المعلوماتية والاتصالات الالكترونية وعولمة الخدمات لتطرح زيادة في التنافس الدولي على مختلف الأصعدة .

وقد تعاظمت أهمية المعرفة حتى أصبحت سمة القرن الحادي والعشرين هي سمة الاقتصاد القائم على المعرفة، إذ تدخل المعرفة كعنصر أساسي أكثر من تنمية كافة قطاعات الإنتاج والخدمات، حيث أصبح العامل الأكثر أهمية في عملية النمو الاقتصادي على خلاف النظريات الكلاسيكية الحديثة.

1- أهمية التحول من اقتصاد الموارد إلى اقتصاد المعرفة:

يتجه الاقتصاد العالمي أكثر من أي وقت مضى في تاريخ البشرية إلى الاقتصاد القائم على المعرفة فالاقتصاديون الكلاسيكيون قبل قرنين من الزمان عرفوا عوامل الإنتاج بأنها العمالة ورأس المال، والآن بدأت المعرفة وتقنية المعلومات تحل محل رأس المال والطاقة كموارد قادرة على زيادة الثروة.

فالتطور التقني حول الكثير من الجهد اللازم لزيادة الثروة من الجهد الجسماني إلى الجهد العلمي والمعرفي وهناك الكثير من الاقتصاديين الذين تطرقوا إلى أهمية وكيفية التحول من الاقتصاد المعتمد على الموارد الاقتصادية غير المتجددة إلى الاقتصاد المعتمد على تنمية المعارف بأنواعها[26].

فالتكنولوجيا أصبحت أكثر من أي وقت مضى عاملا في الإنتاج والإنتاجية، وفي توفر فرص العمل الحقيقية، وتنويع الاقتصاد وزيادة القيمة المضافة والأرباح وزيادة الدخل القومي، وهنا سنشير إلى بعض المفاهيم الواردة للتكنولوجيا من قبل عدة باحثين منها:[27]

---

[26]- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الاستثمار في بنية المعلومات والمعرفة، 2006، ص39.

[27]- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مرجع سبق ذكره، ص40.

➢ الباحث الهندي «ايتمارايم» قال: إن التكنولوجيا هي معرفة الوسيلة العلم ومعرفة العلة، فالعلم ينتج المعرفة، أما التكنولوجيا فتساعد على إنتاج الثروة.

ويثير موضوع التعلم والتكنولوجيا اهتماما متزايدا ومتعاظما لدى مختلف الأوساط، لاسيما في ظروف التنمية الاقتصادية باعتبارها القوى المحركة للتقدم الاقتصادي والتطور الحضاري في خضم التطورات العلمية والتكنولوجية.

تشير نتائج الأبحاث والدراسات العلمية التي أجريت حول معرفة التأثير العلمي والتكنولوجي في النمو الاقتصادي، ومساهمة التقدم التكنولوجي في زيادة العمل، ففي الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن التقدم التكنولوجي يساهم ما بين (80%-90%) في زيادة إنتاجية العمل.

فالتحول نحو اقتصاد المعرفة لا يعني التحول الكامل من استغلال الموارد الخام التي تهبها الطبيعة ولا التحول نحو الاقتصاد التقليدي، إذ تبقى الموجودات المادية هامة، ولكن الأهم فيها الأفكار المبتكرة في كيفية استغلالها لزيادة المنافع الاقتصادية، فالنشاطات الاقتصادية أصبحت تعتمد وبصورة تصاعدية على المهام المتوفرة في الموارد البشرية، على حساب الموارد الاقتصادية غير البشرية، وهذه العوامل أصبحت العوامل الجاذبة للاستثمارات الأجنبية[28].

فالمعادلة الاقتصادية التقليدية التي تحول الأرض والمال والعمالة إلى ثروة تصبح غير فعالة لأن التنافس العالمي في مجالات مثل الاستثمار أصبح يعتمد أكثر على المهارة لإنتاج أكبر ما يمكن من رأس المال المتاح.

فالمعرفة أصبحت تمثل آليات الاقتصاد في النمو وخلق الوظائف، حيث كشفت دراسة عام 1995 «حول تأثير منتج برمجيات مايكروسوفت على الاقتصاد المحلي » أن كل وظيفة في مايكروسوفت خلقت 6.7 فرصة عمل جديدة في ولاية واشنطن، بينما خلقت كل وظيفة في شركة

[28]- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مرجع سبق ذكره، ص40.

بوينغ 3.8 فرصة، وقد أصبح جيل الثروة مرتبط بالقدرة على إضافة قيمة لاستخدام منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتبقى المعرفة من أهم عوامل الانتقال من الفقر إلى الغنى ومن الحالة النامية إلى الحديثة والمتطورة والمعروف عالميا أن المعرفة تولد المعرفة، ولا شك أن الاقتصاديات القادرة على المواجهة والتحدي للمنافسة هي الاقتصاديات التي عرفت كيف تتحكم في المعرفة.

2- نظرية النمو الحديثة:

تـــؤكد نظرية النمو الحديثة أن النمو الاقتصادي ناجم عن العوائد المتزايدة المرتبطة بالمعرفة الحديثة وأن الاستثمار في مجال البحث والتطوير والإبداع التكنولوجي يشكل القانون الدافع للنمو الاقتصادي على خلاف النظريات الكلاسيكية، كتب الاقتصادي البريطاني « كولن كلارك » تعتبر الاستثمارات في رأس المال الشرط الضروري للنمو الاقتصادي ولكنها في الوقت نفسه ليست العامل الموجه والمحدد للنمو، وأصبح بالإمكان القول أن العوامل المحددة للنمو الاقتصادي لا تحمل في طياتها طابعا ماديا مثل الموارد الطبيعية ورأس المال فحسب بل تحمل طابعا بشريا[29].

من هنا فإن توسيع رأس المال من المنتوجات إلى رأس المال البشري بأشكاله، التعليم، الخبرة، الصحة حيث أن العديد من الاقتصاديين في الدراسات الحديثة، منهم بول رومر (Paul romer) والاقتصادي روبرت ليوكاس (Robert Lucas) أشاروا إلى أهمية تراكم رأس المال المتضمن للتطورات التكنولوجية (المعرفة) ودوره في زيادة عائد الإنتاج وهذا ما يدعو إلى فهم محددات النمو المستند إلى تطور الاستثمار في الرأس المال البشري والتطورات التكنولوجية.

وعليه فقد جعلت نظرية النمو الحديثة من التقدم التكنولوجي متغيرا داخليا في النموذج، ويمكن أن يُعبر عن دالة الإنتاج كما يلي:

$$Y=f(K, L, H, A)$$

1- ايرنيام، اساد تشايا، الكيترية الحديثة، تطور الكيترية والتركيب الكلاسيكي الجديد، ترجمة عارف دليلة، دار الطليعة، بيروت، 197، ص54.

حيث أن:

Y: الدخل (الناتج المحلي الإجمالي). L: العمل.

K : رأس المال المادي. H: رأس المال الإنساني.

A: التغير التكنولوجي.

هناك مظهر آخر لنظرية النمو الجديدة، هو أنها تركز على رأس المال الإنساني، كما وضعها "Lucas":[1]

"المحرك الأساسي للنمو هو تراكم رأس المال الإنساني- أو المعرفة- والمصدر الرئيسي لاختلاف مستويات المعيشة بين الأمم هو الاختلاف في رأس المال الإنساني. يلعب رأس المال المادي دوراً جوهرياً ولكنه بدون شك هو دور ثانوي. يحدث رأس المال الإنساني في المدارس، في الأبحاث التي تقوم بها المنظمات، وفي أثناء سير إنتاج السلع والالتزامات المالية في التجارة".

إن حالة عدم الرضا في نظرية النمو الكلاسيكية الحديثة بدأت بالظهور في منتصف الثمانينات عندما أحياها كل من "رومر" و" لوكاس" في مقالات مؤثرة، سجلت بداية ولادة نظرية حديثة للنمو هدفها الأساسي إعادة النمو بعيد المدى إلى نطاق التحليل الاقتصادي، مفسرا إياه ضمن نطاق النموذج، ولهذا السبب غالبا ما يطلق على هذه النظرية « نظرية النمو الداخلي أو الذاتي».

تعد نظرية النمو نظرية للاقتصاد الذي يوحد نقطتين على قدر من الأهمية:

- الأولى تنظر للتقدم التكنولوجي كنتاج للفعالية الاقتصادية، على حين تعاملت النظريات السابقة مع التقنية كمعطى، أو نتاج قوي غير متعلق بالسوق.

---

1 – Sinha, Dipendra. What is new in the new growth theory, Indian Economic Journal Vol 47, No.4. 1999-2000.

2– المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مرجع سبق ذكره، ص41-42.

❖ أما النقطة الثانية فتعتبر أن المعرفة والتكنولوجيا تتميز بعوائد متزايدة وهذه الزيادة في العوائد تقود عملية النمو.

إن المسالة الجوهرية لنظرية النمو الحديثة، هي أن المعرفة تقود النمو لأن الأفكار يمكن أن تتجدد ويعاد استخدامها، وبإمكاننا تجميعها دون تقييد، والأفكار لا تخضع لما يسميه الاقتصاديون بالعوائد المتناقصة بل العوائد المتزايدة تدفع بالنمو الاقتصادي، كما تساعدنا هذه النظرية على فهم التحول المتواصل من اقتصاد قائم على الموارد إلى اقتصاد قائم على المعرفة، وتؤكد أن العمليات التي تخلق وتنشر المعرفة الجديدة حاسمة في تكوين نمو الأمم[1].

لقد سعت أعمال حديثة بخصوص نظرية النمو الداخلي أن تقدم التفسير للنمو في الأمد الطويل، من خلال نظرية التقدم التكنولوجي الذي يتضمن خلق أو اكتشاف أفكار جديدة تكون جزئيا متسمة بالتزاحم أو التنافس أو أن استهلاك شخص لها لا يؤثر على المقدار المتاح منها، لأي شخص آخر غير تنافسي ومن ثم فإنها تشكل الطريقة الوحيدة لتفادي العوائد المتناقصة في الأمد الطويل، وأن النظرية هي الأكثر أهمية لفهم كيف أن العالم ككل بإمكانه النمو في الأمد الطويل[30].

يرى بول رومر «Paul romer » أن الفكرة الأساسية خلف نظرية النمو الحديثة هي العوائد المتزايدة بسبب المعرفة الجديدة أو التكنولوجيا، أما كورتزمان «Kurtzman» يرى العالم المادي يتسم بالعوائد المتناقصة وهي نتيجة الندرة في الأشياء المادية، وأن أهم الاختلافات بين الحاجات والأفكار هو أن الأفكار لم تكن نادرة وأن عملية الاكتشاف في مجال الأفكار لا تعاني من العوائد المتناقصة.

إن الجزء الأهم في نظرية النمو يرتكز على الدور الذي تلعبه المعرفة، فيجعل النمو ممكنا، والمعرفة بالمفهوم الواسع تتضمن كل شيء نعرفه عن العالم وهناك جانب خاص من المعرفة يجعلها مهمة

1- روبرت بارو، محددات النمو الاقتصادي، دراسة تجريبية عبر البلدان، ترجمة ادريس التل، دار الكتاب الحديث للنشر، عمان، الأردن، 1998 ص2-3.

بالنسبة للنمو فالمعرفة خاضعة للعوائد المتزايدة كونها بضائع غير تنافسية، حيث أن هذه البضائع تختلف عن تلك الموجودة في معظم الأدبيات الاقتصادية، فالكلفة الحدية تكاد تختلف من الصفر.

نستطيع القول أن نظرية النمو الحديثة تتضمن اكتشاف أفكار وطرق جديدة للإنتاج، في توفير تفسيرات ممكنة للنمو في الأمد الطويل، بالرغم من ذلك فإن العمل التجريبي الحديث عبر البلدان بخصوص النمو يلقى اهتماما اكبر من النموذج النيوكلاسيكي القديم عندما جرى توسيعه ليشمل سياسات الحكومة ورأس المال البشري وانتشار التكنولوجيا.

إن من أولويات الرؤية المستقبلية للاقتصاديات هو الاهتمام بالمعارف المتطورة، وللوصول إلى اقتصاد معرفة حقيقي لابد من تهيئة المستلزمات الأساسية المساعدة على ربط التقدم العلمي والتكنولوجي بالتعلم وتطوير البنية التكنولوجية للاقتصاد وتعاون جميع جوانب المجتمعات المعنية.

المبحث الثالث: مؤشرات اقتصاد المعرفة

في ظل التغيرات الكبيرة والمتسارعة التي تحدث في الاقتصاد العالمي، والناجمة عن دخول تكنولوجيا المعلومات في كل ركن من أركان الاقتصاد، أصبحت هذه التكنولوجيا تمثل حجر الزاوية الذي يرتكز عليه الاقتصاد، ويشتمل اقتصاد المعرفة على عدة مؤشرات مهمة وضرورية يمكن من خلالها معرفة إمكانية انضمام الدول ضمن هذا الاقتصاد الجديد.

وسوف نتناول في هذا المبحث عددا من هذه المؤشرات التي يشتمل عليها اقتصاد المعرفة، بغية إضفاء صورة أوضح لهذا الاقتصاد وإمكانية الإلمام بأهم مؤشراته.

يشتمل اقتصاد المعرفة على مجموعة مهمة من المؤشرات التي من خلالها يمكن الدخول إلى هذا الاقتصاد، ويمكن تصنيف مؤشرات المعرفة وفقا لأربع فئات مختلفة وهي[31]:

1- مؤشرات العلم و التكنولوجيا:

ويتضمن هذا المؤشر البيانات المتعلقة بالأبحاث والتنمية وإحصائيات براءات الاختراع، المنشورات العلمية، وميزان المدفوعات التكنولوجية، ومؤشرات نشر المعلومات والاتصالات جميعها في إطار مؤشر العلم والتكنولوجيا.

1-1 الأبحاث والتطوير:

تعتبر من بين المؤشرات الأساسية لاقتصاد المعرفة، حيث أن هذه المؤشرات تخضع لعملية جمع منظمة ومعيارية للبيانات، مما يسمح بإجراء تحاليل ديناميكية ومقارنات دولية، وتتصل هذه البيانات بدعم بلد معين للبحث والتطوير، وقد توزعت مصادر تمويل البحث والتطوير لتشمل الإنفاق الحكومي الذي يضم الإنفاق من قبل الوكالات والمكاتب والكيانات الأخرى، التي تقدم سلعا وخدمات عامة وكذلك من قبل الكيانات التي تشرف على السياسات الحكومية والاقتصادية

---

[31]- الأسكوا، مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص15.

والاجتماعية للبلد أو المجتمع المعنيين، ويتميز هذا الإنفاق عن غيره بأنه يأتي من المؤسسات التي لا تتوخى الربح من المشاريع، التي تمولها الدولة وتدبرها في نفس الوقت[32].

جدول رقم 1: الإنفاق على البحوث في المنطقة العربية

الدولة	إنفاق الدولة % من الناتج المحلي الإجمالي 2006	إنفاق القطاع الخاص (مقياس 1-7)	إنفاق الشركات على البحوث (الترتيب/134 دولة)
عُمان	..	3.9	44
تونس	1.3	3.8	38
قطر	..	3.6	35
السعودية	..	3.5	43
الإمارات	..	3.3	50
المغرب	0.75	3.2	69
مصر	0.2*	3.1	57
الكويت	0.18	3.1	93
الأردن	0.34	3.1	79
الجزائر	..	2.8	116
سورية	..	2.7	115
البحرين	..	2.6	82
ليبيا	0.7*	..	124
لبنان*	0.2	..	..
السودان	0.3	..	..

المصدر: تقرير المعرفة العربي للعام 2009، دار الغرير للطباعة و النشر، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ص 174.

ويشمل الإنفاق كذلك الشركات والمنظمات والمعاهد التي تنتج في المقام الأول سلعا وخدمات تباع إلى الجمهور العام، وإنفاق التعليم العالي المتمثل في الجامعات والكليات، بصرف النظر عن مصادر تمويلها وعن درجة تبعيتها للسياسة العامة أو ملامحها القانونية، كذلك يشمل هذا الجانب المساهمات الواردة من الخارج وهي مساهمات المنظمات والأفراد المقيمين خارج البلد، ويمكن أن تشمل هذه الفئة منظمات دولية، أو أنشطة مادية يمكن أن تنشرها هذه المنظمات داخل حدود البلد، ومن جانب آخر فإن الشركات المتعددة الجنسيات هي الأخرى تتولى مهمة الإنفاق على البحث

[32]– مرال توتليان، مرجع سبق ذكره، ص11.

والتطوير من أجل جعل منتجها ينافس المنتجات في السوق العالمية، ويتفوق عليها من خلال احتكار براءات الاختراع وشراء الابتكارات الجديدة[33].

1-2 إحصائيات براءات الاختراع:

براءة الاختراع هو حق احتكار مؤقت، تمنحه الحكومة إلى المخترع مقابل نشر اختراعه لمدة زمنية محدودة وفق شروط معينة[34]. وبراءة الاختراع هي الأداة الأولى المهمة لحماية حقوق الشركات أو الأفراد للحصول على حقوق النشر على أنشطة الإنتاج والخدمات المبنية على مفهوم ابتكاري، وقد جاءت اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة TRIPS[35] التي تضمن حقوق الملكية الفكرية.

وعلى الرغم من ذلك فقد استمرت العديد من الدول في خرق القواعد الخاصة بهذه الاتفاقية والتحايل على القوانين الخاصة بها.

وهناك ثلاثة معايير رئيسية لتسجيل براءات الاختراع:[36]

1-التسجيل على وفق الأولوية والسبق للبلد الذي تم فيه تقديم الطلب الأول.

2- التسجيل على وفق بلد إقامة المخترع تعكس القدرة التكنولوجية لبلد ما.

3- التسجيل على وفق بلد إقامة مودع الطلب تمثل التحكم بالاختراع.

وتكسب جميع تلك المعايير قدرا كبيرا من الأهمية لما لها من أثر كبير على حماية الملكية الفكرية وعدم ضياع حقوق الأفراد أو المؤسسات التي تولي اهتمام خاص للاختراعات، فضلا على أنها تسمح للعاملين بهذا الحقل بتحقيق أرباح عالية لما تدره عليهم هذه الابتكارات وخصوصا في ظل الحماية التي توفرها الجهات المسئولة على حماية براءات الاختراع. وقد أبدت الحكومات اهتماما كبيرا

---

[33]- مرال توتليان، مرجع سبق ذكره،ص12.

[34]- الأستاذ هاشم الشمري، ناديا الليثي، مرجع سبق ذكره، ص41.

[35] -Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights

[36]- مرال توتليان، مرجع سبق ذكره،ص15.

بهذا الجانب لما له من أثر واضح على زيادة نسبة الصادرات، وخاصة صادرات الصناعات عالية التقنية أو البرامج الساندة لها، التي تحتاج إلى بحوث مستمرة واختصاصات على درجة كبيرة من التدريب والتأهيل المستمرين اللذين يمكن تحقيقهما بفتح المعاهد المتخصصة والكليات وإقامة الدورات التدريبية المكثفة.

جدول رقم2: عدد براءات الاختراع المسجلة لبعض الدول العربية والعالمية للعام 2008

الدولة	عدد براءات الاختراع	الدولة	عدد براءات الاختراع
اليابان	28774	تركيا	367
ألمانيا	18428	السعوية	61
فرنسا	6867	مصر	47
بريطانيا	5517	الإمارات	22
هولندا	4349	المغرب	12
السويد	4114	الجزائر	11
سويسرا	3832	الأردن	6
كندا	2966	سوريا	5
ايطاليا	2939	الكويت	3
فنلندا	2119	السودان	3
استراليا	2028	تونس	3
إسرائيل	1882	ليبيا	1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الموقع

www.Supergate.ps/rdet.pgp id=1158 يوم 2009/11/06 الساعة 20:00

يوضح هذا الجدول عدد براءات الاختراع في دول عالمية وعربية لسنة 2008 حيث نجد أن اليابان تشكل النسبة الكبرى بين الدول في عدد براءات الاختراع، تليها ألمانيا بينما تشكل براءات الاختراع المشكلة في كل من الدول العربية 173 براءة اخترع ما يمثل 0.6% من عدد براءات الاختراع في اليابان وهي نسبة ضئيلة جدا.

1-3 المنشورات العلمية:

تعد المنشورات العلمية من المؤشرات المهمة التي يمكن من خلالها معرفة إمكانات الباحثين وقابليتهم في الدول، وكلما ازداد عدد المنشورات العلمية عكس ذلك اهتمام الدولة بهذا الجانب، فضلا على أنها تكشف سعي الباحثين من أجل تطوير قدراتهم من جهة وتطوير الاقتصاد من جهة أخرى، لما تعكسه هذه المؤشرات من معالجة للعديد من المشاكل والمسائل العالقة وكذلك إيجاد طرق جديدة تساعد في تخطي العديد من الصعوبات، ولهذه المؤشرات أهمية كبيرة وداعمة للاقتصاد المعرفي من حيث ازدياد الأوراق البحثية والمنشورات العلمية دليل على استيعاب العاملين في هذا المجال إلى الدور الذي يلعبه نشر الوعي العلمي والثقافي في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية[37].

1-4 ميزان المدفوعات التكنولوجي:

يمكن تقسيم نشاط نقل التكنولوجيا بين البلدان، بما يعرف بدليل ميزان المدفوعات التكنولوجي، فهو يتيح تسجيل الأموال المتعلقة بالملكية الفكرية، وعندما يعتمد للمقارنة بين البلدان التي تستخدم طرائق متشابهة لتجميع البيانات، يمكنه أن يزود بمعلومات عن نشر التكنولوجيا والقدرة التنافسية، ويشمل ميزان المدفوعات التكنولوجي شراء وبيع التكنولوجيا غير المجسدة. ومنها حقوق الملكية والتراخيص والمساعدة الفنية، كما يشمل المدفوعات التي لا تتعلق بالتكنولوجيا مثل الخدمات الإدارية، وهو لا يتدخل في التبادلات التكنولوجية التي لا يكون فيها مدفوعات، وهذه هي حالة الاتفاقات الخاصة بتبادل التراخيص أو نقل الدراية، وعلاوة على ذلك، ينتج نحو ثلثي مجموع القيم المسجلة في ميزان المدفوعات التكنولوجي من نقل التسعير، الذي هو ممارسة شائعة في الشركات المتعددة الجنسيات[38].

وهناك مؤشرات أخرى عديدة تدل على نقل التكنولوجيا، وكثيرا ما تفضل على ميزان المدفوعات التكنولوجي، الذي يستخدم على نطاق واسع، وقد اقترحت منظمة التعاون والتنمية في

---

[37]- الأستاذ الدكتور: هاشم الشمري، ناديا اللبثي، مرجع سبق ذكره، ص43.

[38]- الاسكوا، اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، مرجع سبق ذكره، ص23.

الميدان الاقتصادي طرقا لتجميع بيانات هذا الميزان، واستخدامها وهي تجمع هذه المعلومات وتنشرها منذ عام1982. واتخذت توصيات بشأن كيفية تطبيق ميزان المدفوعات التكنولوجي لقياس نشاط نقل التكنولوجيا[39].

جدول رقم 3: اقتراحات مقدمة لحساب ميزان المدفوعات التكنولوجي

العوامل المطلوب حسابها	العوامل الغير مطلوب حسابها
– حقوق الاختراع (حقوق البيع والشراء والاستعمال) – الدراية (التي لا تغطيها البراءات) – العلامات التجارية (منح الامتياز)	– المشورة التجارية والمالية والإدارية والقانونية. – الدعاية – التامين – النقل – الأفلام والتسجيلات الصوتية – المواد الخاضعة لحقوق التأليف – التصميم – البرمجيات

المصدر: الاسكوا، مرجع سبق ذكره،ص24.

يتضح من الجدول السابق أن ميزان المدفوعات التكنولوجي، يتكون من مجموعتين من العـــوامل الأولى المطلوب احتسابها والثانية العوامل الغير مطلوب احتسابها.

– تتضمن الأولى حقوق الاختراع والدراية التي لا تغطيها البراءات والعلامات التجارية أو منح الامتياز.

[39]– الاسكوا، مرجع سبق ذكره، ص25.

– أما المجموعة الثانية فتتكون من المشورة التجارية والمالية والإدارية والقانونية التي لا تقدم من قبل الكوادر المتخصصة، وتشكل كذلك هذه المجموعة الأفلام والتسجيلات الصوتية والمقصود بها الأفلام التوضيحية، أو أيضا يندرج تحت المجموعة الثانية من المواد الخاضعة لحقوق التأمين والدعاية والنقل وكذلك التصميم والبرمجيات المعدة لأغراض مخصصة.

2- المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

أهمية المتغيرات المتعلقة بالموارد البشرية لاقتصاد المعرفة أمر يقر به الجميع. إلا أن من المؤشرات المعروفة لدراسة هذا البعد من اقتصاد المعرفة ما تزال قليلة، ويعود ذلك من جهة إلى نقص الأعمال في هذا المجال، ومن جهة أخرى إلى صعوبة قياس كفاءات الأفراد مباشرة، فالحقيقة التي يجب أن لا تخفى على أحد هي أن الاستثمار عالي العوائد في الموارد البشرية، وخصوصا في وقتنا الحالي، هو استثمار عالي العوائد إذا ما قورن بأي من المجالات الأخرى في المجتمع.

لذلك تعتبر هذه المؤشرات مهمة جدا، إن لمؤشرات الموارد البشرية مصادر رئيسية على قدر كبير من الأهمية وهي بيانات التعليم والتدريب ومخزون رأس المال والاستثمارات في رأس المال البشري.

2-1 التعليم والتدريب:

تسمح المؤشرات القائمة على البيانات المتعلقة بالتعليم والتدريب بتقسيم المعارف والمهارات - الرأس المال البشري- المكتسبة من خلال العملية الرسمية للتعليم.

وتسمح هذه المؤشرات أيضا بتقسيم المخزون والاستثمار في الرأس المال البشري وتجمع إحصاءات التعليم على قاعدة دولية من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، واليونسكو وإدارة الإحصاء في المجموعة الأوروبية، وهي تتوافر عادة لبضعة أعوام.

ويعد هذا المؤشر على درجة عالية من الأهمية لما له من تأثير على ثورة التكنولوجيا والمعرفة (الشكل1) من حيث زيادة نسبة المتخصصين في مجالات المعرفة المختلفة، وبالتالي زيادة الإنتاجية، وأن النهج المتبع في الدول المتقدمة من أجل التعليم المستمر، وزيادة عدد الدورات التي يلتحق بها الموظف، تجعله مؤهلا للعمل في خضم التغيرات التي طرأت على الاقتصاد بصورة خاصة، والخدمات الجديدة التي استحدثت بفعل التطور التكنولوجي الهائل[40].

وقد جاء مفهوم التعليم عن بعد كأحد الروافد الجديدة لدعم التعليم واستمراره، لمن لم تتح له الظروف إمكانية إكمال التعليم ويتم عن طريق الشبكة، ويعد التعليم عن بعد أحد الطموحات الواعدة للتعاون الأكبر بين برامج تعليم المكتبات وعلم المعلومات، ولإتاحة التوسع في استخدام التكنولوجيا دون تردد، ويعتمد هذا النوع من التعليم على برامج إذاعية وتلفزية إلى جانب الكتب الدراسية والأشرطة وترسل هذه المواد بالبريد أو عن طريق شبكة الانترنيت[41].

---

[1]- مرال توتليان، مرجع سبق ذكره، ص23.

[41]- الأستاذ الدكتور هاشم الشمري، ناديا الليثي، مرجع سبق ذكره، ص48.

الشكل رقم1:التعليم الذاتي المستمر وأثره على اقتصاد المعرفة

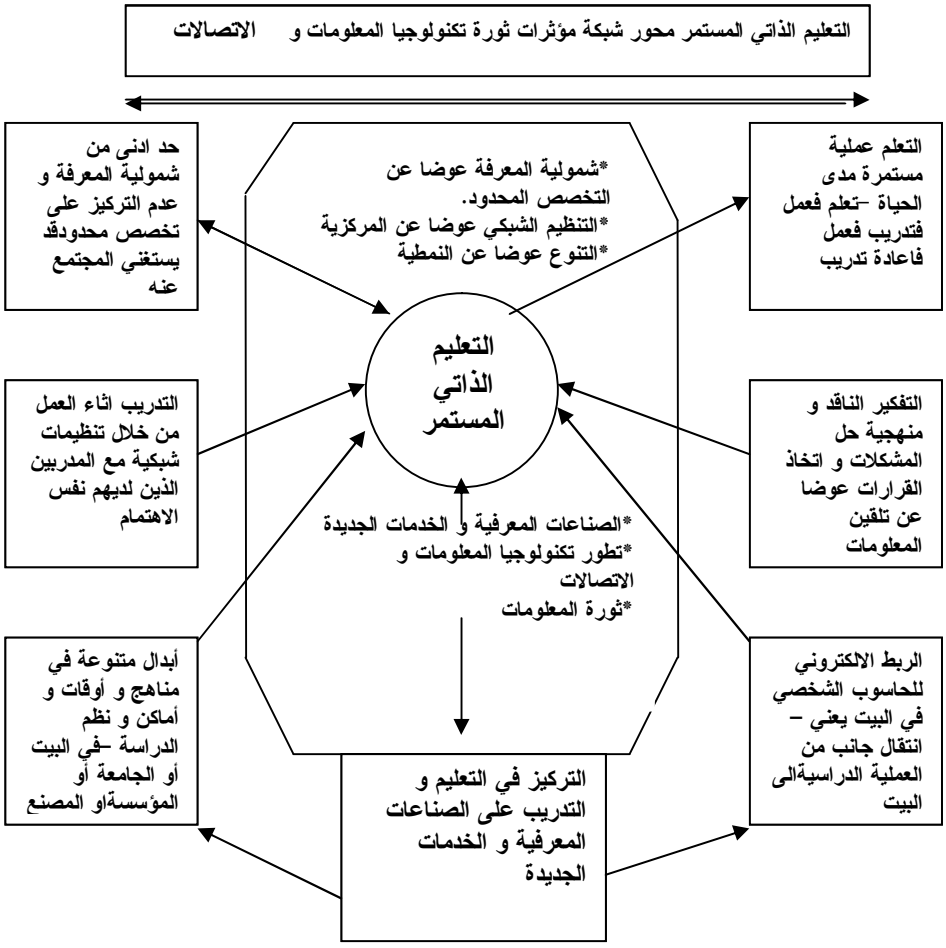

المصدر: منى مؤتمن، مرجع سبق ذكره، ص19.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن التعليم عملية مستمرة مدى الحياة، فمن خلاله نوجد منهجية لحل المشكلات واتخاذ القرارات، عوضا عن تلقين المعلومات، كذلك فإن الربط الالكتروني للحاسوب الشخصي في البيت يعني عملية انتقال جانب من عملية التعلم إلى المترل، وأن الاقتصاد الجديد يتطلب التركيز في التعليم والتدريب على الصناعات المعرفية والخدمات الجديدة.

وكما أشرنا سابقا فإن مؤشر التعليم والتدريب المستمر يسمح بتقديم المخزون والاستثمار في رأس المال البشري.

2-2- مخزون رأس المال البشري:

بداية يمكن تعريف رأس المال البشري بأنه : المورد الاستراتيجي في العملية الإنتاجية، أي المورد الذي يصعب نسخه أو تقليده من قبل أي مؤسسة أخرى غير التي يعمل بها[42].

في هذا العصر، أصبح من السهل على كل المؤسسات أن تقوم بنسخ وتقليد جميع برامج العمل والآلات والتقنيات والبرمجيات المستخدمة في الإنتاج والخدمات في أي مؤسسة أخرى، عدا العنصر البشري لأنه العنصر الوحيد غير القابل للنسخ أو التقليد.

وقد طورت ثلاث مقاربات لتقدير مخزون رأس المال البشري[43].

الأولى: ترتكز على قياس مستـــوى تدريب السكان و مدى قدراتهم و قابليتهم الفكرية.

الثانية: تقوم على قياس مهارات الراشدين مباشرة.

الثالثة: ترتكز على تحديات الفروقات التي تميز عائدات الراشدين التي تبدو مرتبطة بخصائص فردية خاصة، وعلى تقدير القيمة التجارية لهذه الخصائص. ومن ثم علينا تحديد القيمة الإجمالية لمخزون الرأس المال البشري. وتعد هذه النقطة على قدر كبير من الأهمية لما لها من تأثير على قياس مستوى أداء ومهارة العاملين حسب الفئة العمرية، ومعرفة كون تلك الدولة تمتلك من الكوادر والموارد البشرية ما يؤهلها لتخوض التحديات التي تواجه الدول النامية، خاصة من أجل الحصول على مرتبة متقدمة في الاقتصاد العالمي، لإيمانها أن العنصر الأساسي والمهم اليوم هو العنصر البشري.

2-3 الاستثمار في الرأس المال البشري:

يمكن تقسيم الاستثمار في الرأس المال البشري من خلال الإجراءات المالية للاستثمار.

والاستثمار في الوقت في الرأس المال البشري يتمثل في:

2-3-1 الإجراءات المالية للاستثمار:

---

[42]- منى مؤتمن، مرجع سبق ذكره، ص4.

[43]- مرال تو تيليان، مرجع سبق ذكره، ص21.

ترتكز هذه الإجراءات على عدة جوانب منها النفقات العامة الإجمالية للتعليم، التي من خلالها يتم تخصيص المبالغ التي يتم رصدها من قبل الدولة لتطوير عملية التدريس.

وأيضا تشتمل على نفقات عامة لتدريب الراشدين، أي الدورات التدريسية وفتح معاهد متخصصة ضمن اختصاصات معينة ومراكز تتعاون مع الجامعات في سبيل تطوير المناهج الدراسية، بما ينسجم وروح العصر والتغييرات التي طرأت عليه، وهناك جانب آخر لا يمكن إهماله هو نفقات التدريب المهني المخصصة من قبل الشركات، التي بمقتضاها يتم الإنفاق على البحوث وبراءات الاختراع من أجل تطوير الإطار العامل وتطوير الخطط الإنتاجية والوصول إلى مستويات عالية ومتطورة في الإنتاجية، وكذلك من أجل ضمان الكفاءة والإنتاج العالي الجودة الذي يضاهي المنتجات العالمية، وهذا يشكل ركيزة أساسية من أجل بناء جسر للوصول إلى السوق العالمية ومنافسة الشركات الكبرى في مجال البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات التي أصبحت السلعة الأكثر رواجا واستخداما في العصر الحالي، عصر الانترنت والأعمال الالكترونية، وأن التطورات التي حدثت على مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية تستلزم من الشركات والمؤسسات العمل على تطوير الكوادر البشرية لأنها تعد المخزون الذي لا يمكن نفاذه بل على العكس من ذلك، إذ يمكن أن يزداد إنتاجها وعطاؤها على المدى البعيد في ظل التأهيل المستمر[44].

2-3-2 الاستثمار بالوقت في الرأس المال البشري:

تعطينا معدلات ارتياد مؤسسات التعليم على وفق مستويات التعليم، فكرة أولية عن الوقت الذي يمضيه الأفراد في النظام التعليمي، وهناك مؤشران يلخصان أوقات التعليم والدراسة[45]:

الأول: متوقع التعليم المدرسي لكل ولد بلغ سن الخامسة.

---

[44]- انطوان، زحلان. الدرب والتحدي التقاني، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد26، 2001 ص60.

[45]- الأستاذ الدكتور هاشم الشمري، ناديا الليثي، مرجع سبق ذكره، ص54.

الثاني: متوقع التعليم في مؤسسات التعليم العالي – الدراسات العليا ـــ لشاب في سن السابعة عشر.

2-4 مؤشرات نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

يعد هذا المؤشر على قدر كبير من الأهمية، لما ينطوي على عدد من التفاصيل التي ترتبط بالتكنولوجيا والجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في نفس الوقت.

ومع ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة التقى الاقتصاد المرتكز على المعرفة بقاعدة تكنولوجية ملائمة، مما أدى إلى تعزيز مشترك بين ازدهار النشاطات المكثفة في المعرفة والإنتاج ونشر التكنولوجيا الجديدة، ويعرف البنك الدولي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[46] بأنها مجموعة من الأنشطة تسهل تجهيز المعلومات وإرسالها وعرضها بالوسائل الالكترونية، ومع ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة كان لهذه الأخيرة ثلاث تأثيرات في الاقتصاد[47]:

1- أنها تسمح بدر أرباح إنتاجية خاصة في مجال المعالجة والتخزين وتبادل المعلومات، فقد استطاعت الشركات التي تعمل ضمن هذا النشاط أن تحقق مستويات عالية من الأرباح، وأصبحت لها أسواق خاصة واخترقت الأسواق الدولية بالمنتجات عالية التقنية التي يزداد الإقبال عليها بشكل كبير يوما بعد يوم.

2- تعزز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة ظهور وازدهار صناعات جديدة، وقد ولدت هذه الصناعات طلبا على الخدمات المرافقة لهذه الصناعات، نظرا لما تشتمل عليه هذه الصناعات من خدمات برمجة ومعالجة بيانات.

3-ظهور وظائف جديدة، والاستعاضة بها عن سابقتها القديمة أو جعلها مساعدة لها، فمثلا خدمة التعلم عن بعد وكذلك الحكومة الالكترونية والتجارة الالكترونية والصحة، كل تلك الوظائف

---

[46]- الاسكوا، مرجع سبق ذكره، ص48.

[47]- مرال توتليان، مرجع سبق ذكره، ص27.

المستحدثة التي نجمت عن التطور التكنولوجي والمعلوماتي الكبير أغنت العديد من الفئات عن الوظائف الروتينية والخدمات التي تقدم من خلالها.

وبالتالي فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحتل مكانة جوهرية في اقتصاد المعرفة لأسباب عدة منها :

- من جهة يتم إنتاج هذه التكنولوجيا في قطاع يكون فيه نشاط الابتكار مكثفا، مثلا في صناعة المعلوماتية الفرنسية كانت نفقات الأبحاث والتنمية تمثل 95.7% من القيمة المضافة عام 1998 أي ضعف الصناعة الأخرى.

- ومن جهة أخرى فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يمكن تصنيفها بتكنولوجيات عامة هي أساس ابتكار الخدمات والمنتجات في مجمل الاقتصاد.

إن إنتاج البيانات حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مهم جدا ولكنه قلما يكون متناغما.

لهذه الأسباب لن نحاول التعمق كثيرا في الموضوع وسنكتفي بتقديم المؤشرات التي تسمح بإجراء مقارنات دولية[48].

لقد وضعت الاونكتاد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مجموعة مؤشرات، تتيح هذه المؤشرات مقارنة بناء القدرات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين البلدان استنادا إلى مجموعة من المعايير المحددة والتي بموجبها تتيح لصانعي القرار والسياسة استنباط سياسات مناسبة وملائمة لوضع خطط عمل مستقبلية.

1- مرال توتليان، مرجع سبق ذكره، ص30.

المصدر: الاسكوا، مرجع سبق ذكره، ص49

يعبر عدد مضيفي الانترنت عن مدى حضور البلد في الانترنت، والمضيف هو اسم مجال له

جدول رقم4: مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسب تصنيف الاونكتاد

الدليل/البعد	المؤشرات	المصادر
1- التوصيل	**1-عدد مضيفي الانترنت لكل فرد** **2-عدد الحواسيب الشخصية لكل فرد.** **3-عدد الخطوط الهاتفية الرئيسة لكل شخص.** **4-عدد مشتركي الهاتف النقال لكل شخص.**	**الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية**
2- النفاذ	**1-عدد مستعملي الانترنت لكل فرد.** **2-الأمية-النسبة المئوية من السكان-** **3-نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.** **4-كلفة المخابرة المحلية.**	**الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية.** **الشعبة الإحصائية** **بالأمم المتحدة.** **البنك الدولي.**
3- السياسة	**1- وجود بدالة الانترنت.** **2-التنافس في الاتصالات المحلية.** **3-التنافس في الخطوط المحلية.** **4-التنافس في سوق مزودي خدمة الانترنت.**	**مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية .** **الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية.**
4- الاستخدام **-حركة الاتصالات**	**1-الحركة الدولية الداخلة.** **2-حركة الاتصالات الدولية الخارجة.**	**الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية.**

عنوان في بروتوكول الانترنت مرتبط به فالاسم"DZ" يدل على أن المضيف من الجزائر، إلا أنه في كثير من الأحيان تنتهي بالأسماء (com. ;net) وفي أغلب مجالات الانترنت تنتهي بـــ (edu) دلالة على أن الموقع تعليمي أو يتصل بمؤسسة تعليمية.

ومن بين المؤشرات السابقة اخترنا دليل جاهزية الربط الشبكي، لما لهذا الدليل من أهمية وكذلك اشتماله على جميع النواحي والعوامل المؤهلة لاستخدام شبكة الانترنت، ودليل جاهزية الربط الشبكي، هو مؤشر مركب يعرف بأنه إمكانية ودرجة الاستعداد الموجود لدى مجموعة من السكان أو مجتمع محلي معين لتكون جزءا من الشبكة ويعرف العالم الشبكي بأنه مجموعة من الأفراد والمنظمات

والشركات والحكومات والمؤسسات التعليمية تتواصل وتتفاعل باستخدام تكنولوجيا مختلفة منها الحواسيب الشخصية وشبكة الانترنت.

وتدل العوامل المؤهلة للتمكين على الظروف الراهنة والاحتمال المستقبلي لبناء شبكة وطنية تتضمن العناصر التالية[49]:

- **النفاذ إلى الشبكة:** ويتألف من البنية الأساسية للشبكة والبرمجيات الداعمة له.
- **سياسة الشبكة:** وتكمن في الأدوات الحالية لسياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- **المجتمع الشبكي:** ويعني دخول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الخدمات الاجتماعية مثل التعليم، وكذلك جاهزية الدولة للربط الشبكي أي إيصال شبكة الانترنت.
- **الاقتصاد الشبكي:** ويشمل التجارة الالكترونية وبعض الجوانب المتعلقة بالحكومة الالكترونية.

وقد يشمل دليل الربط الشبكي العديد من بلدان العالم إلا أن مساهمة الدول العربية اقتصرت على ثلاث دول توافرت عنها المعلومات الكافية، لتصنف ضمن الدول التي احتواها الدليل (جدول رقم 05) وهذه الدول (مصر، الأردن، المغرب) وكانت قيم هذا الدليل فيها على الترتيب(2.3-3.42-3.4) وهذه البلدان مازالت بعيدة عن البلدان المتقدمة ومنها الولايات المتحدة الأمريكية 6.05

1- الاسكوا، مرجع سبق ذكره، ص63.

جدول رقم 5: دليل جاهزية الربط الشبكي100000000000

البلد	جاهزية الربط الشبكي	ترتيب دليل جاهزية الربط الشبكي
الو.م.ا	6.05	1
ايسلندا	6.03	2
فنلندا	5.9	3
المملكة المتحدة	5.31	10
ألمانيا	5.11	17
إسرائيل	4.54	22
الأردن	3.42	49
المغرب	3.4	51
مصر	3.2	60
الصين	3.1	64

المصدر: جامعة هارفارد، مجموعة تكنولوجيا المعلومات، مركز التنمية العالمية (قراءات في عالم الشبكات... ما هو عالم الشبكات) 2003

http://erbr.law.harvard.edu/redinessguide/networkedworld.html يوم 2009/11/06

من الجدول أعلاه يتضح أن جاهزية الربط الشبكي في الولايات المتحدة الأمريكية بلغ 6.05، وهو أعلى نسبة وترتيبها في دليل جاهزية الربط الشبكي هو الأول، أما بالنسبة للدول العربية فقد احتلت الأردن أعلى نسبة من بين الدول العربية وهي 3.42 وترتيبها 49 تليها المغرب ثم مصر، وأن لهذا الدليل أهمية كبيرة في معرفة قابلية الدولة على تطوير إمكاناتها المستقبلية.

خلاصة:

مما سبق نستنتج أن الأفكار والمعرفة والتكنولوجيا هي مدخلات في معادلات الإنتاج، والإقتصاد الجديد هو إقتصاد إبداع ومعرفة ويتضح من التحليل السابق أهمية القفزة النوعية التي عرفها الاقتصاد العالمي من خلال المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة وما تقدمه للمجتمع من خدمات تعد بحد ذاتها تحديا لعناصر الزمن و المكان والكلفة، وقد تعاظم دورها بعد أن تم إدراك أن بناء الميزة التنافسية وإدامتها يعتمد أساسا على الموجودات الفكرية، وتحديدا على الأصول المعرفية والاستثمار فيها، بما يعزز الإبداع المستمر، سواء على صعيد المنتوج أو على صعيد العمليات، أي اختصار جميع هذه العناصر وسهولة عقد الصفقات، وقد دلت الدراسات إلى أن 34% من النمو الاقتصادي يعزى إلى معارف جديدة.

الفصل الثاني: معطيات ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تمهيد:

تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورا كبيرا في التوجه نحو ما يسمى بالاقتصاد الجديد، وقد تغيرت الأسباب والمسوغات الموضوعية التي كانت وراء الاعتناء بقطاع المعلومات والتكنولوجيات الحديثة، من مجرد إلى مسوغات اقتصادية محضة، لأن المعلومات تحولت إلى منتجات اقتصادية على غرار المعروض في السوق التي تخضع لقانوني العرض والطلب، وقد أسهمت الدراسات الأكاديمية في التعرف على دور وأهمية التكنولوجيا في النمو الاقتصادي والتي قد جاءت كرد فعل لدراسة تاريخية نشرها "مويس ابراموفيتش" عام 1956 عن تطور الاقتصاد الأمريكي من عام 1870.

وأوضحت هذه الدراسة أن جزءا صغيرا فقط من نمو الإنتاجية يمكن تفسيره الاتجاه الوظيفي العام بوساطة عوامل النمو المعروفة حينها، وهي رأس المال، العمالة، الأرض، وأن الجزء الأكبر من نمو الإنتاجية الأمريكية يجب إرجاعه إلى سبب كلي غير معروف[50].

لقد كان" ابرموفيتش" على استغراب وفي نفس الوقت على ثقة بخصوص النتائج التي توصل إليها حتى اعتبر أن السبب أو العامل الكلي غير المعروف، يعد قياسا على جهل وقلة ملاحظة الأكاديميين بخصوص أسباب النمو الاقتصادي، وهذه النتيجة سرعان ما تعززت بدراسة مهمة لـــ"روبرت سولو" المتحصل على جائزة نوبل للاقتصاد، والذي توصل إلى أن السبب المبهم وغير المعروف هو التغير الفني أو التقني، وميز"سولو" بين النمو الناجم عن التغير التقني والنمو الناتج عن الزيادة في رأس المال بالنسبة لعدد العمال، وقد غطت دراسة" سولو" الاقتصاد الأمريكي للمدة من 1909-1949 وأظهرت من خلالها أن 87.5% من الزيادة في الإنتاجية تعزى إلى التغير الفني أو التقني، وقد أوضح "سولو" أن هذا التغير يشتمل على مسببات ترفع الإنتاجية (غير رأس المال والعمالة) وذلك مثل التنظيم الجيد

---

[50]- د.محمد، رءوف حامد. صناعة التكنولوجيا عالميا وعربيا بين القطاع الخاص والعام، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، ص 1-2.من الموقع
: http://acpss.ahram.org.eg/Ahram/2001/1/1/Econ7.HTM.

والمعرفة التكنولوجية المتطورة والتعليم الأفضل لقوة العمل، ومن ذلك الوقت تعددت الدراسات وتطورت المفاهيم، كل ذلك من أجل الاستيعاب الأمثل لدور التكنولوجيا في النمو الاقتصادي والتقدم المجتمعي[51].

و سوف نتناول في هذا الفصل:

المبحث الأول: أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على بعض المتغيرات الاقتصادية

المبحث الثاني: التجارة الالكترونية.

المبحث الثالث: الحكومة الالكترونية.

[51]– د.محمد رؤف حامد، مرجع سابق، ص2.

المبحث الأول: أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بعض المتغيرات الاقتصادية

1- أثر تكنولوجيا المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي:

إن المقياس المعياري للإنتاج الكلي في بلد ما، هو الناتج المحلي الإجمالي GDP، ولو تتبعنا مسيرة الناتج المحلي الإجمالي العالمي نجد أنه ازداد في سنة 2004، حيث بلغ معدل النمو5.1% بالقيمة المضافة[52] وهذا معناه نقطة مئوية أكثر من السنة السابقة (انظر الشكل02)، وقد أسهم ازدياد الإنتاج الصناعي وتدفقات التجارة العالمية والاستهلاك في القطاع الخاص في دفع هذا النمو، في حين نجد أن الارتفاع الحاد في أسعار النفط أدى إلى إضعاف الاقتصاد في النصف الثاني من سنة 2004، وحققت البلدان الصناعية نموا في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 3.4% وهذه النسبة أعلى بكثير من النسبة التي تحققت سنة 2003، ونمى اقتصاد أمريكا الشمالية بنسبة 4.2% أي بأكثر من نقطة مئوية عن السنة السابقة.

بفضل التوسع السريع والمستمر في الأسواق الناشئة، بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية 7.2% إجمالا وهذه النسبة أعلى بكثير من المتوسط العالمي ولكنها تتضمن تفاوتات إقليمية ملحوظة، فقد حقق الاقتصاد الإفريقي زيادة قدرها 5.1% في الناتج المحلي الإجمالي، وأظهر ثباتا أكثر من السنة السابقة، أما الاقتصاد التراكمي للإقليم الذي يستأثر بأكثر نصيب من الاقتصاد العالمي، ألا وهو إقليم آسيا والمحيط الهادي فقد نمى بنسبة 6.5% سنة 2004، وأسهمت البلدان النامية في آسيا والمحيط الهادي إسهاما ملحوظا في هذه النسبة لأن نمو ناتجها المحلي الإجمالي قدره 9.5%، وبلغ نمو الناتج المحلي في دول آسيا التي أصبحت صناعية حديثة 5.5%، حيث أظهر تحسنا مقارنة بالنسبة السابقة، وهو تحسن يرجع أساسا إلى انتعاش الطلب الداخلي ونمو الصادرات، ونمى الناتج المحلي الإجمالي لليابان بنسبة 2.6% في حين سجلت اقتصاديات استراليا ونيوزيلندة نموا قدره 3.2% و5.0% على التوالي.

---

[52]- الايكاو، منظمة الطيران المدني، التقرير السنوي للمجلس سنة 2004، صdoc8951.7.

في حين حقق الإقليم الأوروبي نموا في الناتج المحلي الإجمالي متوسطه 3.2% وأسهمت منطقة العملة الأوروبية بنسبة 2.5% في هذا النمو، وهذا يشكل تحسنا ملحوظا بالنسبة لسنة 2003، لكن هذا النمو ظل متواضعا لأنه يتوقف بشدة على الطلب الخارجي، وبلغ النمو في اقتصاديات أوروبا الوسطى والشرقية 6.1% في حين نمى الناتج المحلي الإجمالي في اقتصاديات بلدان الكومنولث بنسبة متوسطها 8.6%.

وقد ظل النمو الاقتصادي في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي ينتعش حتى ازداد بنسبة 5.7% في سنة 2004، وهذا معناه أكثر من 3 نقاط مئوية أعلى من سنة 2003.

وكانت أهم عوامل هذا الانتعاش الزيادة التدريجية في الصادرات التكنولوجية وازدياد الطلب الداخلي، بعد أن بلغ إنتاج النفط مستويات القدرة في سنة 2004.

نمى إقليم الشرق الأوسط بنحو5.5% أي بمعدل 0.3% أقل من سنة2003، عندما كان التوسع يعزى إلى ازدياد إنتاج النفط وازدياد أسعاره[53].

يقدر نمو حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات بنحو9.9% في سنة 2004.

الشكل رقم 02: تطور الناتج المحلي الإجمالي العالمي بالأسعار الثابتة

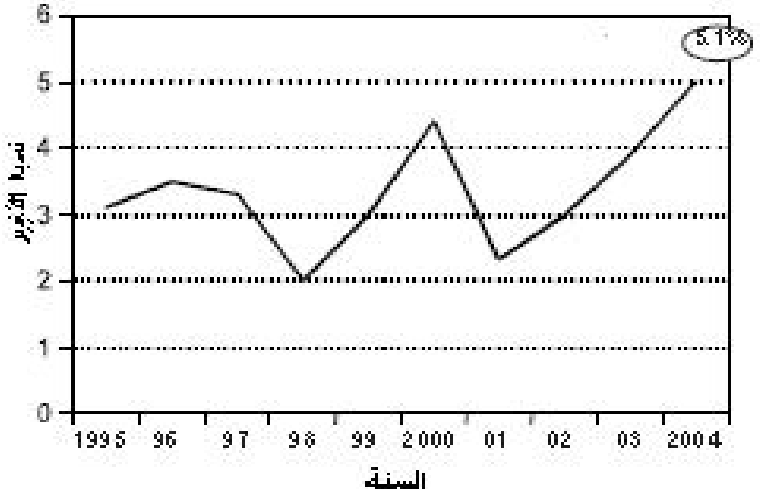

[53]- الأيكاو، مرجع سابق، ص8.

المصدر:الايكاو، مرجع سابق، ص 8.

وقد ازداد استخدام تكنولوجيات المعلومات وإدخالها في شتى مجالات الحياة من خلال الانترنت الذي ازداد عدد مستخدميه في العالم بشكل كبير.

الشكل رقم 03: تطور مستخدمي الانترنت في العالم

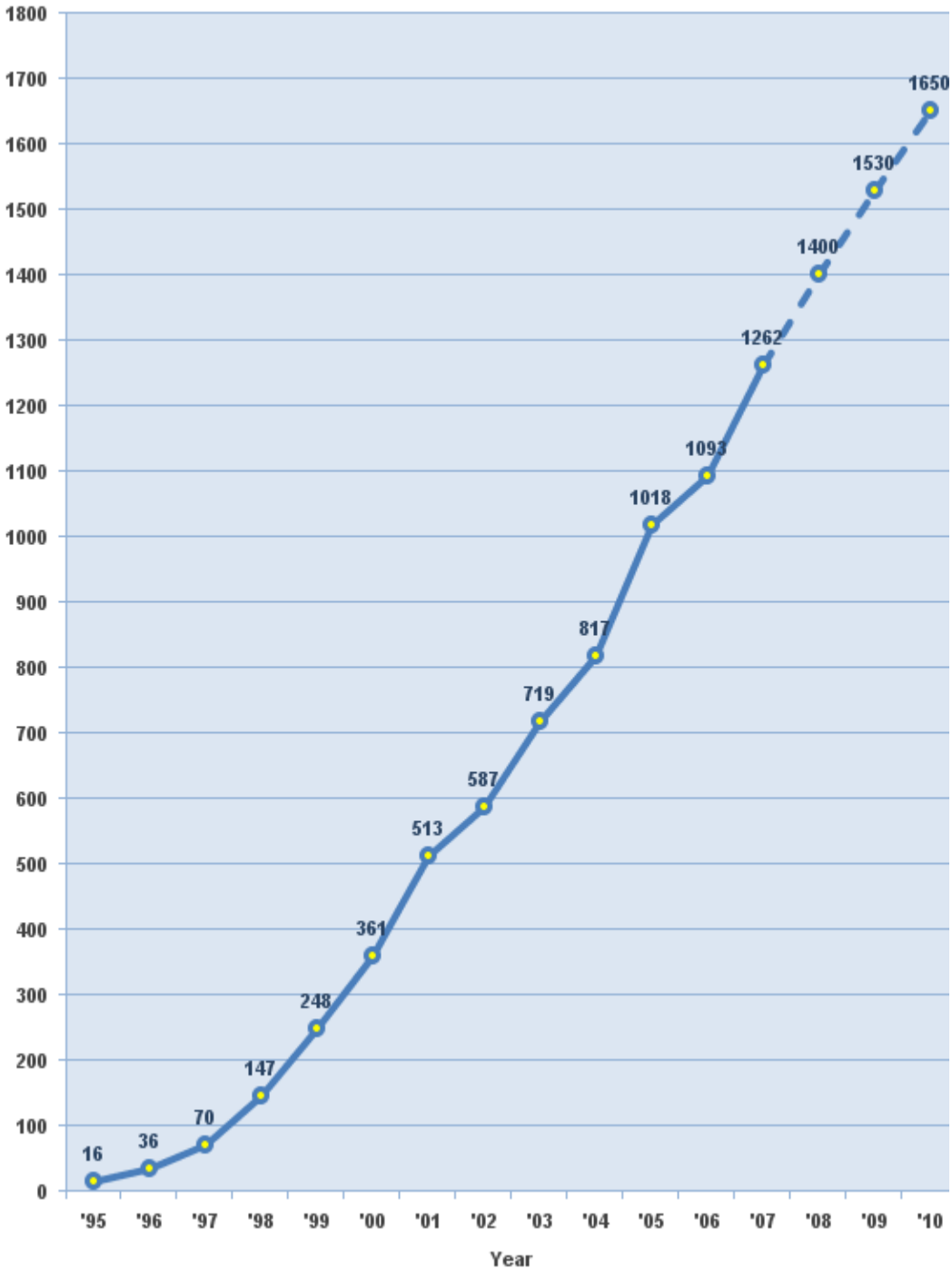

المصدر: www.internetworldstats.com

يوم 2010/01/01 على الساعة 10:45

من الشكل السابق نلاحظ أن هناك زيادة كبيرة في عدد مستخدمي الانترنت في العالم في مختلف مجالات الانترنت، سواء كانت لمواقع الويب (WEB) أو استخدام البريد الالكتروني، حيث نلاحظ أن نسبة زيادة مستخدمي الانترنت لسنة 2009 مقارنة بسنة 1995 تقدر بـــ9560% وهي زيادة كبيرة تمثل 23.8% من سكان المعمورة[54].

وقد ازدادت الإيرادات الناتجة عن التجارة الالكترونية بقطاعيها، فبالنسبة للتجارة الالكترونية من فئة الأعمال مقابل الأعمال (B2B) في العام 1995 كانت قيمتها 0، أي أنها لم يكشف لها وجود وواردتها كانت مساوية للصفر، في حين بلغت وارداتها 3.1 ترليون دولار في عام 2008، وهي تمثل 28% من إجمالي تعاملات الشركات كما أن إجمالي التعاملات من فئة الأعمال مقابل المستخدمين (B2C) بلغت 133 مليار دولار عام 2007، في حين أنها لم تحقق أي إيراد عام 1995[55]، وهذا ما شجع دول العالم على زيادة الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات، وهنا سوف نشير إلى أنه منذ ظهور الانترنت عالميا منتصف التسعينيات من القرن الماضي، فقد ازداد توجه منظمات الأعمال إلى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، وقد ساعد ذلك على ظهور عدد من الدراسات التي أكدت بأن الزيادة الكبيرة في إنتاجية الولايات المتحدة الأمريكية خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات كان عائدا بشكل كبير إلى تبني تكنولوجيا جديدة، الأمر الذي لفت الانتباه إلى أهمية تكنولوجيا المعلومات، حيث تم الاعتماد عليها من أجل خفض النفقات وإنجاز العمل، وأيضا تحسين الخدمة المقدمة أو السلعة المنتجة وزيادة مرونتها بما يتلائم واحتياجات المستهلك وتسهيل الإبداع في تقديمها.

فتطوير تكنولوجيا المعلومات عامل مهم في ظهور الاقتصاد المعرفي، حيث أن المعرفة يمكن تحويلها إلى معلومات قابلة للتصنيف والنقل عبر أجهزة الكمبيوتر وشبكة الاتصالات، كما أن تكلفة الحصول على

---

[54]- www.internetworldstats.com. 10:45 يوم2010/01/01 على الساعة .

[55] -www.computer.akgbarway.com/news.asp. 11:40 يوم2010/01/01 على الساعة.

المعرفة أصبحت متدنية جدا، فحواجز الدخول إلى هذه المعرفة قد ألغيت تماما. كما تغيرت الاحتكارات وظهرت سلع وخدمات جديدة.

وحتى تستطيع المنظمات استغلال المعلومات على الوجه الأمثل فلابد من الإحاطة بأحد المفاهيم الحديثة في الاقتصاد المعرفي الناشئة عن تكنولوجيا المعلومات، ذلك المفهوم هو إدارة محتوى المنظمة فتكنولوجيا المعلومات المستخدمة في المنظمة تنتج كما هائلا من البيانات والمعلومات الغير هيكلية، فمثلا تصور عمليات السحب اليومي من آلات الصراف الآلي، يمكن لقرص ممغنط بسيط الاحتفاظ بهذه البيانات الغير هيكلية وتجميعها من جميع الآلات التابعة للبنك، ومن ثم يمكن تحليل هذه البيانات واستخدامها ليس فقط مقدار النقد المسحوب من ودائع البنوك، وإنما السحب اليومي لكل عميل ونسبة ذلك السحب إلى جميع ودائعه، وغير ذلك من النسب والمعدلات التي يمكن استخدامها من قبل الإدارة العليا في إدارة النقدية للبنك، ويعتقد الخبراء أن المعلومات غير الهيكلية تمثل 90% من المعلومات الناشئة من عمليات المنظمة.

إن تطور هذا النوع من القواعد المعرفية سوف يؤدي إلى إيجاد كم هائل من القواعد المعرفية والسلع المعلوماتية القابلة للاستخدام في البحث والتطوير والتطبيق والإدارة وعرض السياسات والاستراتيجيات، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور الاقتصاد المعرفي، والاقتصاد القائم على المعرفة دون إلغاء مفاهيم الاقتصاد التقليدي من عرض وطلب ومرونة وتسعير[56].

2-الصادرات التكنولوجية:

تعد الصادرات من العناصر المهمة لاقتصاد أي دولة فهي أحد الركائز التي يستند إليها، فقد بلغت قيمة الصادرات العالمية 9 ترليونات عام 2003 حيث ارتفعت قيمة هذه الصادرات بمقدار الضعف خلال العقد الأخير.

2-1- ميزان المدفوعات التكنولوجي:

[56] – محمد، محمود العجلوني. اقتصاديات الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات ودوره في ظهور الاقتصاد المعرفي، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول"المعرفة الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات والاقتصاديات"المنعقد ببسكرة-الجزائر- نوفمبر2005، ص5-10.

يمكن تقييم نشاط نقل التكنولوجيا بين البلدان بما يعرف بدليل "ميزان المدفوعات التكنولوجي" وهو يسمح بتسجيل الأموال المتعلقة بالملكية، حيث يمكنه أن يزودنا بمعلومات عن نشر التكنولوجيا، ويشمل هذا الميزان شراء وبيع التكنولوجيا غير المجسدة، ومنها حقوق الملكية والتراخيص والمساعدة الفنية، كما يشمل المدفوعات التي لا تتعلق بالتكنولوجيا مثل الخدمات الإدارية، وهولا يتدخل في التبادلات التكنولوجية التي لا يكون فيها مدفوعات وهذه هي حالة الاتفاقات الخاصة، بتبادل التراخيص أو بنقل الدراية، وهو ينتج نحو ثلثي مجموع القيم المسجلة في ميزان المدفوعات التكنولوجي من نقل التسعير والذي هو ممارسة شائعة في الشركات المتعددة الجنسيات[57].

إذا فإن ميزان المدفوعات التكنولوجي هو إجراء لعمليات نقل دولية للتكنولوجيا غير المدمجة والتي تضم[58]:

- **عمليات نقل التكنولوجيا:** تمليكات، براءات الاختراع، والتراخيص ونقل الدراية.
- **تقدمات الخدمات التقنية:** وهي تشمل دراسات تقنية ودراسات هندسية بالإضافة إلى المساعدة التقنية.
- **عمليات نقل الرسومات:** تمليكات، تراخيص، امتيازات، ماركات، أو موديلات.
- الأبحاث والتنمية ذات الطابع الصناعي.

2-2- التجارة الدولية في التكنولوجيا العالية:

بواسطة النشاط التجاري في التكنولوجيا العالية لبلد ما يمكننا أن نأخذ صورة وافية عن قدرته التنافسية، ومن المقاييس المستعملة على هذا الصعيد نقوم بحساب النسبة التي تشكلها تجارة سلع التكنولوجيا العالية من مجموع صادرات البلد، ومن أجل نزع اللبس عن البيانات المجمعة عن

---

[57]- الاسكوا، مرجع سابق، ص29.

[58]- د.مرال توتليان، منتدى المرأة والعلوم والتكنولوجيا، المنعقد ب2005/01/09 القاهرة، مصر، ص 8.

التكنولوجيا العالية وتصنيفات المنتجات ذات المحتوى التكنولوجي، أعدت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومكتب الإحصاء في الاتحاد الأوروبي قائمة منتجات حسب محتواها التكنولوجي[59].

حيث يصنف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقرير التنمية البشرية لعام 2001 الصادرات بأنها منتجات تكنولوجية "منخفضة" و"متوسطة" و"عالية" حسب الجدول الأتي:

جدول رقم06: تعريف صادرات التكنولوجيا المنخفضة والمتوسطة والعالي

التكنولوجيا المنخفضة	المنسوجات، الورق، الآنية الزجاجية، المنتجات الفولاذية، والحديدية الأساسية.
التكنولوجيا المتوسطة	منتجات ذاتية الدفع، معدات التصنيع، المنتجات الكيميائية كالأسمدة.....
التكنولوجيا العالية	المنتجات الالكترونية والكهربائية، أجهزة التلفزيون، معدات توليد الطاقة، تجهيزات الاتصالات ومعالجة البيانات، آلات التصوير، المواد الصيدلية، المعدات الفضائية، الأدوات البصرية، أدوات القياس.

المصدر: United nation Devlopement programme Human Devlopement raport2001 p63.

2-3- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واقتصاد المعرفة

تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة، دورا محوريا في اقتصاد المعرفة، فيما أنها مصدر ابتكار خدمات ومنتجات في إجمالي الاقتصاد، فهي عامل تسريع لوتيرة الابتكار، إضافة إلى ذلك فهي

[59]- الاسكوا ، مرجع سابق، ص25.

تشكل دعامة جماعية وتفاعلية أكثر للمعرفة، وتسمح بتخفيض تكاليف نقل المعارف وترميزها، وهذا يشكل عاملا مهما لنمو التأثيرات الخارجية للمعرفة[60]:

أ- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة كعامل تغيير لنظام النمو:

يبدو أن ظهور نمط نمو جديد منذ الثمانينات قد ارتبط بصورة كبيرة بنشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة، حيث أن نظام النمو الجديد يرتكز على المعرفة والابتكار، تظهر الإحصاءات على المدى الطويل أن النشاطات الاستعلامية عرفت معدل نمو أكثر ارتفاعا بكثير من نشاطات الإنتاج وأصبحت مهيمنة في بداية الثمانينات في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن هذه الإحصاءات تظهر أن الوظائف الاستعلامية تتعلق أساسا بمهام التنسيق في توليد المعارف (الأبحاث، التنمية، التعليم) وتمثل اقل من 20% من الوظائف المعلوماتية، ويمكن تفسير التطور الاقتصادي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة إلى حد كبير بالبحث عن أرباح الإنتاجية في نشاطات التنسيق، بما أنها تشهد معدل نمو أكثر ارتفاعا من نشاطات الإنتاج.

ب- تأثيرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة في إنتاج المعارف ونشرها:

سمح بالانتقال من المعلوماتية المركزية إلى المعلوماتية الموزعة ثم إلى إقامة شبكة، بتحويل ظروف الإنتاج ونشرها تدريجيا، ويرتكز هذا التحول على ثلاث آليات رئيسية: الحساب وقدرته على النمو والحساب الغوريتمي المرتكز على حفظ المعارف وترميزها، والتفاعلية التي ترتكز على إقامة شبكة.

فهذه الآليات تسمح بتوليد أرباح إنتاجية مهمة في مجال معالجة المعارف المرمزة وتخزينها وتبادلها وكذلك يسمح بتعزيز إنشاء نشاطات جديدة، كوسائل الإعلام المتعددة والتجارة الالكترونية، والبرمجيات وأخيرا تحث على اعتماد نماذج تنظيمية جديدة داخل الشركات وفي ما بينها على استغلال أفضل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من حيث توزيع المعارف ونشرها.

---

[60]- د.مرال توتيليان،مرجع سابق، ص21.

المبحث الثاني: التجارة الالكترونية

تم استخدام الشبكة العالمية للمعلومات بشكل واسع في الأغراض التجارية، وفتحت مجالا للمؤسسات لتقديم منتجاتها وخدماتها للزبائن والمتعاملين، وظهر مفهوم حديث "التجارة الالكترونية"، الذي سمح لعدد كبير من المؤسسات من زيادة سرعة وصولها إلى الأسواق العالمية بعد أن كانت حكرا على المؤسسات الكبيرة والتجمعات الاحتكارية.

يرتكز إدراج الانترنت في المؤسسات التجارية على استراتيجيات مصممة بشكل يتيح لهذه المؤسسات بدائل عديدة منها اختيار الأدوات والخدمات لتطوير حلول تلبي حاجة كل مؤسسة على حدة حسب احتياجاتها المتغيرة، وهذا يعني أن لا حاجة لأن تبدأ المؤسسات من الصفر وتضطر للتضحية بالاستثمارات الهامة التي وظفتها سلفا سواء على صعيد البرامج أو الأجهزة أو المعرفة.

ففي زمن العولمة والتغيرات التكنولوجية السريعة يتحتم على المؤسسات أن تقوم بإعادة اكتشاف نفسها باستمرار، إن كانت ترغب أن تنافس بنجاح.

والتجارة الالكترونية واحد من موضوعي الاقتصاد المعرفي، وهي تعتمد أساسا على الحوسبة والاتصال ومختلف الوسائل التقنية للتنفيذ وإدارة النشاط التجاري.

1- مفهوم التجارة الالكترونية:

مصطلح التجارة الالكترونية حديث العهد نسبيا، إلا أن استخدام الحواسيب وشبكات الاتصال أو ما يسمى التبادل الالكتروني للبيانات يعود إلى ستينيات القرن الماضي، حيث اقتصر في ذلك الوقت على المؤسسات والشركات والمصارف الضخمة، حيث استخدمت الحواسيب الكبيرة وبغض النظر عن المشكلات التي مازالت ماثلة أمام التجارة الالكترونية فمن المتوقع أن يستمر انتشارها، وتولد فرص للتبادل التجاري وللتنافس ومن ثم السعي لتطوير أساليب الإنتاج وتوسيع الخيارات المتاحة أمام المستهلك ونفاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى أسواق أوسع[61].

[61]- تقرير المعرفة العربي للعام 2009"، مرجع سبق ذكره، ص 146.

وقد ظهرت عدة تعريفات كل واحد منها يحاول أن يصف ويحدد طبيعة التجارة الالكترونية وما يتعلق بها من ممارسات وأنشطة، وهذا يرجع إلى أن تطبيقات التجارة الالكترونية تشمل على عدة مكونات أساسية لابد من توفرها لتنفيذ عمليات التجارة الالكترونية، مثل استخدام الحواسيب الآلية وتقنية الاتصالات ونظم المعلومات والبرمجيات وغيرها[62].

والتجارة الالكترونية كمفهوم هي تنفيذ وإدارة الأنشطة التجارية المتعلقة بالسلع والخدمات بواسطة تحويل المعطيات عبر شبكة الانترنت أو الأنظمة التقنية المشابهة[63]. وهي مفهوم جديد يشرح عملية بيع وشراء أو تبادل المنتجات والخدمات والمعلومات من خلال شبكات كمبيوترية ومن ضمنها الانترنت[64].

هناك عدة وجهات نظر لتعريف هذا النوع من التجارة منها[65]:

- التجارة الالكترونية في مجال الاتصالات هي وسيلة من أجل إيصال المعلومات أو الخدمات أو المنتجات عبر خطوط الهاتف أو عبر الشبكات الكمبيوترية أو عبر أي وسيلة تقنية.
- أما من وجهة نظر الأعمال التجارية فهي عملية تطبيق التقنية من أجل جعل المعاملات التجارية تجري بصورة تلقائية وسريعة.
- في حين أن الخدمات تعرف التجارة الالكترونية بأنها أداة من أجل تلبية رغبات الشركات والمستهلكين والمدراء في خفض كلفة الخدمة والرفع من كفاءتها والعمل على تسريع إيصال الخدمة.

وتتخذ التجارة الالكترونية أشكالا عدة منها عرض السلع والخدمات عبر الانترنت، وإجراء البيع مع عمليات الدفع النقدي بالبطاقات النقدية أو بغيرها من وسائل الدفع، وإنشاء متاجر افتراضية على

---

[62] – د.عابد، بن عابد العبدلي. التجارة الالكترونية في الدول الإسلامية "الواقع والتحديات والآمال"بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، ص6.

[63] – د.ثناء ابا زيد، واقع التجارة الالكترونية والتحديات التي تواجهها عربيا ومحليا، جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد27 العدد 4,2005، ص69.

[64] – أ،د.هاشم الشمري، ناديا الليثي، مرجع سابق، ص64.

[65] – د.بسام نور، أساسيات التجارة الالكترونية، الموسوعة العربية للكمبيوتر والانترنت من الموقع:

www.64arab.com/showcsc.phpl§ acsidيوم2010/02/19 الساعة10:42

الانترنت والقيام بأنشطة التزويد والتوزيع والوكالة التجارية وممارسة الخدمات المالية وخدمات النقل والشحن وغيرها عبر الانترنت.

وقد صنفت التجارة الالكترونية عالميا ضمن نطاق الخدمات، وذلك من خلال التقرير الصادر عن منظمة التجارة العالمية، الخاص بالخدمات بتاريخ 1999/03/17، حيث اعتبر التقرير أن تزويد الخدمات بالطرق التقنية يقع ضمن نطاق الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات، وعليه تخضع هذه التجارة إلى نصوص اتفاقية التجارة العامة في كافة الخدمات من حيث الالتزامات والمتطلبات[66].

حيث نفرق هنا بين مصطلحين هامين:

- التجارة الالكترونية.
- الأعمال الالكترونية.

وهنا نجد أن مجال الأعمال الالكترونية هو مجال أوسع من التجارة الالكترونية فيتخذ نشاط الأعمال الالكترونية، الأنشطة الإدارية والإنتاجية والمالية والخدمات كافة، بينما يقتصر مجال التجارة الالكترونية على بيع وشراء السلع والخدمات عبر الانترنت.

2- مجال التجارة الالكترونية:

تعد التجارة الالكترونية مفهوما واسعا يشمل أي نشاط أو تعاملات تجارية تتحقق بين أطراف متعددة عبر الوسائل الالكترونية، وأهمها شبكة الانترنت وعليه يمكن تقسيم التجارة الالكترونية حسب طبيعة وهوية الأطراف الأساسية المعنية بالتعامل التجاري كمايلي[67]:

أ- التعامل بين شركة وشركة تجارية أخرى(B2B):

هذا النوع من التجارة تتم فيه التعاملات في مساحة سوقية الكترونية بين الشركات التجارية ويشكل هذا النوع من المعاملات التجارية بين قطاعات الأعمال (B2B) أغلب معاملات التجارة الالكترونية

---

[66]- د.ثناء، أبا زيد. مرجع سابق، ص6.

[67]- عابد، بن عابد العبدلي. مرجع سابق، ص6.

حيث تمثل 80% من إجمالي التجارة الالكترونية في العالم، حيث بلغ حجم عوائد التجارة الالكترونية بين القطاعات التجارية على مستوى العالم 7.2 ترليون دولار عام 2004، ويرجع هذا إلى ارتفاع حجم التجارة بين القطاعات التجارية التي تحول هذه القطاعات إلى وسائل الكترونية لانجاز معاملاتها عوضا عن وسائلها التقليدية فاستخدام تقنية المعلومات في التعاملات التجارية أثبت مقدرته في خفض التكاليف وتسريع انجاز معاملاتها[68].

هذا إلى جانب أن القطاعات التجارية الكبيرة لديها خبرة في التعاملات الالكترونية باستخدام تقنية التبادل الالكتروني للبيانات لأغراض المبادلات التجارية فيما بينها بشكل آمن عبر ما يسمى بشبكات القيمة المضافة.

ب- التعامل بين الشركة أو المؤسسة والمستهلك (B2C):

ويتم التعامل فيه من بيع وشراء بين المؤسسات التجارية والأفراد والمستهلكين، ويشمل قطاعات التجزئة التي تبيع المنتجات والخدمات للمستهلكين عبر شبكة الانترنت ويتم التعامل بين الشركة والأفراد سواء على المستوى المحلي أو الدولي، فالمستهلك يقوم بطلب السلعة أو الخدمة من موقع الشركة في الانترنت ويدفع ثمنها وبعد ذلك يحصل على السلعة أو الخدمة مباشرة إذا كانت منتجا رقميا أو بالبريد التقليدي إذا كان غير قابل للتسليم الكترونيا، وقد بلغ حجم التجارة الالكترونية بين المؤسسات التجارية والمستهلكين في الولايات المتحدة الأمريكية 20مليار دولار عام1999 و2ترليون دولار عام 2004، ويشمل هذا كذلك الاتجاه المعاكس بين المستهلك والمؤسسات التجارية، عندما يقوم الأفراد والمستهلكون ببيع خدماتهم للمؤسسات أو الشركات التجارية وإن كان ضئيل جدا.

ج- التعامل بين المؤسسة التجارية والحكومة(B2G):

هذا الجانب لا يزال في مراحله الأولية في معظم الدول، وأغلب هذا النشاط يتركز على التفاعل الالكتروني بين المؤسسات التجارية والحكومية مثل عمليات إثباتات ومدفوعات الضرائب ومدفوعات

---

[68]- التجارة الالكترونية أهمية متزايدة، وزارة التجارة، المملكة العربية السعودية، من الموقع:
www.commerce.gov.sa/ecomm/book.asp يوم 2010/02/19

التراخيص التجارية ورسوم الجمارك وتخليص الواردات من البضائع منها، بالإضافة إلى ما تقوم به المؤسسات الحكومية من مشتريات من المؤسسات التجارية الكترونيا[69].

د- أنواع أخرى من التعاملات:

هناك أنواع أخرى من التعاملات التجارية الالكترونية، مثل التعامل بين المستهلك والمستهلك (C2C)، وهنا يكون التعامل التجاري بين مستهلك ومستهلك آخر من خلال وضع إعلانات على المواقع الشخصية في الانترنت بهدف بيع الأغراض الشخصية أو بيع الخبرات للآخرين، ويشمل كذلك المزادات الالكترونية التي تتم بين الأفراد[70]، وهناك نوع آخر من التعاملات بين الأفراد والمؤسسات الحكومية، ويشمل التفاعل الالكتروني في مجال الخدمات والمعاملات الرسمية بين الأفراد والحكومة[71].

3- أثر التجارة الالكترونية على أداء المؤسسات:

أثرت التجارة الالكترونية على المؤسسات في ثلاث جوانب رئيسية هي[72]:

3-1- التغير الاستراتيجي في نموذج عمل المؤسسات:

حيث تم إحداث ما يسمى بالتاجر الالكتروني والمشاريع الافتراضية، وهي عبارة عن شركة أو مؤسسة افتراضية تعمل في فضاء الكتروني وذلك بالارتباط بشبكات المعلومات العالمية والتعامل مع التقانات الحديثة، الأمر الذي يعني تعديلات جذرية في التنظيم المؤسسي بدءا من الموظفين والمهام الجديدة المطلوبة منهم للتكيف مرورا بالهيكل التنظيمي للمؤسسة وتركيبتها الإدارية.

3-2- تغير في هيكل السوق:

---

[69] -Shaun Lake ;E. commerce and LDCS challenges for enterprises and governments; a paper prepared for UNCTAD regional meeting on electronic commerce and development;karthdmandy,Nepal 30-31 may 2001,p9.

[70]- الموسوعة العربية للكمبيوتر والانترنت، مرجع سابق.

[71]- د.عابد بن عابد العبدلي، مرجع سابق، ص10.

[72]- د.هاشم الشمري، ناديا الليثي، مرجع سابق، ص69.

ويشمل مجموعة مهمة من النقاط التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند النظر إلى التغيرات التي أحدثتها التجارة الالكترونية في السوق وهذه التغيرات:

❖ ظهور منافسين لا ينتمون إلى القطاع نفسه: وهذا يعني أن التجارة الالكترونية قد خلقت منافسة جديدة لأصحاب الأعمال، لأن السوق أصبحت مفتوحة وليست هناك قيود أو عراقيل لدخولها، فالعروض في متناول جميع من على شبكة الانترنت، والشركات أصبحت تقدم عروضها وتتلقى عروضا عن طريق الشبكة ووجدت شركات صغيرة لكنها تمثل منافسة كبيرة للشركات.

❖ **ظهور وسطاء غير معروفين:** انتشرت هاته الحالة وأصبح متعارف عليها خاصة عند دخول أشخاص ليسوا من نفس المجال إلى التجارة، وهذا سهل أعمال التجارة الكترونيا.

❖ **ظهور تحالفات إستراتيجية:** أي تكتلات تسهل العمل التجاري الكترونيا من أجل عقد الصفقات وإبرام العقود في خطوة تساهم في اختصار الوقت والجهد والتكلفة أيضا.

❖ **تغير حجم السوق:** بسبب أن الشبكة قد فتحت الأسواق على بعضها وألغت الحدود التي كانت موجودة والعراقيل التي تحول بين التاجر وآفاق انتقاله بين الأسواق كالسفر من أجل إتمام صفقة أو ما شابه، فأصبحت السوق واحدة وازداد حجمها أضعافا كثيرة وإن كانت سوق وهمية إلا أنها أثبتت جدارتها في تسيير المعاملات وإبرام الصفقات.

3-3- تكلفة الصفقة:

من الأمور التي تؤخذ لصالح التجارة الالكترونية تخفيضها لتكلفة السلعة، بسبب قلة عدد الوسطاء وتقليل تكاليف التنقل لعقد الصفقات، وهنا بالتأكيد سوف تقل تكلفة السلعة، فالتجارة الالكترونية تقوم بتخفيض المسافة التي تفصل المنتجين عن المستهلكين الذين بإمكانهم القيام مباشرة بالمشتريات دون اللجوء إلى الطرق العادية لتجارة الجملة أو حتى الموزعين مع ما توفره من إمكانية طلب سلعة

متكيفة مع احتياجاتهم الخاصة، والتسليم في وقت معين لخدمات وسلع غير مادية وفي شكل رقمي ويتمثل انخفاض التكلفة في عدة صور[73]:

➢ **المؤسسات المادية:**

إن إنشاء موقع تجاري على شبكة الانترنت يكلف في الغالب 350 إلى 1000 دولار أمريكي إضافة إلى مصاريف متكررة سنويا، بسيطة جدا تمثل 10% من تكلفة الإنشاء وهذا يعني أنها أرخص بكثير من افتتاح صالة عرض واحدة، إضافة إلى أنه يظل مفتوحا على مدار الساعة ومتاحا للملايين حول العالم.

➢ **العمليات التجارية:**

تتمثل التكاليف المتمثلة في جمع المعلومات والتفاوض وأتعاب السمسرة وعمولات المبيعات والإجراءات الإدارية جزء مهم في سعر المنتج، هنا التجارة الالكترونية سوف تلعب دورا بارزا في تخفيض هذه التكاليف من خلال تحسين تدفق المعلومات وزيادة تنسيق الأعمال، يعتقد بعض الباحثين إن صور هذه الشبكات التي تسود في المستقبل القريب وتصبح هي الهيكل التنظيمي لكل التعاملات الاجتماعية بين الناس ومن جهة أخرى سوف[74] تسهم التجارة الالكترونية في خفض التكاليف الإدارية لدى مؤسسات الأعمال في توزيع وحفظ واسترجاع المعلومات، وقد يصل خفض التكاليف الإدارية لعمليات الشراء الى85% مما يؤدي إلى انخفاض أسعار المنتجات في نهاية المطاف.

➢ **الإعلان والتسويق:**

---

[73]- زايري بلقاسم، طوباش علي، طبيعة التجارة الالكترونية وتطبيقاتها المتعددة، مركز دراسات الوحدة الاقتصادية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2001، ص65.

[74]- د.عابد بن عابد العبدلي، مرجع سابق، ص22.

إن طباعة تقنية الإعلان من خلال طباعة الكتالوجات الخاصة بالسلع وإرسال العروض إلى المستخدمين بواسطة البريد الالكتروني آليا، يسهم إلى حد كبير في زيادة حجم المبيعات والتقليل من تكلفة الصفقة عموما[75].

➢ **التوظيف:** من المعلوم أن معظم دول العالم تعاني من مشكلة البطالة، لذلك بذلت المنظمات الدولية المتخصصة جهود دولية لتحديد آثار التجارة الالكترونية على علاقات العمل والتوظيف منها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التي عقدت مؤتمرا عالميا حول التجارة الالكترونية في الفترة من7 إلى 1998/10/9 في مدينة اتاوا، الذي انصبت أعماله على بحث الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتجارة الالكترونية، وخاصة أثرها على الأبعاد الاقتصادية والأطر الهيكلية لعلاقات العمل والتوظيف، كما عالجت منظمة العمل الدولية المعروفة اختصارا بالاونكتاد التابعة لهيئة الأمم المتحدة ضمن تقارير التنمية السنوية خاصة للأعوام 2002 -2003 والدراسات الأولية لتقرير 2004 والآثار التي أحدثتها تكنولوجيا المعلومات عموما في بيئة العمل والوظائف وتناولت بالعرض ما أنجزته عدد من الدول في حقل استراتيجيات التعامل مع تحديات البيئة الرقمية ومن ضمنها تطبيقات الأعمال الالكترونية والتجارة الالكترونية، ويتضح من أعمال تلك المنظمات وغيرها أن التجارة الالكترونية تحقق ميزات للاقتصاد الوطني للدولة في مجال التوظيف من ناحيتين:

الأولى: أنها تحقق فرصا للتوظيف بإقامة مشاريع تجارية صغيرة ومتوسطة للأفراد وربطها بالأسواق العالمية بأقل التكاليف الاستثمارية، لاسيما تجارة الخدمات التي توفر فيها التجارة الالكترونية آلية للأفراد المتخصصين لتقديم خدماتهم على المستوى الإقليمي والعالمي دون الحاجة للانتقال، الأمر الذي يفتح لهم المجال للانطلاق في الأعمال الحرة.

الثانية: توفر التجارة الالكترونية فرصا وظيفية في عدد من المجالات المختلفة ذات الصلة بتطبيقات التجارة الالكترونية، مثل المتخصصين في إنشاء المواقع التجارية الالكترونية والعاملين والإداريين والفنيين في المتاجر الالكترونية، إضافة إلى توفر الفرص الوظيفية في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات

[75]– د.هاشم الشمري، ناديا الليثي، مرجع سابق، ص73.

التي تعتمد عليها التجارة الالكترونية من مهندسي الشبكات والبرامج اللازمة لتطبيقات التجارة الالكترونية وغيرها، إلا أنه يلاحظ أن استخدام التجارة الالكترونية من شأنه أن يؤدي إلى الاستغناء عن الوظائف التقليدية وإحلال الوظائف المهارية الجديدة محلها، الأمر الذي يتطلب الاهتمام بتدريب العمالة على استخدام التقنية حتى تستطيع أن تدخل حلبة المنافسة وتفوز بوظائفها، وهذا يعني أن التجارة الالكترونية تؤثر سلبا في الوظائف اليدوية وعلى العمالة غير المؤهلة، ولكنها تؤثر إيجابا في العمالة المدربة تقنيا حيث تستطيع أن تجد وظائف بسهولة وتساعد على استحداث مسميات وظيفية وتخصصات لم تكن مطلوبة أو معروفة من قبل[76].

- **التحكم في إدارة المخزون:**

حيث تساهم في خفض المخزون عن طريق استعمال عملية السحب في نظام إدارة سلسلة التوريد حيث تبدأ العملية بالحصول على الطلب التجاري من المشتري وتزويده بطلبه من خلال التصنيع الوقتي المناسب وهذا سوف يقلص الدورة التجارية بدرجة كبيرة، حيث يتم شحن المنتج من المصنع إلى المشتري النهائي وخاصة في المنتجات الرقمية أي السلع والخدمات التي يتم تسليمها الكترونيا، وهنا سوف تصبح التجارة الالكترونية أداة مهمة لإدارة المخزون، وانخفاض تكاليف التخزين وهذا له آثار اقتصادية على المستوى الكلي إذا علمنا أن 10% من التقلب في الربح السنوي في معدلات نمو الإنتاج تعود نتيجة للتقلب في الاستثمار في المخزون، ومع تطور تقنية المعلومات والاتصالات وتدفق المعلومات بشكل أفضل فإنه من المتوقع أن ينخفض أثر المخزون على الدورة التجارية إلى حده الأدنى بل ينعدم[77].

---

[76]- د.محمد، بن عرفة. من الموقع: www.aleqt.com/2009/03/06/article_201931.htmld يوم 2010/03/13

[77]- د.عابد بن عابد العبدلي، مرجع سابق، ص23.

جدول رقم07 : نمو التجارة الالكترونية الدولية

الدولة	2000	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**% من إجمالي التجارة في عام 2004م**
أمريكا الشمالية	509.3	**908.6**	**1498.2**	**2339**	**3456.4**	**% 12.8**
الولايات المتحدة	488.7	864.6	1411.3	2187.2	3189	**% 13.3**
كندا	17.4	38	68	109.6	160.3	**% 9.2**
المكسيك	3.2	6.6	15.9	42.3	107	**% 8.4**
آسيا والباسيفيك:	53.7	**117.2**	**286.6**	**724.2**	**1649.8**	**% 8**
اليابان	31.9	64.4	146.8	363.6	880.3	**% 8.4**
استراليا	5.6	14	36.9	96.7	207.6	**% 16.4**
كوريا	5.6	14.1	39.3	100.5	205.7	**% 16.4**
أوربا الغربية:	87.4	**194.8**	**422.1**	**853.3**	**1533.2**	**% 6**
ألمانيا	87.4	194.8	422.1	853.3	1533.2	**% 6.5**
المملكة المتحدة	17.2	38.5	83.2	165.6	288.8	**% 7.1**
فرنسا	9.9	22.1	49.1	104.8	206.4	**% 5**
ايطاليا	7.2	15.6	33.8	71.4	142.4	**% 4.3**
هولندا	6.5	14.4	30.7	59.5	98.3	**% 9.2**
أمريكا اللاتينية	3.6	**6.8**	**13.7**	**31.8**	**81.8**	**% 2.4**
الإجمالي	675	**1233.6**	**2231.2**	**3979.7**	**6789.8**	**% 8.6**

المصدر: عابد بن عابد العبدلي، مرجع سابق، ص62.

لقد ازداد نمو التجارة الالكترونية بشكل كبير في السنوات الأخيرة، وهذا بسبب أن الحكومات بدأت تهتم بهذا الجانب بقدر أكبر، لما نتج عنه من زيادة في النمو الاقتصادي، والذي تمثل بزيادة حجم التجارة والصادرات، إضافة إلى العائدات التي يجنيها العاملون على الانترنت أو موفروا الخدمات عن طريق الانترنت فهناك مواقع على الشبكة تمنح أعمالا للعديد من المواطنين مقابل تحويل المبالغ المتفق عليها إلى رصيد الشخص الآخر القائم بالأعمال، كل تلك المميزات والايجابيات التي جنتها الحكومات من التجارة الالكترونية دعتها إلى توسيع نطاق العمل بها، بالإضافة إلى الشركات الخاصة التي أصبحت تتحصل على الأرباح الكبيرة من التجارة عبر الانترنت مختصرة الوقت والجهد والتكاليف.

4- مجال التجارة الالكترونية وإمكانية الاستفادة منها:

بفضل التقدم السريع لتقنية المعلومات وانتشار استخدام الانترنت، تحولت الأنماط التقليدية للتجارة والأعمال من الأنشطة الاقتصادية إلى أنماط الكترونية عبر شبكة الانترنت، فالانترنت تقدم فرصا متعددة لتطبيق التجارة الالكترونية، وأهم القطاعات التي يمكنها الاستفادة من التجارة الالكترونية:

- **الخدمات المصرفية:** هنا لعبت الانترنت دورا جوهريا في البلدان المتقدمة في إعادة هيكلة مستقبل القطاعات البنكية[78]، حيث أصبح توظيف تكنولوجيا الانترنت في الخدمات المصرفية أمر ضروري فيجب إعداد وتطوير الاستراتيجيات الملائمة التي تمكنها من تطبيقها والتأقلم مع المتغيرات المصرفية العالمية والاستفادة منها.

ومن أبرز مزايا الصيرفة الالكترونية تقديم الخدمات المصرفية مثل إدارة الحسابات الشخصية وغيرها من الخدمات إلى العملاء بدلا من ذهابهم إلى المصرف وفق الطريقة التقليدية بالإضافة إلى تخفيض التكاليف الإدارية[79].

- **قطاع الصادرات:** تعتبر الصادرات من أكثر القطاعات الاقتصادية تأثرا بتقنية المعلومات والاتصالات (TIC) والتجارة الالكترونية، فتطبيق التجارة الالكترونية في قطاع الصادرات

---

[78] -UNCTAD ,information Economy Report , new York ,united nations,2005,p132.

[79]- عابد بن عبد العبدلي، مرجع سابق، ص51.

يؤدي إلى زيادة حجم التجارة وتعزيز القدرة التنافسية للدولة في الأسواق الدولية، وهذا بسبب سهولة الوصول إلى مصادر الطلب في أي مكان في العالم، وسرعة إتمام الصفقات، فالتجارة الالكترونية لها تأثير جوهري خصوصا على قطاع الصادرات الخدمية التي يمكن تحويلها إلى منتجات رقمية وإتمام عملية بيعها وتسليمها عبر شبكة الانترنت[80]. هنا يمكن الاستفادة من تطبيقات التجارة الالكترونية لدعم التجارة الخارجية وتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق الدولية.

- – **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تمثل التجارة الالكترونية مجالا رحبا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحويل أنماط التجارة التقليدية إلى وسائل الكترونية سريعة، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكتسب أهمية متزايدة في معظم بلدان العالم لما تقدمه من فرص عمل جديدة وزيادة متنامية في الاستثمار وتقييم القيمة المضافة وزيادة حجم المبيعات، بالإضافة إلى تحقيق التكامل بين الأنشطة الاقتصادية على مختلف المستويات والأحجام[81]، وحتى تتمكن هذه المؤسسات من الاستفادة من تقنيات التجارة الالكترونية، وتحويل عملياتها التجارية التقليدية إلى أساليب الكترونية في كافة مراحل عملياتها التجارية، فهي تحتاج إلى الدعم المالي والكوادر المؤهلة لهذه البيئة والتخطيط الاستراتيجي المنظم وهنا سوف تلعب الحكومات والمؤسسات الرسمية دورا مهما.

- **قطاع النشر:** قطاع النشر هو من القطاعات التي يمكنها الاستفادة من التجارة الالكترونية والذي يتمثل في إنتاج وتوزيع الأعمال الأدبية المكتوبة أو المطبوعة مثل الكتب والصحف والدوريات العلمية وغيرها من المطبوعات، ويعد هذا القطاع من القطاعات الهامة التي لها أبعاد اقتصادية عن طريق الفوائد التي يتحصل عليها الأفراد والمجتمع من خلال اكتساب المعارف ونقل التكنولوجيا والتقدم في العلوم والصناعة الأمر الذي ينعكس في نهاية المطاف على النمو الاقتصادي في المجتمع، وسوف يستفيد هذا القطاع من التجارة الالكترونية في تخفيض تكاليف الإنتاج وتوزيع المطبوعات مما يمنح الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة المساهمة في هذا القطاع، وبالتالي إيجاد أسواق تنافسية مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار ومضاعفة حجم إنتاج النشر في المجتمع.

---

[80] -UNCTAD ,E-Commerce and development ,report 2002;opcit;p219.

[81] – د.عابد بن عبد العبدلي، مرجع سابق، ص53.

جدول رقم08: دور النشر في بعض الدول العربية وبلدان العالـــم الثالث عام 1999

دول إسلامية مختارة	عدد دور النشر	دول نامية أخرى	عدد دور النشر
أفغانستان	6	الأرجنتين	116
الجزائر	3	البرازيل	220
بروناى	1	الهند	262
الكامرون	5	تايلأند	31
إيران	3	سنغافورة	44
ليبيا	1	الفلبين	47
سوريا	2	كولومبيا	56
أوزبكستان	2	كوبا	16

المصدر: د.عابد بن عبد العبدلي، مرجع سابق، ص52.

المبحث الثالث: الحكومة الالكترونية

عند سماعنا عبارة الحكومة الالكترونية (E-Governement) يتبادر إلينا بأن الحكومة تقوم بجميع الأعمال الموكلة إليها عن طريق الانترنت أو الانترانت، وهذا مفهوم غير صحيح لأن أي حكومة في العالم لا يمكنها أن تدير أعمالها عن طريق الانترنت، ولهذا سوف نقوم بتوضيح هذا المفهوم.

1- مفهوم ونطاق الحكومة الالكترونية:

1-1- مفهوم الحكومة الالكترونية:

لدينا عدة تعاريف أهمها:

- هي أسلوب جديد ومتطور، بل ثورة تقنية معلوماتية قادت إلى نقلة نوعية في تقدم الأجهزة الحكومية وأجهزة القطاع الخاص وغيره من القطاعات للمعلومات والخدمات وتسويق المنتجات عن طريق شبكة الانترنت وأجهزة الحاسب الآلي بدلا من الأسلوب التقليدي الورقي البيروقراطي، أي أن الخدمات والمعلومات والسلع التي اعتاد المواطنون على مراجعة الأجهزة الإدارية من أجل الحصول عليها، أصبحت تصلهم وهم في منازلهم أو مكاتبهم أو عن طريق التحاور الالكتروني عبر أجهزة الحاسوب الموصلة بالانترنت[82].

- الحكومة الالكترونية هي البيئة التي تتحقق فيها خدمات المواطنين واستعلاماتهم وتتحقق فيها الأنشطة الحكومية للدائرة المعنية من دوائر الحكومة بذاتها أو فيما بين الدوائر المختلفة باستخدام شبكات المعلومات والاتصال عن بعد[83].

فالحكومة الالكترونية تسعى لأن تتحقق فعالية عالية في تقديم خدماتها للجمهور، وتتحقق فعالية في تبادل النشاط بين دوائرها ومؤسساتها حيث أن القطاع الحكومي يوصف دوما بالبيروقراطية، إشارة إلى بطئ الإنجاز وأحيانا كثيرة إلى تعقيده دون مبرر. حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن تعريف

---

[82]- أ. د.علاء، عبد الرزاق السالمي، الإدارة الالكترونية "E-management"، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2008، ص87.

[83]- أ.د:هاشم الشمري، ناديا اليثي، مرجع سابق، ص78.

الحكومة الالكترونية يتمحور حول استخدام تكنولوجيا المعلومات من أجل الحصول على المعلومات بطريقة غير تقليدية دون استخدام الورق والأنظمة المادية الموجودة[84]، تستخدم التكنولوجيا لتعزيز الوصول وتقديم خدمات الحكومة للمواطنين وشركاء الأعمال والموظفين.

مما سبق نستخلص أن الحكومة الالكترونية هي وسيلة من الوسائل التي تستخدمها الحكومة الحقيقية بمعناها القانوني والإداري من أجل توصيل المعلومات والخدمات للمستفيدين منها عبر شبكة الانترنت، دون أن يلغي دور الحكومة الحقيقية وهذا للتخلص من التعقيدات البيروقراطية واختصار المسافات وتوفير الوقت والجهد والمال للمستفيدين دون أن نستغني عن الجهد والإبداع البشري المنظم والمحرك لها، وهذا يقتضي إعادة توزيع الموارد البشرية وتدريبها وتأهيلها وتصنيف أدوارها في ظل الثقافة التنظيمية الجديدة لتقديم ومناولة المعلومات والخدمات تحت مظلة الحكومة الالكترونية[85].

1-2- نطاق عمل الحكومة الالكترونية:

نطاق عمل الحكومة الالكترونية يأخذ في الحسبان كل ما تمارسه الحكومة في العالم الواقعي، أي الحكومة التقليدية[86]، سواء علاقتها بالجمهور أو علاقتها بجهات الأعمال الداخلية والخارجية، فهي إعادة هندسة أو إعادة اختراع للقائم ووضعه في نطاق البيئة الرقمية التفاعلية، ومحتوى الحكومة الالكترونية يتضمن:

1- محتوى معلوماتي يغطي الاستعلامات تجاه الجمهور، أو فيما بين مؤسسات الدولة أو فيما بينها وبين مؤسسات الأعمال.

2- محتوى خدمي يتيح تقديم كافة الخدمات الجبائية وخدمات الأعمال على الخط.

3- محتوى اتصالي يسمح بربط إنسان الدولة وأجهزة الدولة معا في أي وقت وبوسيلة تفاعل يسيرة.

---

[84]-patricia ;Jpasual.e.Governement ;undp ;adpip ;may2003 ;p5.

[85]- ا.د.علاء، عبد الرزاق السالمي، مرجع سابق، ص88.

[86]-احمد، بن عيساوي، اثر تطبيق الحكومة الالكترونية على مؤسسات الأعمال، مجلة الباحث، العدد السابع 2009/7، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص287.

أما بالنسبة للمواطن العادي، فإن الحكومة الالكترونية توفر له الوقت والمال، فالحكومة الالكترونية تتضمن تحويل عملية توصيل خدمات الحكومة من خلال الاستخدام المناسب للتكنولوجيا الجديدة.

وتتسم استراتيجيات الحكومة الالكترونية بمجموعة من الأهداف[87]:

1- خلق مناخ أعمال جيد.

2- توفير خدمات للمواطنين عبر شبكة الانترنت.

3- الحكم الرشيد وتوسيع المشاركة الشعبية.

4- تحسين إنتاجية وكفاءة الأجهزة الحكومية.

5- تحسين نوعية الحياة للفئات المحرومة.

هنا يظهر دور الحكومة الالكترونية في تنمية المجتمع، فتأمين الخدمات للمواطنين بأسهل السبل يجعل تركيزه على عمله أكثر، ولا يفني جزءا من عمره في تعقب المعاملات، كما يقضي هذا التحول على الروتين القاتل لموظف الحكومة، إضافة إلى أنه يحد بشكل كبير من عملية الرشوة[88].

وأي كان الانجاز ومستوياته في بناء الحكومة الالكترونية فإن ثمة أولويات للقطاعات التالية:[89]

- البيانات والوثائق، تعريف الشخصية، سجلات الأحوال.
- التعليم، الخدمات الأكاديمية والتعليم على الخط.
- خدمات الأعمال.
- الخدمات الاجتماعية.
- السلامة العامة والأمن.

---

[87] -Patricia ;J.pasual ;reference already sand;p12.

[88] – ا.د.هاشم الشمري، ناديا الليثي، مرجع سابق، ص 80.

[89] – ا.د.علاء عبد الرزاق، السالمي. مرجع سابق، ص 93.

- الضرائب.
- الرعاية الصحية.
- شؤون النقل.
- الديمقراطية والمشاركة.
- الخدمات المالية ووسائل الدفع.

2- متطلبات بناء الحكومة الالكترونية:

ثمة متطلبات عديدة لبناء الحكومة الالكترونية، تقنية، تنظيمية، إدارية، قانونية وبشرية، غير أن الخبراء ركزوا على ثلاث متطلبات رئيسية:[90]

❖ حل المشكلات الموجودة في الواقع الحقيقي قبل الانتقال إلى البيئة الالكترونية ولتوضيح أهمية هذا المتطلب نضرب المثال بشأن محتوى الحكومة الالكترونية، إذ يجب على الحكومات أن تقوم بتوفير المعلومات اللازمة لمواطنيها عبر الانترنت، حيث يجب أن توجد وثائق سياسية يتم بموجبها تحديد جميع الوثائق والمعلومات والنماذج الحكومية مباشرة عبر الانترنت، فكلما ظهرت وثيقة حكومية جديدة يجب وضعها على الانترنت، وهنا أكبر مشكلة تواجهنا هي مشكلة التوثيق القائمة في الحياة الواقعية فلا يوجد نظام توثيق فاعل يضع كافة وثائق العمل الحكومي في موضعها الصحيح بالوقت المطلوب، فإذا ما كان هذا واقع العمل الحقيقي فمن الخطورة الاتجاه لبناء الحكومة الالكترونية قبل إنهاء المشكلة القائمة في الواقع غير الالكتروني.

❖ حل مشكلة قانونية، التبادلات التجارية، وتوفير وسائلها التقنية والتنظيمية ذلك أن جميع المبادلات التي تتعامل بالنقود يجب وضعها على الانترنت مثل إمكانية دفع الفواتير والرسوم الحكومية المختلفة مباشرة عبر الانترنت، وجعل هذه العملية بينية، بمعنى أنها تردد لتشمل كل من يقوم بأداء التعاملات التجارية مع المؤسسات الحكومية.

---

[90] - ا.د.علاء عبد الرزاق، السالمي، مرجع سابق، ص95.

❖ توفير البنى والاستراتيجيات المناسبة الكفيلة ببناء المجتمعات، فبناء المجتمعات يتطلب وسيط تفاعلي على الانترنت يقوم بتفعيل التواصل بين المؤسسات الحكومية وبينها وبين المواطنين وبينها وبين مزوديها، حيث يتم توفير المعلومات بشكل مباشر عن حالة أي عملية تجارية تم تأديتها في وقت سابق، إضافة إلى استخدام مؤتمرات الفيديو لتسهيل الاتصال بين المواطن والموظف الحكومي.

فمفهوم الحكومة الالكترونية يعكس سعي الحكومات إلى إعادة ابتكار نفسها لكي تؤدي مهاما بشكل فعال في الاقتصاد العالمي المتصل بعضه ببعض عبر الشبكة، والحكومات الالكترونية ليست سوى تحول جذري في الطرق التي تتبعها الحكومات لمباشرة أعمالها، وذلك على نطاق لم تشهده منذ بداية العصر الصناعي.

وإذا أردنا الوقوف على الواقع العربي في ميدان بناء الحكومات الالكترونية فإننا نشير إلى أن الجهد الأكثر تميزا يتمثل بتجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث بالرغم من عدم اكتمال بناء عقد الحكومة الالكترونية، إلا أن تهيئة الواقع التقني والمهاري لمؤسسات الدولة تحقق على نحو كبير حيث يبدو أن التجربة برمتها تتحرك ضمن رؤية إستراتيجية واضحة[91].

ويتطلب التحول إلى الحكومة الالكترونية مجتمعا قائما على المعرفة، أي أن جميع المتطلبات متوفرة من أجهزة كمبيوتر وارتباط بالانترنت وربط البنية التكنولوجية العالية التي تربط جميع مفاصل المجتمع مع بعضها البعض. وكذلك وجود المؤسسات المهتمة برعاية هذه المشاريع والعمل على تطويرها باستمرار من أجل نموها وتطورها، مع وجود المنظمات الداعمة المتمثلة بمنظمات البحث والتطوير التي من المفترض أن تكون مرتبطة بالجامعات والمعاهد لكي يكون الهدف والعمل مشتركا بين من يقوم بالإبداع ومن يخطط له. وهنا نشير إلى الإنفاق على البحث والتطوير وماله من أهمية كبرى في سبيل رفع المستوى التقني والتكنولوجي للدول.

---

[91] – ا.د.هاشم الشمري، ناديا الليثي، مرجع سابق، ص82.

الشكل رقم 04: نماذج التحول من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الالكترونية

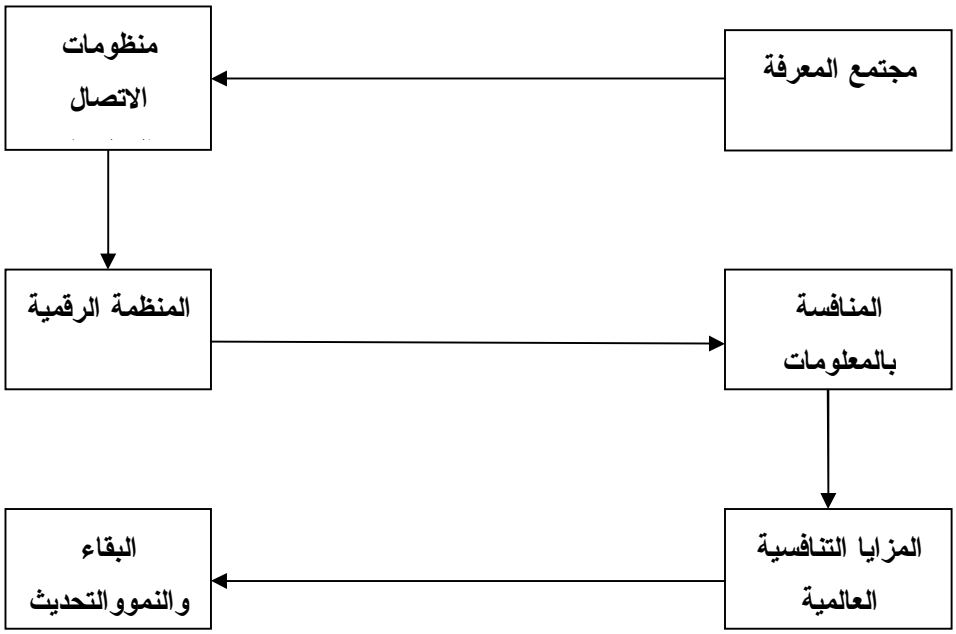

المصدر: فريد النجار، نماذج التحول من الحكومة التقليدية إلى حكومة رقمية، بحث مقدم إلى مؤتمر دبي للحكومة الالكترونية، 2004/11/24 دبي، الإمارات، ص.6

3- مؤسسات الأعمال في ظل الحكومة الالكترونية:

إن استخدام الحكومة الالكترونية له عديد الآثار بالنسبة لمؤسسات الأعمال وهذا في ظل التحول إلى الاقتصاد الرقمي وأهم هذه الآثار تتمثل في :

1- على المستوى التنظيمي: حيث يتم التحول من الهياكل التقليدية المبنية على الأساس الوظيفي إلى هياكل مصممة على أساس التدفقات المعلوماتية، والتي تتميز بالديناميكية والتفاعل باستمرار على المتغيرات الخارجية والداخلية ويستند الهيكل التنظيمي ضمن هذا النمط الجديد على:[92]

- ❖ تفعيل وثائق الإدارة الإستراتيجية قصد تحقيق القيمة المضافة الأعلى، من خلال الصياغة الدقيقة لرسالة المؤسسة، القيادة الإستراتيجية، والرقابة الإستراتيجية، وغيرها، خدمة لتفعيل توجهات المؤسسة نحو تحقيق أهدافها.

[92]-السلمي، علي. ادارة التميز، نماذج وتقنيات الادارة في عصر المعرف، دار غريب للنشر، القاهرة، مصر2002، ص253.

- تضم وحدات وظيفية تنفيذية تقوم بتنفيذ عمليات الإنتاج وغيرها، والمؤسسة تسعى من خلال ذلك إلى بناء درجات عالية من التكامل والآنية في التعامل مع العملاء والموردين والمالكين وكل من له مصلحة فيها.

2-على مستوى الموارد البشرية: فالمورد البشري الحامل للمعرفة هو الرأس المال الحقيقي بالنسبة لمؤسسات الأعمال وهذا ضمن التحول للنمط الالكتروني من خلال القدرة التي تتيحها وأساليب التعامل معها ويتجلى هذا من خلال :[93]

- درجة عالية من الديناميكية والنشاط في تأدية الأعمال.
- درجة عالية من العلاقات التبادلية.

3-على مستوى القيادة: هذا العنصر مهم في تفعيل الحكومة الالكترونية، فالقيادة في الأساس تكون مشتركة ومتبادلة ومتكاملة، والمهمة المحورية للقيادة ضمن هذا المناخ هي توجيه وتنمية وتمكين الأفراد نحو النمط الالكتروني وتحقيق مزاياه المتمثلة في الآنية والتفوق والابتكار، والتفوق ونشر فكر ومنطق العمل المتميز بين الجميع[94].

4-على مستوى المالية والمحاسبة: يمكن للمؤسسة إنجاز مختلف المعاملات بالسهولة والسرعة والمرونة الفائقة والتقنيات العالية بأقل عدد ممكن من الموظفين، وهذا بفضل الربط الالكتروني باستمرار مع المتغيرات الداخلية والخارجية على مدار 24 ساعة يوميا دون انقطاع. حيث المؤسسة تتزود في ظل هذا النسق الرقمي بمختلف المعاملات المالية على الأسواق المالية والعملاء والموردين والمساهمين وكذلك توفير جميع المستندات المالية والمحاسبية[95].

5-على مستوى التخطيط: إن الانتقال إلى النمط الالكتروني يعتمد على رؤية واضحة لما يمكن أن تساهم به هذه التقنية الجديدة في تحقيق أهداف المؤسسة، لاسيما في المدى الطويل من خلال الحصول

---

[93]- السلمي، علي.مرجع سابق، ص262.

[94]- السلمي، علي.مرجع سابق، ص261.

[95]- احمد، بن عيساوي، مرجع سابق، ص291.

على المعلومات البيئية سواء الخارجية العامة أم الخاصة وكذا الداخلية، مما يمكنها من تحديد الفرص والتهديدات ونقاط القوى والضعف وصياغة أهدافها الإستراتيجية بكل وضوح، ورصد الموارد المادية والكفاءات والمهارات البشرية اللازمة بأقل عناء وبأسرع وقت وبمنتهى الدقة[96].

6-على مستوى اتخاذ القرار: المعلومات المحصل عليها ضمن النمط الالكتروني تعتمد عليها المؤسسة في تفعيل وتدعيم قراراتها على جميع المستويات واتخاذ الإجراءات الضرورية في وقت قياسي، وتصحيح الانحرافات، فقدرات إدارة المؤسسة لاسيما العليا منها تتدعم من خلال مهارات تشخيص المشاكل وتحديد البدائل المختلفة وتقييمها [97].

7-**على مستوى الرقابة:** بفضل التقنيات الرقمية يسهل اكتشاف الأخطاء وتصحيح الانحرافات بالسرعة اللازمة، وتفعيل الرقابة الذاتية من خلال عمليات التدريب والتأهيل والتحديد الجيد للمهام والواجبات وتلقي المعلومات وتبادلها بمرونة فائقة من خلال قنوات الاتصال المفتوحة مع جميع الجهات وعلى مدار الساعة[98].

8-على مستوى الإنتاج: بفضل استخدام نظم التصميم والإنتاج بالحاسب الآلي والرقابة والقياس من خلال نظم مدمجة في عمليات الإنتاج تعتمد على المعلومات الرقمية والاستخدام الفائق لتكنولوجيا الإعلام والاتصال فإن المؤسسة تتمكن من الاستفادة ممايلي:[99]

- ❖ الوصول إلى مصادر شراء المواد الأولية في يسر تام وبأسرع وقت.
- ❖ إمكانية التمويل والحصول على العمالة الماهرة وبأجور مناسبة ومختلف الاستثمارات والإرشادات التكنولوجية والتنظيمية.
- ❖ سهولة الحصول على التقنيات المرتبطة بتصميم وهندسة الإنتاج.

---

[96]- احمد، بن عيساوي، مرجع سابق، ص291.

[97]- تيشوري، عبد الرحمان، الادارة الالكترونية، ص1.من الموقع:www.minshawi.com

[98]- تيشوري، عبد الرحمان، مرجع سابق، ص1.

[99]- السلمي، علي، مرجع سابق، ص253.

9-على مستوى العملاء والمحيط الاجتماعي والبيئة: تتمكن مؤسسات الأعمال ضمن هذا النسق الرقمي من الوصول السريع واستقطاب معاملات الشرائح المستهدفة من العملاء والمحافظة على التواصل الدائم معهم والسماع إلى مقترحاتهم وتطلعاتهم والتواصل أيضا مع جميع الشرائح الأخرى في المجتمع والتفاعل الايجابي معها كما يمكنها من التتبع الدائم لأحوال البيئة والعمل على التحكم في أسباب التدهور البيئي[100].

4- خدمات الحكومة الالكترونية:

خلال العقد الماضي كان يقتصر حوسبة التطبيقات الالكترونية على الجدولة واستخدام الحاسوب كآلة طابعة، تتحلى بمزايا متفوقة لاستخراج الوثائق وإعادة الجداول الإحصائية، وتخزينها، وقد ظهرت خدمات الحكومة الالكترونية في العالم مع بدء انتشار الانترنت، وهي ترمي عموما إلى غايتين، تيسير شؤون المواطنين، وتحسين كفاءة الإجراءات الحكومية، من خلال مواقع مكرسة على الانترنت.

يبين الجدول التالي قيم المؤشر الذي يقيس مدى استعداد الدول العربية وبعض الدول المنتقاة لتبني تطبيقات الحكومة الالكترونية في العامين 2005 و2008، ونلاحظ من الجدول أن خمس دول خليجية تتصدر الدول العربية في استعدادها لتبني تطبيقات الحكومة الالكترونية، كما تحتل الأردن ولبنان مراكز متقدمة في هذا المضمار.

---

[100]- السلمي علي، مرجع سابق، ص253.

الجدول رقم(09): الاستعداد لتبني تطبيق الحكومة الالكترونية في بعض الدول العربية

البلدان	مؤشر انعام 2005	مؤشر انعام 2008	الترتيب عام 2005	الترتيب عام 2008	الفرق بين انعامين 2005 و 2008
الإمارات	0.572	0.630	42	32	10
البحرين	0.528	0.572	53	42	11
الأردن	0.464	0.548	68	50	18
قطر	0.490	0.531	62	53	9
الكويت	0.443	0.520	75	57	18
السعودية	0.411	0.494	80	70	10
لبنان	0.456	0.484	71	74	-3
مصر	0.379	0.477	99	79	20
عُمان	0.341	0.469	112	84	28
سورية	0.287	0.361	132	119	13
ليبيا	–	0.355	--	120	--
الجزائر	0.324	0.352	123	121	2
تونس	0.331	0.346	121	124	-3
المغرب	0.277	0.294	138	140	-2
العراق	0.333	0.269	118	151	-33
جيبوتي	0.238	0.228	149	157	-8
السودان	0.237	0.219	150	161	-11
اليمن	0.213	0.214	154	164	-10
موريتانيا	0.172	0.203	164	168	-4
جزر القمر	0.197	0.190	155	170	-15
العالم	0.427	0.451	--	–	--

المصدر: تقرير المعرفة العربي للعام 2009، مرجع سبق ذكره، ص 141.

وحسب المؤشر الخاص بتوافر خدمات الحكومة الالكترونية، الذي يستخدمه البنك الدولي، ضمن إطار منهجية تقييم المعرفة لمجموعة من الدول العربية، يمكن تصنيف الدول العربية إلى ثلاث مجموعات تقع في أولها بلدان تتمتع بمعدل مرتفع من خدمات الحكومة الالكترونية، وهي الإمارات العربية المتحدة وقطر، وتليها مجموعة ثانية من الدول تمكنت من تأمين قدر متوسط من هذه الخدمات وهي مصر، البحرين، موريتانيا مجموعة ثالثة، توفر خدمات الحكومة الالكترونية بمعدلات أدنى من سابقاتها، وتشمل الكويت والجزائر[101].

[101]– تقرير المعرفة العربي للعام 2009، مرجع سبق ذكره، ص141.

وقد راكمت الدول المتقدمة حصيلة المعارف المتصلة بمبادرات الحكومة الالكترونية، ذلك أن مؤسسات استشمارية كبرى في هذه الدول تقوم بتصميم وتنفيذ مبادرات الحكومة الالكترونية، تؤازرها مؤسسات مختصة للدراسات والأبحاث، ولتطوير البرمجيات، وتتمحور هذه المبادرات حول أولويات المواطن ومتطلباته، ولا بد من بناء أطر معرفية مشابهة للخدمات الحكومية تنتقل بها الدول العربية إلى مصاف غيرها من بلدان العالم، ويتطلب هذا حيازة المعرفة على عدة مستويات، وتنفيذ برامج تكفل متابعة تطوير خدمات الحكومة الالكترونية، واستحداث أطر العمل الحكومي ذاتها وفقا لمقتضيات الإصلاح الإداري.

وعلى الرغم من أهمية البنى الأساسية للإتصالات والمعلومات، إلا أن العوامل ذات الطابع المعرفي والسلوكي هي أكبر أثرا على مبادرات الحكومة الالكترونية من العوامل التقانية، فالحكومة الالكترونية هي وسيلة لإعادة هندسة العمل الحكومي.

خلاصة:

لقد شهدت البشرية الحديثة ثلاث ثورات متباعدة، ابتدأت بالثورة العلمية المعرفية التي ظهرت في العصور الإسلامية الوسطى الذهبية، فالثورة الصناعية في القرن التاسع عشر وحديثاً الثورة التكنولوجية. تتشابه الثورة الصناعية والثورة التكنولوجية من حيث استنادهما على تكنولوجيا جديدة ونشأ عنهما سلع وخدمات جديدة ودخول أسواقا جديدة، وأن كُلاً من الثورتين قد نشأت عن استثمارات خاصة برأس مال بشري تطور هذا الاستثمار حتى غدا الاستثمار عاماً ورأس المال مادياً. عمل الاقتصاد التقليدي على تفسير العلاقات الناشئة عن الثورة الصناعية كرأس المال، والعماله والتكلفة والحجم والقيمة.

وتلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورا رياديا في ما يسمى الاقتصاد المبني على المعرفة، ولها أثر كبير في الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة، نتيجة لهذا ظهر ما يسمى "ميزان المدفوعات التكنولوجي الذي هو إجراء لعمليات نقل دولية للتكنولوجيا غير المدمجة.

بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ظهرت التجارة الالكترونية، والحكومة الالكترونية، اللتان تناما الاهتمام بتطبيقاتهما، واستخدامها ليشمل كافة التعاملات الاقتصادية بين مختلف الوحدات.

سوف نتناول في الفصل التالي واقع هذا الاقتصاد في الجزائر.

الفصل الثالث: مؤشرات اقتصاد المعرفة وموقع الجزائر

تمهيد:

إن الاقتصاد القائم على المعرفة هو عامل من عوامل التنمية، وليس أثر من آثار الوقت الراهن، وكما سبق تعريفه، نقصد به القدرة على استحداث واستعمال المعارف في إنتاج السلع والخدمات، كما نقصد به القدرة على التحكم في التكنولوجيا والإبداع، الذي هو العمل الجوهري في التنمية، وهو ضامن الرقي والعصرنة، خصوصا منذ الثورة العلمية والتقنية التي حدثت في القرن الماضي، فأصبحت المعرفة مهيمنة في عملية الإنتاج.

وأصبح استحداث القيمة يتجه أكثر فأكثر نحو فروع الخدمات، التي تشارك في 3/2 من الناتج الداخلي الخام في البلدان المتقدمة، وأصبح الاقتصاد العالمي يحول أكثر فأكثر إلى سلع وخدمات تجارية، فما هو موقع الجزائر من هذا الاقتصاد؟.

و سوف نتناول في هذا الفصل:

المبحث الأول: معطيات مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر.

المبحث الثاني: الرأس المال البشري وتكنولوجيا الإعلام والاتصالات الجديدة.

المبحث الثالث: الدائرة الاقتصادية في الجزائر في مواجهة تحديات اقتصاد المعرفة.

المبحث الأول: معطيات مؤشر إقتصاد المعرفة في الجزائر:

1- ضرورة الاقتصاد القائم على المعرفة في الجزائر:

أصبحت المعرفة هي القوة المحركة الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإلى جانب العولمة فإن هذه التنمية، التي تتسارع وتيرتها بتوزيع وتحويل المعارف على وجه السرعة، تؤثر على جميع البلدان والمناطق.

إن مفهوم اقتصاد المعرفة دخل الآن صميم السياسات الاقتصادية في كثير من البلدان النامية والمتقدمة، ووفقا لمنهجية البنك الدولي لتقييم المعارف، فإن ازدهار اقتصاد المعرفة في أي بلد يحتاج إلى أربع ركائز، وهي: نظام اقتصادي ومؤسسي قوي، ونظام تعليمي سليم، وبنية تحتية معلوماتية، ونظام للابتكار[102].

والنتائج التي يحققها الاقتصاد الجزائري، يضعها ضمن البلدان ذات الدخل المتوسط، ولكنها ذات قدرات معتبرة قليلة التثمين، وتتبين أشكال العجز الكبيرة في ميادين الإنتاج والتبادل، التي تبرز الاهتمام الذي ينبغي إيلاؤه لشكل جديد من استحداث الثروات ويمكن أن نذكر بعض المبررات التي استعملت نماذج القياس النامية، وهي متصلة بالدائرة الداخلية والخارجية في آن واحد.

1-1 على الصعيد الداخلي:

- أشكال التأخر الكبير التي تسجلها الجزائر والبلدان العربية وذلك بالرغم من مرور أكثر من أربع عشريات من الزمن على الممارسات التنموية.

- حدود المقاربات المستندة إلى تصدير المواد المنجمية والبترول والغاز.

- أشكال العجز في مجال التشغيل التي لا يستطيع نظام النمو الحالي امتصاصه.

102- http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTARABICCOUNTRIES/MENAIN ARABICEXT/0,,contentMDK:22731975~pagePK:146736~piPK:226340~theSitePK:475954,00.html يوم 12-11-2010

– نقص الاستعمال المزمن للقدرة البشرية المعتبرة نوعا ما، والتي أثبتت جدارتها والمتجسدة في العاطلين عن العمل من فئة الحاملين لشهادات، وهجرة الكفاءات التي اكتسبت معارف مهمة بما فيه الكفاية والمنتظرة لمن يثمنها[103].

– نقص التثمين لقدرة كاملة من المعارف الضمنية والرسمية وغير الرسمية المتحكم فيها جيدا والكفيلة بأن تشكل قاعدة هامة لمزايا مقارنة طبيعية أو مبنية.

– ضعف الإنتاجية الشاملة للعوامل في المنظومة الإنتاجية الوطنية.

– الضغوط والتردد أمام جاذبية الاستثمارات المباشرة خارج المحروقات وأمام ترقية الاستثمار الوطني الخاص.

1–2 على الصعيد الخارجي[104]:

– تحولات المنظومة التنافسية المستندة أكثر فأكثر على الابتكار والتحكم في المعرفة.

– المنطق الجديد المتبع، في تحويل أماكن النشاط واستثمار الرأس المال العالمي الذي تجتذبه أكثر فأكثر البلدان القادرة على توفير قدرات بشرية ليست مؤهلة فحسب، بل لها من التخصص ما يجعلها قادرة على القيام بنشاط الابتكار.

– الفتح المهيأ بموجب اتفاقات الشراكة مع الاتحاد الأوربي لمجال مندمج بشكل أوسع ضمن منطق التسيير الذي يفرضه الاقتصاد القائم على المعرفة.

---

[103]– جفلاط،أ. الإبداع في المغرب: رهانات وأفاق القرن الحادي والعشرين، منشورات ابن خلدون، وهران، 2000، ص 406.

[104]– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير: إقتصاد المعرفة، عامل أساسي في التنمية: أي استراتيجية للجزائر؟، الدورة العادية 25 الجزائر، ص .17

2- موقع الجزائر ضمن شبكة تقييم الاقتصاد القائم على المعرفة:

2-1 نماذج القياس:

للمؤشرات التقليدية روابط مختلفة بالنسبة للمعرفة، إذ يتصل بعضها مباشرة بالمعرفة، ومن أجل إجراء تقييم شامل لمدى تقدم الاقتصاد القائم على المعرفة في الجزائر تم استعمال منهجية معهد البنك العالمي[105]. الذي يسخر 14 مؤشرا تعرف بـــ(KAM) (منهجية تقييم المعرفة) بصفة مطلقة ومهيمنة.

ولإجراء تقييم أكثر وضوحا، تم القيام بإجراء مقارنات على الصعيد الدولي، بين الجزائر وعدد معين من البلدان.

وعلى صعيد النوعية فإن التحليل يدرج دور الفاعلين الذي من شأنهم رفع فرص تنفيذ مسعى الاقتصاد القائم على المعرفة، وفرص المؤسسات، ويقوم ذلك على أساس أن المبرر النوعي مهما يكن أساسه فلابد أن يقوم الفاعلون على الخصوص، وفي جميع المستويات بالالتزام بهذا المشروع والمشاركة فيه، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا كان هؤلاء مقتنعين جدالا بالرهانات، ومتحمسين لها، أي أنهم يقدرون جيدا الأرباح والخسائر التي قد تترتب على عدم الاعتراف بأهمية المعرفة في الوقت الحاضر.

2-2 مؤشرات المعرفة:

تعتبر منهجية منظمة التعاون والتنمية الأوروبية، المنهجية الكاملة نسبيا من ضمن العديد من المنهجيات المتعلقة بقياس الاقتصاد القائم على المعرفة، ولكنها تتطلب عملا في مجال جمع المعطيات الأولية الهامة نسبيا.

1- http://info.worldbank.org/etools/kam2/KAM_page2.asp?chart_mode=A&country_id1=105 & country_id2=-1&group_id1=0&group_id2=0&chart_y=C&weighted=Y, يوم 2010-10-23.

وتم اختيار المقاربة الأبسط لمعهد البنك العالمي الذي يصنف مجموع البلدان استنادا إلى مؤشرات اصطناعية للمعرفة، وتقوم منهجية معهد البنك العالمي على مجموعتين من المؤشرات[106]:

- مجموعة أولى تتألف من أربعة مؤشرات تقدم المؤشر الاصطناعي للمعرفة.

- مجموعة ثانية تتألف من أربعة عشر مؤشرا تعرف بـــ (kam) وتقدم فكرة شاملة عن حالة تقدم الاقتصاد القائم على المعرفة في الجزائر.

2-3 مؤشر اقتصاد المعرفة:

يحسب مؤشر اقتصاد المعرفة على أساس معدل نتائج أداءات بلد معين أو منطقة معينة في أسس اقتصاد المعرفة الثلاث (التربية والابتكار وتكنولوجيا الإعلام والاتصال) ويحسب معدل النتيجة لكل أساس استنادا إلى معدلات مختلف النتائج المضبوطة المقاييس للمتغيرات الثلاث التي تصنف الأساس.

فيما يخص الجزائر فإن الأسس الأربعة لمؤشر اقتصاد المعرفة شهد تطورا ملحوظا خلال الفترة الممتدة من 1995-2002 وتم تسجيل أكبر نتائج التطور في مجال الابتكار (116%) والبني التحتية للإعلام (166%).

الجدول رقم 10 : تطور نتائج أسس الاقتصاد القائم على المعرفة

	1995	**2002**
نظام الحفز	1.00	1.18 (18%)
الابتكار	1.18	2.55 (166%)
التربية	3.14	3.55 (124%)
تكنولوجيا الإعلام والاتصال	0.59	1.57 (166%)

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص20.

[106]- د.عبد القادر الفنتوخ، اقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي، ماذا تقول المؤشرات. بالاعتماد على الموقع:
http://www.aleqt.com/2009/01/31/article_190653.html يوم 26-12-2010

2-4 منهجية تقييم المعرفة في الجزائر:

2-4-1 الأسس الأربعة لاقتصاد المعرفة:

جدول رقم 11: الأسس الأربعة لاقتصاد المعرفة

أسس المعرفة ومؤشرات النتائج	**المتغيرات الأساسية**
الحفز الاقتصادي والنظام المؤسساتي	- الحواجز التعريفية وغير التعريفية - حقوق الملكية - التنظيم
التربية والموارد البشرية	- معدل محوالأمية لدى الكبار(النسبة المئوية للكبار من سن 15سنة فأكثر) - التسجيلات في التعليم الثانوي - التسجيلات في التعليم العالي
منظومة الابتكار	- عدد البراءات الممنوحة من الديوان الأمريكي UPSTOعن كل مليون نسمة - عدد المواضيع المنشورة في الجرائد العلمية والتقنية عن كل مليون نسمة.
البني التحتية للإعلام	- عدد الهواتف لكل1000نسمة. - عدد الحواسيب لكل 1000نسمة. - عدد مستعملي الانترنت لكل 100000 نسمة

المصدر: البنك الدولي[107]

[107]- نقلا عن موقع :
http://info.worldbank.org/etools/kam2/KAM_page2.asp?chart_mode=A&country_id1=105&country_id2=-1&group_id1=0&group_id2=0&chart_y=C&weighted=Y يوم 23-10-2010

إن دراسة تطور اقتصاد المعرفة في الجزائر من سنة 1995 إلى سنة 2009 يسمح لنا بتحديد تطور كل معيار من المعايير، ويمكن أن نلاحظ أنه يوجد هناك تطور معتبر في الاقتصاد القائم على المعرفة في الجزائر أثناء الفترة المختارة (انظر الجدول)

جدول رقم 12: مؤشر اقتصاد المعرفة في الجزائر لسنة 2009

المتغيرات	1995		2009	
	الحقيقة	المضبوطة بالتا	الحقيقة	المضبوطة بالتا
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي	1,2	1,46	4,4	3,66
مؤشر التنمية البشرية	0,672	3,33	0,73	3,78
الحواجز التعريفية وغير التعريفية	54,2	3,53	68,6	2,17
نظام الحفز الاقتصادي	-0,94	1,24	-	1,99
حقوق الملكية	-1,21	0,83	-	2,4
المدفوعات والمقبوضات غير محفوظة	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م
المنشورات العلمية	5,18	3,66	10,6	4,1
الابتكار	0	3,17	0,01	3,08
معدل محوالامية لدى الكبار (15%سنة	61,5	1,82	75,3	2,4
التسجيل في التعليم الثانوي	62,5	4,58	83,2	4,38
التسجيل في التعليم العالي	11,98	3,99	24,0	4,2
الهاتف لكل 1000شخص(ثابت+نقال)	40	3,66	900	5,14
حواسيب لكل 1000شخص	0	3,49	10	1,69
مزودو الولوج إلى الانترنت	0	7,45	100	3,56

المصدر: البنك الدولي[108]

[108] - نقلا عن موقع:

http://info.worldbank.org/etools/kam2/KAM_page2.asp?chart_mode=A&country_id1=105&country_id2=-1&group_id1=0&group_id2=0&chart_y=C&weighted=Y . يوم 23-10- 2010

الفروع التي سجلت تقدما معتبرا في اقتصاد المعرفة هي التطورات المنجزة في مجال التنظيم ونمو الناتج الداخلي الخام والتنمية البشرية، وبصفة أخرى معدل محو الأمية لدى الكبار.

أما الفروع التي لم تتطور كثيرا أثناء تلك الفترة تسجل على مستوى النتائج في مجال التعليم الثانوي والتعليم العالي والمنشورات العلمية والتقنية، وساهمت بذلك قليلا فقط في تعميق درجة التحضير للاقتصاد القائم على المعرفة.

الفروع التي حققت تقدما هي تكنولوجيا الإعلام والاتصال، فإنها ما تزال في بداية الطريق.

الفروع التي تشهد ركودا تتمثل في عدد الباحثين، والمنتوجات المصنعة والحواجز التعريفية، ويمكن أن يقوم هذا بكبح التقدم في اتجاه الاقتصاد القائم على المعرفة.

وحسب معطيات معهد البنك العالمي فمازال ينتظر الكثير من التقدم الواجب إحرازه في جميع الميادين ويتطلب تعزيزها أكثر فأكثر:

- حماية التنظيم لإحلال بيئة ملائمة.

- التعليم الجامعي.

- محو الأمية لدى الكبار.

- تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

- اتخاذ تدابير حازمة خصوصا في مجال العوامل التي تعاني ركودا أو بالأحرى تأخرا.

- تشجيع الصادرات في المنتوجات المصنعة ولاسيما ذات المحتوى التكنولوجي الرفيع.

- المنشورات العلمية ذات المستوى العالي.

- القدرات البشرية المجندة للبحث والتنمية.

2-4-2 مقارنة الجزائر ببقية العالم:

تساهم البيانات المتوفرة عن العديد من البلدان في بيان الوضعية النسبية مقارنة بالعالم، وقد اخترنا المغرب وتونس باعتبارهما جارتين للجزائر والأردن باعتبارها تحتل المرتبة الأولى في البلدان العربية وهي تسجل نتائج باهرة في مجال التربية والتكوين وفي مجال تصدير المنتوجات المصنعة وحماية الملكية الفكرية، وماليزيا باعتبارها تحتل صدارة البلدان النامية في اقتصاد المعرفة وفنلندا التي تحتل المرتبة الأولى على هذا السلم، حيث النتائج التي تحققها تستحق التأكيد، ويصنف معدل التنمية البشرية من ضمن أعلى المعدلات في العالم وكذا معدل النمو المتواصل في مجال النتائج والأداءات.

الجدول رقم13: المعطيات الإجمالية عن منهجية تقييم المعطيات في الجزائر وبعض بلدان العالم

المتغيرات لسنة 2001	فنلندا	المغرب	الجزائر	تونس	الأردن	ماليزيا
معدل نمو الناتج الخام %	3.50	6.5	2.4	4.71	3.88	3.22
مؤشر التنمية البشرية	0.93	0.596	0.693	0.714	0.714	5.92
الحواجز التعريفية وغير التعريفية	8	4	4	2	4	4.17
حقوق الملكية	9.92	6	4	6	6	6.12
التنظيم	9.67	6	6	/	6	6.28
الباحثون في البحث والتنمية (مليون نسمة)	7094.0	3000	غ م	1125	282	2.02
التجارة، التصنيع(%) للمنتج الداخلي	غ/م	18.6	0.7	22.3	11	4.42
المقالات المنشورة في الصحف العلمية والتقنية (مليون نسمة 1997)	9.67	2.37	1.73	3.09	3.59	6.82
معدل محو الأمية لدى الكبار (15%سنة +)	100	49.2	66.6	89.2		88
التسجيل في التعليم الثانوي	125.96	46	66	73	80	70.33
التسجيل في التعليم العالي	73.86	9.9	14	17	18	28.6
الهاتف لكل 1000شخص(ثابت+نقال)	9.01	5.28	4.07	5.56	5.02	6.12
حواسيب لكل 1000شخص	9.01	2.62	1.76	2.73	2.63	6.78
مزودو الولوج إلى الانترنت 100000شخص	8.96	2.14	0.01	0.03	0.86	7.52

المصدر: البنك الدولي[109].

[109]- نقلا عن الموقع

http://info.worldbank.org/etools/kam2/KAM_page2.asp?chart_mode=A&country_id1=105&country_id2=-1&group_id1=0&group_id2=0&chart_y=C&weighted=Y يوم 24-10-2011

تبين المؤشرات المختلفة التي تطرقنا إليها تقدما كبيرا في اتجاه اقتصاد المعرفة غير أنه يوجد تأخر مقارنة ببلدان المغرب العربي وبلدان بقية العالم على السواء.

ومازالت النتائج دون مستوى الطاقات القابلة للتوظيف، حيث تحقق تقدما هائلا لاسيما في ميدان الإصلاحات المؤسساتية، وعلى ذلك فإن هذا الأساس الذي مازال ناقصا لإحلال مناخ ملائم للاستثمار يتطلب المزيد من الدعم، وعلى صعيد المشتملات الأخرى فإن الاستثمارات في ميدان التربية والتكوين يبدو أنها لا تسجل النتائج المرجوة ولا سيما على صعيد النوعية، ويتمثل ذلك في التكوين في مجال الكفاءات التي يمكنها الاستجابة لمتطلبات اقتصاد المعرفة وذلك للدلالة على ضرورة القدرة على التعلم طوال الحياة، كما أن ميدان البحث والتنمية مازال دون مستوى متطلبات التنافسية والاندماج ضمن الاقتصاد القائم على المعرفة[110].

المبحث الثاني : الرأس المال البشري وتكنولوجيا الإعلام والاتصالات الجديدة:

1- اقتصاد المعرفة والرأس المال البشري:

1-1- الرأس المال البشري والتنمية:

حسب دراسة تضم 92 بلدا، نشرت في التقرير العربي الأول حول التطور البشري، الذي تم تحضيره بطلب من المكتب الجهوي لمخطط الولايات المتحدة الأمريكية للتنمية للدول العربية، فإن الرأس مال البشري والاجتماعي يساهم بما لا يقل عن 64% في النمو، في حين يساهم الرأس المال المادي، التجهيز والمباني والمنشآت القاعدية بحوالي 16% وتعتبر 20% الباقية رأسمال طبيعي.

وقد ركزت أغلب دراسات الرأسمال البشري على التربية وأثارها، معتبرة أن التربية هي العنصر الرئيسي للرأس المال البشري، وحسب منظمة التعاون والتربية فإن الرأس المال البشري نقصد به "المعارف والكفاءات والتأهيلات والصفات الأخرى التي يكتسبها الفرد، والتي تهم النشاط الاقتصادي، وحسب تقديرات عالمية ذكرت في التقرير العربي حول التطور البشري، ارتفعت النسبة المئوية للعمال

[110]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكر، ص 23.

المتحصلين على تعليم ثانوي بنقطة واحدة، أي ارتفاع النسبة المئوية للدخل من 6 إلى 15 نقطة من بين 40% الأكثر فقرا.

من هنا فإن التربية تساهم في النمو، ويكون ثمن تحسين هياكل التعليم مرتفعا، لكن تكلفة تفشي الجهل هي أكثر ارتفاعا[111].

حسب دراسة لمنظمة التعاون والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، فإن العلاقة الموجودة بين مستوى التعليم والنمو الاقتصادي في 16 بلدا بارزا، فإن الاستثمارات في الرأس المال البشري المنجزة خلال العشريتين الأخيرتين، أدى إلى ارتفاع النمو في البلدان المعنية بنصف نقطة.

وتؤكد هذه الدراسة أنه كلما تزايدت الثروة الوطنية والتربية كلما كان هذا مفيدا للأفراد. والأشخاص الأحسن تعليما هم في وضع أفضل في سوق العمل، ويملكون فرصة للاحتفاظ به، أي كلما كانوا مؤهلين كلما ارتفع مرتبهم.

أما بالنسبة للجزائر، فإن المؤسسات لها دور حاسم في إعادة بعث النشاط الاقتصادي وهي نفسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعرض عددا كبيرا من فرص العمل إذا ما استفادت من وسط إجمالي مناسب.

فيجب أن تكون هذه المؤسسات قادرة على إيجاد باحثين عن العمل يمتلكون مؤهلات تتلاءم واحتياجاتها الحقيقية في سوق العمل. من هنا يتضح أن المسائل التي تخص نوعية التكوين ومطابقة التكوين مع العمل أساسية. وقد أوضحت خبرة العديد من الدول أن الحصول على مرتبات زهيدة لا يكفي لمواجهة المنافسة.

فمهم بالنسبة للجزائر[112]:

- توقع طلبات التكوين التي تتعلق بإعادة بعث المؤسسات وبقائها وتطورها.

---

[111]- د نافز، أيوب محمد.الأهمية التنموية للرأس المال البشري ودور التربية والتعليم، مجلة العلوم الانسانية، العدد 44، 2010، ص15.

[112]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص28.

- الاهتمام أكثر بنوعية التربية، خاصة وأنها تعرف حالة ديمغرافية ملائمة.
- منح اهتمام خاص للتكوين المهني والحرفي، لأنه يجب أن لا ننسى أن عدد كبيرا من المقاولين منحدرين من الوسط الحرفي.

فيتعين على هذه المؤسسات أن تنسق مع الجامعات ومراكز البحث إذا ما أرادت الإبداع أكثر وتحسين قدرتها على المنافسة.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تجعل من البحث والتنمية مسألة وطنية، في حين لا يمثل الإبداع جزءا مركزيا من ثقافتها.

فبالنسبة للجزائر فإنها تسير نحو اقتصاد السوق، وهذا لا يعني إبعاد كل تدخل للدولة، أي لا يجب على الدولة أن تحرر نفسها من الالتزام الخاص بمصاريف البحث والتنمية، بل عليها أن تعيد النظر في كيفيات التدخل، وتحديد حدودها حتى يتسنى للقطاع الخاص التطور، لأنه كما يوضحه "سولو"، إذا كان القطاع التنافسي أكثر مصداقية فإنه لا يمكن للسوق استيعاب كل الأعمال، وهكذا فبغياب عامل عمومي يتكفل بمصاريف التربية والصحة والبحث والتنمية فمستوى الاستثمار في الاقتصاد يكون دون الأفضل.

ومن المؤكد أن المسائل المتعلقة بالتكوين وملائمة التكوين والشغل وروح المبادرة لا تهم قطاع دون آخر، بل تهم مجمل القطاعات.

1-1-1 وضعية العلاقة تربية/تكوين:

يمكن أن تحتسب أهمية الرهان الذي تواجهه البلدان السائرة في طريق النمو حسب مؤشرات المعرفة والجزائر تعمل لتشييد اقتصاد سوق يتلاءم والمعطيات الاقتصادية الحديثة ببعدها العالمي، وفي نفس الوقت تخفيض الآثار السلبية للتكيف، لا سيما في مجال الشغل والموارد البشرية.

بلغ عدد السكان الحقيقيين في الجزائر 32.1 مليون سنة 2003، تمثل فيها الفئات التي يتراوح أعمارها بين -15 و59- سنة 62.2% من العدد الإجمالي وهو ما بين الطلب الاجتماعي للعمل.

وقد بلغت نسبة البطالة 23.7% سنة 2003 وهي بانخفاض مستمر، وأهم ما يميز البطالة في الجزائر نلاحظ:

- **صغر سن البطالين:** حيث لا يتجاوز أكثر من 72% سن 30.

- **بطالة الإدماج:** لا يتجاوز سن البطالين الأولين للعمل 25 سنة.

- **قلة كفاءة البطالين:** حيث يفتقر حوالي 75% من طالبي العمل إلى تأهيلات حتى ولو كان ارتفاع عدد البطالين الحائزين على شهادات عليا في ارتفاع مستمر.

وإذا ما نظرنا إلى قطاعات العمال المشتغلين، فنجد أن هناك تحول للقطاعات الثانية – الصناعة– والثالثة– الخدمات.

1-1-2 مستوى التربية:

تؤكد كل المؤشرات أن التحديات التي يواجهها العالم في هذا القرن الجديد هي تحديات العولمة والعولمة تعني النظام الذي تفرضه المجتمعات المتقدمة علميا وتكنولوجيا واقتصاديا على الدول المتخلفة في نفس المجالات. وهو نظام يرتكز على المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصال، التي جعلت من العالم قرية متقاربة الأطراف وقد يصبح في القريب العاجل الأمي اليوم هو من لا يعرف استخدام الأجهزة المعلوماتية، وبالتالي يصبح من يمتلك هذه الوسائل ويحسن استخدامها يجد مكانا له بين مجتمعات المعمورة ومن يفتقر إليها يذوب كيانه وتضمحل مقوماته.

ولا يوجد أفضل من المدرسة لمواجهة هذه الحتمية أو التحديات المفروضة، لأنها الركيزة التي يعتمد عليها في بناء الأجيال، ومنها ينطلق كل تغيير في بناء العقول والذوات، وبها ينتقل المجتمع من منطق التصنيع إلى منطق العلم والمعلوماتية. ومن هنا يصبح إصلاح المنظومة التربوية أكثر من ضرورة. إن قطاع التربية والتعليم قطاع أساسي ومرجعي ومنبع للعديد من القطاعات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، وإننا أينما اتجهنا في العالم، نجد الدول تحاول تحسين التعليم بالعديد من الطرق والوسائل، وذلك بزيادة عدد سنوات التمدرس أو بتغيير المناهج والمقررات الدراسية أو بتقليص عدد التلاميذ في

الحجرة الدراسية أو بإدخال تكنولوجيا التعليم أو بمنح الاستقلالية وبعض الصلاحيات لاتخاذ القرارات على مستوى المدرسة إلى غيرها من الطرق والوسائل.

إن المدرسة الجزائرية، مثل أية مدرسة في العالم، تحتاج دائما إلي مراجعة وإعادة نظر وتطوير، وهو ما يطلق عليه عادة الإصلاح، والنفوس مُهيأة فعلا منذ سنوات طويلة لإدخال تعديلات وتغييرات تتماشي مع حقائق المجتمع المتغيرة والمتطورة[113].

تنقسم المنظومة التربوية في يومنا الحالي إلى ثلاث منظومات فرعية، التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، حيث كل واحد منها تابع إلى قسم وزاري خاص به. وحسب دراسة قامت بها وزارة الصحة وإصلاح المستشفيات في سنة 2002 فإن نسبة الأمية استمرت في الانخفاض حتى بلغت 26.5% مقارنة مع ما كانت عليه سنة 1988.

يعتبر قطاع التربية النواة المركزية للنظام التربوي، ويعد التعليم الأساسي الموحد والإجباري قاعدة هذا الصرح كله، فهو يمنح تربية قاعدية غايتها تكوين الفرد والمواطن والإعداد للاندماج الاجتماعي، ويلي التعليم الأساسي التعليم الثانوي والتقني، الذي يمتد ثلاث سنوات وتتوج شهادة البكالوريا التي تسمح بالإلتحاق بالتعليم العالي، وترجع أهمية هذه المرحلة إلى كونها ملتقى طرق بين التربية القاعدية والتكوين والاندماج المهنيين والتعليم العالي.

ويبقى التعليم ما قبل المدرسي، بالإضافة إلى التعليم بالمراسلة ومحو الأمية مراحل تعليمية لا تقل أهمية عن التعليم الأساسي والتعليم الثانوي في تطوير أداء النظام التربوي وتعزيز دوره في تحقيق التنمية الشاملة.

وقد كشفت المعطيات الإحصائية الأخيرة (1998-2005) عن وجود عدد من الظواهر التي يعكس بعضها أوضاعا حرجة في سير النظام التربوي الجزائري، مثل حجم التسرب المدرسي والزوال التدريجي لأقسام العلوم الدقيقة وتقلص أعداد المنتمين للتعليم التقني أو النتائج الضعيفة للامتحانات، حيث لم

---

[113]- أ.د نادية بعيبع، الإصلاح التربوي في الجزائر اختيار أم حتمية ؟. بالاعتماد على الموقع:
http://assps.yourforumlive.com/t12-topic يوم 2010/12/23.

يمثل عدد التلاميذ المسجلين في الثالثة ثانوي في التعليم التقني إلا 7.94% من المجموع الكلي للتلاميذ المسجلين في السنة الدراسية 2003-2004 بعدما كان 8.655 % في السنة الدراسية 2002-2003 وساهم هذا في غياب تقاليد تقنية وصناعية وتدهور الصورة الاجتماعية للعمل اليدوي لصالح وظائف التسيير والإدارة ولصالح التعليم العام والدراسات الجامعية[114].

وقد ارتفع عدد التلاميذ والمتربصين والطلبة خلال السنة الدراسية 2003/2002 إلى 8891800 أي نسبة قدرها 27.9% من مجمل عدد السكان، ونجد أن أكثر من 76% من هذا العدد في الطور الأساسي وأكثر من 12% في الطور الثانوي، وتزايدت هذه الأعداد بين السنوات 1997 و2003 بمعدل سنوي بنسبة 2.2%، وبصفة أكثر تفصيلا تعد نسبة هذا التزايد 1.4% بالنسبة لقطاع التربية و4.2% لقطاع التكوين المهني و10.9% بالنسبة للتعليم العالي، بينما يقدر عدد الأساتذة والمكونين الذين تولوا التأطير البيداغوجي للموسم 2003/2002 بـــ 360850 مؤطر .

بلغت النفقات العمومية المتعلقة بالتربية سنة2001 ما يقارب نسبة 3.9 من الثروة الوطنية، أما بالنسبة لميزانية الدولة فإن الحصة المخصصة للنفقات المتعلقة بالتربية – التسيير والتجهيزات- تقدر بنسبة 17.3% سنة 2001.

وتقدم حصة النفقات المتعلقة بالتربية في الميزانية الإجمالية حسب كل فرع منظومة كالتالي:

- التربية الوطنية:13.3%.

- التعليم العالي 4.3%.

- التكوين المهني1.5%.

وتقدر نسبة حصة التربية في ميزانية التسيير للدولة بـــ23.4%.

- التربية الوطنية 16.4%.

---

[114]- التقرير السنوي التقويمي عن السياسة الوطنية للتربية والتكوين لسنة 1999، المجلس الأعلى للتربية، رئاسة الجمهورية، الجزائر، نوفمبر 1999، ص 15.

- التعليم العالي 5.6 %.

- التكوين المهني 1.3%.

فإذا ما حدث وأن كانت حصة التمويل المخصصة للمنظومة التربوية مقاربة لمعدل تلك المعمول بها في الدول المتقدمة، و لم نحصل على نفس النتائج على مستوى المردودية والفعالية في تسيير كل منظومة فهذا معناه:

- نسبة مرتفعة للتسرب المدرسي مع نسبة منخفضة للنجاح في البكالوريا.
- ما يقارب 26% معدل نجاح سنة 1990 ليتحسن إلى 32% سنة 2000 و42.5% سنة 2004، مع معدل منخفض لتلبية طلبات التكوين 32% واكتظاظ في التعليم العالي.

وتعتبر المرودية الداخلية للمنظومة التربوية ضعيفة، وهذا يتجلى من خلال العدد المرتفع للتلاميذ المعيدين للسنة والمطرودين ومن خلال الرسوب في مختلف اختبارات النجاح من سنة إلى أخرى. إذ تتراوح نسبة إعادة السنة خلال الموسم 2003/2002 بين 9% و16% في الطور الابتدائي وهي جد مرتفعة في الطور الأساسي الثالث والثانوي بنسبة 22% في السنة 9 متوسط و45.5% في الثالثة الثانوي. أما فيما يخص المغادرة الإرادية والطرد فالعدد يقدر بـــ486.000 تلميذ خلال 2003/2002 وتبقى نسبة النجاح ضعيفة رغم أنها عرفت تحسنا خلال السنوات الأخيرة.

ونستخلص مما سبق أن التطورات التي عرفتها المنظومة الجزائرية التربوية خلال عدة عشريات سمحت بتحسين معتبر للمستوى العام للتربية لدى السكان وخاصة الثبات، لكن النقائص تبقى خاصة النجاعة.

1-1-2-1- التعليم العالي والبحث العلمي:

إن الجزائر على غرار كل الدول، تسعى جاهدة لتطوير قدراتها في ميدان البحث العلمي والتطوير التكنولوجي عن طريق إعادة هيكلة منظومة البحث العلمي، وذلك لاستدراك التأخر المسجل ومواجهة مختلف التحديات الناتجة عن ظاهرة العولمة، غير أن هذه المسيرة التي وإن تكللت خلال العقود الثلاث

الأخيرة باكتساب قدرات بحثية ذات نوعية جيدة، تجسدت في إنشاء العديد من مراكز ومخابر البحث وتطوير الكفاءات العلمية، اعترضتها العديد من العقبات ولازالت تعترضها إلى حد يومنا هذا[115].

لدينا نوعين من التكوين:

- التكوين العالي التقليدي بشقيه التدرج وما بعد التدرج.

- التكوين العالي المتواصل الذي تشرف عليه جامعة التكوين المتواصل.

اشتملت الشبكة الجامعية في السنة الدراسية 2006/2005 على 27 جامعة، 16 مر كز جامعي 4 مدارس عليا، مدرستين للتعليم العالي التقني، 9 مدارس ومعاهد وطنية مختصة، وملحقين جامعيين.

هذه المؤسسات موزعة على 38 ولاية، تقوم بتكوين 800000 طالب.

الطلبة الملتحقين في التكوين مرحلة التدرج 767320، وفي ما بعد التدرج 37000، وهذا لسنة 2006/2005.

يرجع النمو السريع لعدد الملتحقين إلى التنمية السريعة لنظام التعليم .

على مستوى الهياكل قطاع البحث العلمي يحتوي على:

- 21 هيكل بحث وضع القسم الأكبر منها تحت وصاية البحث العلمي.
- 3 وكالات وطنية لتطوير البحث وإنعاشه وهي: ANDRS , ANDRS, ANVREDET.
- 10 مراكز بحث، وحدتين للبحث ومحطة أبحاث تحت تصرف وصاية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.
- 596 مخبر بحث داخل مؤسسات التعليم والتكوين العالي، وتجمع 14382 أستاذ باحث تغطي كافة الميادين، الزراعة، التغذية، الموارد المائية، استخراج المواد الأولية، الطاقة، التقنيات النووية،

[115] – ملخص العرض حول حالة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وآفاق تطويريهما بالجزائر، الوزارة المنتدبة لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المكلفة بالبحث العلمي، الجزائر، أفريل 2001، ص.1

الصحة التعليم والتكوين، علم الاجتماع، والعلوم الإنسانية، تنمية المناطق القاحلة وشبه القاحلة، الهيدروكربونات الاتصالات والعلوم الأساسية.

عدد المشاريع المقامة في سنة 2006 هي 1384 منها 1190 مقبولة أي 86 %.

الانتاج العلمي بلغ 2355 منشورة منها أكثر من 1561 منشورة دولية، أي أكثر من 66%[116].

وقد اعترض قطاع التعليم العالي العديد من العقبات نوجزها في ما يلي:

- تعاقب الوصايات على قطاع البحث العلمي، والتغييرات المتكررة والمتقاربة التي مست هيكله التنظيمي والإداري والبشري.
- غلبة الطابع الأكاديمي للبحث على حساب البحث التطويري والصناعي.
- قلة الكفاءات المجندة لأعمال البحث بالمقارنة مع دول مماثلة، وقلة المتفرغين المجندين منهم.
- ضعف التخصيصات المالية الموجهة لتمويل البحث وأعماله، حيث مازالت الجزائر تسخر أقل من 1% من ناتجها الداخلي الخام للبحث العلمي، مقابل معدل يفوق 1% في الدول النامية، ويتراوح بين 2.5% و3.2% في الدول المتقدمة.
- غياب سياسة تعاون في مجال البحث ومحدودية الموجود منها، وخدمته للطرف الأجنبي في غالب الأحيان.
- انعدام التشجيع والحوافز لفائدة الباحثين وإن توفرت فهي زهيدة.
- غياب آليات فعالة لتثمين نتائج الأبحاث.

ولقد أدت هذه المعوقات إلى ضعف وقلة الانتاج العلمي من منشورات ومجلات ودراسات علمية وقلة براءات الاختراع المسجلة من طرف الباحثين لدى المعهد الوطني للملكية الصناعية، وأيضا قلة النماذج المبتكرة في مراكز البحث والتطوير[117].

---

[1]- CNAS, Elémént préliminaires sur l'état des lieux de l'Economie fondée sur la Connaissance en Algérie, p6, novembre 2007.

1-1-2-2- التكوين المهني:

تمتلك الجزائر شبكة تكوين مهني جد متطورة، من حيث الهياكل، تنتشر عبر التراب الوطني بصفة متوازنة نسبيا، وتمثل الخاصية الأولى لهذه الشبكة في تكوينها بطريقة تدريجية تحت وصايات متعددة، تشمل قطاعات وزارية ومؤسسات وخواص وجمعيات ...الخ.

يقع قطاع التكوين المهني في الجزائر تحت ضغوطات وتأثيرات ذات طابع اجتماعي واقتصادي وتنظيمي، فهو مطالب باستيعاب العدد الهائل من خريجي المنظومة التربوية من جهة والاستجابة لمتطلبات عالم الشغل من جهة ثانية[118].

تضطلع مؤسسات القطاع العمومي أساسا بضمان تكوين مهني لكل شخص، مما يمكنه من التطلع إلى عمل أو يعطي للموظفين تكوينا تكميليا لتحسين مستواهم، وهذا يسمح لهم بالحفاظ على مهاراتهم وصقل معارفهم بالتماشي مع سوق العمل وحسب تطلعاتهم الشخصية.

ويتكون طلب التكوين من أربعة فئات من السكان:

- التسربات المدرسية، والتي ارتفعت بطريقة غير عادية.

- الشباب البطالون الأقل من 30 سنة وهم يمثلون 72% من مجموع البطالين.

- الموظفون في مراكز العمل.

- عروض التكوين وهذا حسب قدرة الاستقبال حيث أن القطاع الخاص يشارك في التكوين.

ويشمل قطاع التكوين المهني أكثر من 160000 منصب تكوين، والقطاع الخاص يشارك كذلك في عروض التكوين بتوفير 46370 منصب تكوين.

ويشمل هذا القطاع على 600 مؤسسة و224 ملحقة سنة 2003.

---

[117]- محمد مرايمي، إدارة الجودة الشاملة لمنظومة اكتساب المعرفة مدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2007، ص 141.

[118]- محمد، مرايمي، مرجع سبق ذكره، ص 130.

وقد بلغ عدد المتربصين 323432 متربص لكل أنواع التكوين المتوفرة ويتوزعون حسب نوع كل تكوين كالأتي:

- الداخليون 52.9%، التمهين 37.4%، متابعي الدروس الليلية 5%، المتربصون عن بعد 4.6%.

فالاهتمام بالمورد البشري يمثل عاملا أساسيا في التنافس الدولي اليوم أكثر من البارحة، لأنها تكتسي طابعا استراتيجيا في عالم الغد الذي تحدد معالمه عملية العولمة الحالية، هذا إضافة إلى الدور الأساسي الذي يلعبه هذا المفهوم والمتمثل في التحكم في العلوم والتكنولوجيات.

1-1-3- تطور التكوين الطبي في الجزائر:

لقد تزايد عدد الطلبة بشكل ملحوظ، مما استوجب تزايد مواز في مجال التأطير وتضاعفت عدد المراكز الاستشفائية الجامعية إضافة إلى رحيل الأساتذة الراجع إلى الأجور الزهيدة رغم أن المراكز الاستشفائية تقبض أجورا استشفائية زيادة على الأجر الشهري، كما يرجع إلى نقص الإمكانيات على الصعيد المهني وحتى إلى إهمال التجهيزات في بعض الأحيان، إضافة إلى عدم توفر المراجع المكتوبة وتعذر استعمال الإعلام الآلي.

وقد ساهم القطاع الخاص في تعزيز ذلك، لكونه قبلة بسبب الإغراءات المادية التي يمنحها، في غياب كل الرقابة بخصوص الأجور المعمول بها على مستواه.

ويشتكي الأساتذة المساعدين هم الآخرون من مشاكل تحول دون تطور مسارهم المهني. من قلة المشرفين إلى العوائق المادية.

فسوء التأطير في مجال العلوم الطبية يسجل في طبيعة الحال في إطار سوء التأطير الجامعي برمته وفي إطار الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تحاول البلاد الخروج منها. ولقد أدى النقص في عدد الأساتذة إلى تقهقر نوعية التكوين المقدم للطلبة، والذين تعرف أعدادهم تزايدا مستمرا خاصة في مرحلة التدرج.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض الجمعيات الاحصائية تقوم بانجازات قيمة بفضل جهود أعضائها الجبارة، فهذه الانجازات تستحق أن تنشر في أوساط المستخدمين الذين يتابعون تكوينا بشكل واسع بما في ذلك التكوين المتواصل.

وهنا يجب أن ننوه إلى أهمية التخطيط على المديين المتوسط والبعيد بـــ:

- تحديد الاحتياجات مع المتعاملين ومستعملي التكوين وبرمجة، عقود التكوين – التشغيل في مختلف الميادين.

- على الصعيد البيداغوجي: اللجوء إلى التكنولوجيات الجديدة يفرض نفسه بشكل كبير.

- يجب التخطيط للبحث سواء كان أساسيا أو تنمويا قصد تنسيق أشغال كل الهياكل والمستخدمين المعنيين حسب نوع المشروع والحصول على نتائج ملموسة.

وفي الختام، يجب الإشارة إلى تقهقر نظام التكوين الطبي بالرغم من التقدم المحرز، و لم تعكس المؤشرات النوعية للصحة بعد هذا التطور السلبي والذي قد يساهم في عدم الإلمام بالمشكلة، ويبقى الخطر قائما، كما يجب التذكير بأن صحة المواطن تبقى عنصرا هاما في ترقية الرأس المال البشري[119].

2-البحث العلمي والتكنولوجي في الاقتصاد القائم على المعرفة:

عرف البحث عامة والبحث العلمي خاصة عدة مراحل، غير أنه بقي إلى يومنا هذا على حالته الأولى، ولعله من الفائدة أن نذكر لمجرد التاريخ بأن أولى هيئات البحث التي أنشأت في منتصف السبعينيات "الوكالة الوطنية للبحث العلمي" قد أدت دورا هاما في منتصف الثمانينات، وفضلا عن ذلك فإن تسيير البحث كان دوما خاضعا لعدة وصايات (التعليم العالي، المحافظة السامية للبحث، كتابة الدولة، الوزارة المكتبية....الخ).

وكان لزاما الانتظار حتى سنة 1998 مع صدور القانون رقم98-11المؤرخ في 22 غشت سنة 1998 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج ذي البعد الخماسي حول البحث العلمي والتنمية

[119]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص51.

التكنولوجية (1998-2002)، لنشهد شكلا من أشكال "تحريك" البحث على مستوى جميع هياكل البحث العلمي.

ويكرس القانون 98-11 البحث العلمي والتنمية التكنولوجية كأولوية وطنية، ويتوفر قطاع البحث العلمي في المجموع على 21 هيكلا للبحث، موضوعة في غالبيتها تحت وصاية وزارة التعليم العالي.

وقد تم تدعيم هياكل البحث في الجامعات بإحداث ما يقارب 542 مخبرا يحشد مالا يقل عن 12000 أستاذ باحث من بين المكنون من القدرات العلمية الوطنية، وتغطي هذه المخابر مجالات بحث واسعة ومختلفة تتطابق أساسا مع برامج البحث الوطنية، ومن مهامها الرئيسية البحث/التكوين والمساهمة في تطوير البلاد.

إن البحث العلمي والتنمية التكنولوجية هما المحركان الرئيسيان والأساسيان لنمو الاقتصاد القائم على المعرفة، ومعدل تطور هذا الاقتصاد يرجع في الغالب إلى تكنولوجيا الإعلام والاتصال، التي يعود تطورها مباشرة إلى مجهودات البحث.

وقد خصص قانون التوجيه ذي البعد الخماسي (1998-2002) حول البحث والتنمية التكنولوجية، تكنولوجيا الإعلام والاتصال كبرنامج يحظى بالأولوية، يساهم تنفيذه بشكل صارم في إنجاز الأهداف الاجتماعية والاقتصادية لتنمية البلاد واقتصاد عصري، وتم التطرق من جهة أخرى إلى الأهمية التي توليها السلطات العمومية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة في إطار البرنامج الثلاثي لدعم الإنعاش الاقتصادي، وقد خصص غلاف مالي قدره 12.4 مليار دج موجه للبحث العلمي، منها 6.4 مليار دج موجهة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة.

وفيما يخص الاقتصاد القائم على المعرفة فقد تم تفريد أربع عمليات:

- شبكة تطوير البرمجيات ذات القيمة المضافة العليا وإنتاجها والتي تتعلق بتجهيز 55 مؤسسة تعليم عليا. وقد خصص لها 500 مليون دج.

- شبكة تصميم الدراسات الخاصة، حيث يوجد 30 مخبر للبحث مخصصة لها وخصص له 250 مليون دج.

- المركزية التكنولوجية لصنع الدارات (VLSI): وهذا ببناء "قاعة بيضاء"على 800م^2 تزود بتجهيزات وبكيفية لصنع الدارات وقد خصص لها 2 مليار دج.

- برنامج السات لصنع سواتل صغيرة، ويخص تكنولوجيا الفضاء، للحصول على سواتل للمراقبة والاتصال واستقلالها وقد خصص له 307 مليار دج.

وتلعب تكنولوجيا الفضاء دورا مهما في بروز الاقتصاد القائم على المعرفة، فمفتاح ثراء ورفاهية مجتمع أو بلد ما يكمن في قدرته على الإبداع والتجديد والتحكم في التكنولوجيا أكثر مما يكمن في طاقاته الكامنة الطبيعية، وتشكل اليابان وسويسرا والنمسا من بين بعض الدول الصغيرة ذات الموارد الطبيعية القليلة أفضل بيان.

وتتوقف الرفاهية الوطنية على الإستراتيجية التي تعدها البلدان لتثمين الرأسمال الفكري وتجنيد نخبها.

واليوم نشهد سباقا نحو الحصول على المعرفة، وتثمين المهارات وحمايتها بشكل كبير.

وتسمح الاتصالات السلكية واللاسلكية عبر السائل، التي تعد أداة تنافسية وذات مردودية في اقتصاد المعرفة، بتغطية أقاليم ومناطق واسعة صعبة الوصول إليها، وتساهم أيضا في تقليص الشرخ الرقمي مع البلدان المتقدمة.

وضمن هذا السياق اندرج برنامج الفضاء الوطني الذي تقوده وكالة الفضاء الجزائرية ضمن بروز مجتمع المعرفة.

وبرنامج الفضاء الوطني هو إستراتيجية تسمح ببروز اقتصاد المعرفة من خلال استغلال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وإقامة مجتمع الإعلام .

وتشكل تكنولوجيا الفضاء الوطني أرضية للبحث الدقيق والتجديد في مجتمع المعرفة، وتنتج أسواقا جديدة، زيادة على التأثير الجيد على ميادين التطبيقات.

- وبرنامج الفضاء الوطني الذي هو أداة حكومية يهدف إلى بلوغ:

- خارطة التراب الوطني (10% من التراب الوطني مغطى على سلم 25000)

- تحسين معرفة مواردنا (70% من الثروة المنجمية غير معروف).

- الأمن المدني والدفاع الوطني.

ويتشكل هذا البرنامج الذي يندرج ضمن التنمية المستدامة لبلادنا من مشاريع تكنولوجية، ترتكز على إستراتيجية "العلوم والتكنولوجيا الفضائية".

ويمثل المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني، الهيئة المكلفة بتحديد التوجهات الكبرى للسياسة الوطنية للبحث العلمي والتطور التكنولوجي، وتحديد الأولويات بين البرامج الوطنية للبحث، وتنسيق تطبيقاتها وتقييم تنفيذها.

3- تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر:

لقد أحدثت تكنولوجيا الإعلام والاتصال نقلة نوعية في أساليب العمل وطرق التعاملات، ويمكن أن تشكل مجالا خصبا لممارسة أنماط عمل تتجه في نفس اتجاه متطلبات التسيير الحديث : العمل عن بعد العمل المهاجر، العمل من خلال الشبكات، سواء الداخلية أو الموسعة مثل الانترانت لتشمل أصحاب المنفعة.

هذه التوجهات تخدم عدة حاجيات سواء المتعلقة بالأفراد أو المؤسسة أو المحيط[120].

تعد المعلومة مادة طاقوية أولية، فهي تمكن من بسط رقابته على مخازن المعلومات، تمكن من السيطرة على النشاط الإنتاجي.

ويتطلب الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة الكثير من تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة والخدمات المرتبطة بها، حتى وإن كانت هذه الأخيرة تشكل أهم عنصر فيها.

---

[120]- مقدم عبيرات، والطيب عون، الأساليب الجديدة في العمل من خلال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والإتصال les cahier du cread , n°79-80/2007,p7.

وقد تميزت الكثافة الهاتفية بالضعف 15.4% رغم تطورها الهام خلال هذه السنوات الأخيرة، وهو ما أدى إلى اقتحام محدود لشبكات الإعلام وضعف في نشر خدمات الاتصالات عن بعد، ومن ثم ضعف مستوى استعمال الموارد التي تتيحها شبكة الانترنت، وفيما يلي شكل يبين تطور عدد مستعملي الهاتف الثابت في الجزائر:

شكل رقم 05 : تطور عدد مستعملي الهاتف الثابت في الجزائر

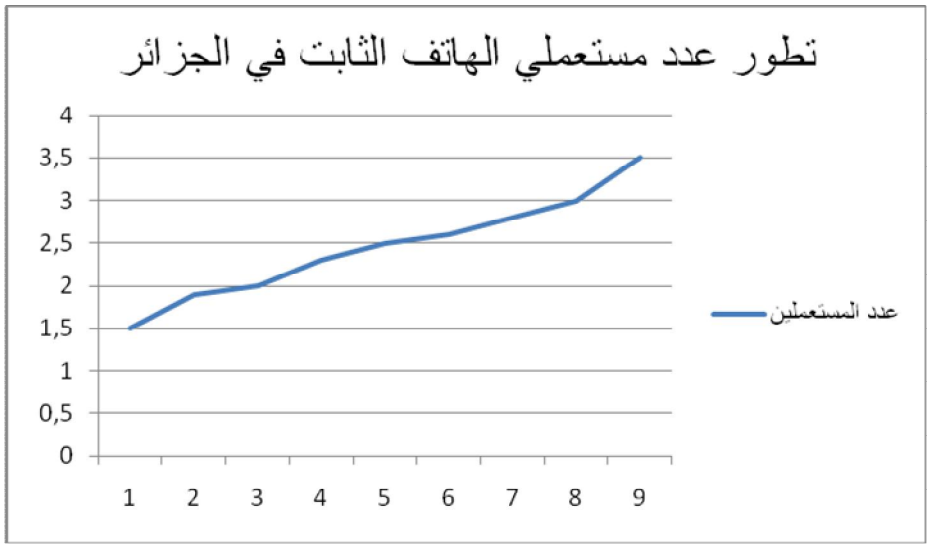

المصدر: CNES, symposium sur l'économie fondée sur la connaissance, Mr Abdelhamid BENSSALAH, ALGER, septembre 2008, p13.

ملاحظة:

- المحور العمودي يمثل عدد المستعملين

- المحور الأفقي يمثل السنوات ابتداءا من سنة 2000.

ومع ذلك ظلت نسبة اقتحام الانترنت للمنازل ضعيفة، بينما تضاعفت في أوروبا بسبب انخفاض تكاليف الدخول، ولقد أصبحت شبكة الانترنت مشكلة وطنية على غرار مشكلة السكن والنقل ولاسيما بالنسبة لمسألة تسعيرها.

ولابد أن نشير في النهاية بأن قرابة 50000 حاسوب تسوق سنويا في الجزائر.

أما داخل المؤسسات، فإن تكنولوجيا الإعلام والاتصالات الجديدة عرفت بشكل عام تحولات عميقة في اقتصاد الحجم، لتتجه فيما بعد نحو اقتصاد شمولي، يتميز بحدة المنافسة واضطراب السوق وتجزئتها وعدم استقرارها في مجال المنتوجات والمنظومات الانتاجية، التي تقبض أجلها أكثر فأكثر، وأخيرا بازدهار المعرفة التي ترتبت عليها قيمة إضافية أكثر منه على المواد الأولية.

وللاندماج ضمن السوق، على المؤسسات الإنتاجية والخدماتية، الخصوصية أو العمومية، أن تباشر فورا وآنيا وبشكل متواصل، تحسين قيمة منتجاتها ونظمها الانتاجية وخدماتها، قصد تحقيق أحسن علاقة بين الجودة /السعر في أحسن الآجال.

ولبلوغ هذا الهدف، فإنه لابد من جهة القيام بجملة من العمليات المتعددة الأبعاد ترتبط باستعمال مسار الإصلاح وإعادة الهيكلة الصناعية، وتنظيم سوق حرة للمبادلات والبحث عن شركاء اقتصاديين أجانب، وتكييف إطار تدخل المصدرين مع قواعد وممارسات التجارة الدولية وإعادة تأهيل أداة الإنتاج، ومن جهة أخرى اللجوء إلى استراتيجيات الصناعة التحويلية التي تضمن المزيد من المرونة والسرعة في التنفيذ والتجارب مع احتياجات السوق العالمية وتحقيق المزيد من الاستقلال على مستوى اقتصاديات الحجم، ولا يمكن لهذا الجانب أن يتجسد إلا من خلال إعادة تنظيم الأنشطة الإنتاجية مع مراعاة معوقات المرونة والسرعة والجودة. والأمن التي تفرضها ظروف السوق.

وتكنولوجيا الإعلام والاتصال يمكنها تحديث المؤسسة وإعادة تنشيطها من خلال:

- **تحسين الأداءات:** حيث تسمح المبادلات السريعة في مجال الإعلام والتسيير المعلوماتي بتقليص تكاليف الإنتاج وإحاله أو تكاليف الإمداد، وسوف تساعد عندئذ هذه التكنولوجيات على ربح

الوقت وربح معركة الإنتاجية، كما تسمح بزيادة قدرة المؤسسة على رد الفعل في مختلف المجالات، مثل المجال التجاري والمشتريات والتموين والخدمات الإدارية والمجال الصناعي والأبحاث والدراسات.

- **السباق بفضل المنافسة:** فهي تسمح بالمنافسة بفضل اكتساب المعرفة، وبالتالي مواكبة ركب المنافسة، وبالفعل سوف تسمح تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة من خلال التبادل السريع لكميات كبيرة من المعلومات بالإطلاع الدائم على ما تقوم به المنافسة، وحتى باستباقها بفضل تحسين المبادلات الإعلامية مع الشركاء الأجانب وهذا هو مفهوم المؤسسة الاتصالية أو الموسعة[121].

- **التعريف بالذات:** حيث تسمح تكنولوجيا الإعلام الاتصال الجديدة بفضل شبكة الانترنت للمؤسسة التعريف بذاتها حتى ما وراء حدود بلدها، وبذلك يمكنها أن تحسن بشكل آلي صورتها في الخارج ويمكنها أيضا إرسال المعلومات إلى سائر مناطق العالم حسب مقاييس الزمن الحقيقي ومن ثم الاتصال بمن تريد من الزبائن الذين لا تستطيع بلوغهم بطريقة أخرى. ويمكنها أيضا أن توسع مجالها التجاري وتحقيق وفاء زبائنها وتوفير خدمات جديدة لهم. غير أنه لإنجاح أي مشروع داخل المؤسسة الجزائرية في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة، فإنه يتعين وضع إستراتيجية حكومية للتوعية والتكوين والتحفيز باتجاه كل فعاليات المؤسسة ومحيطها في إنجاح المشروع.

يعد الطلب الداخلي مقتدرا، لكنه لم يبلغ درجة التشبع سواءا فيما تعلق بحاجات العائلات إلى الهاتف الثابت، الانترنت أو الخدمات الإعلامية أو ما تعلق بحاجات المؤسسات والإدارات إلى خدمات الاتصال عن بعد.

الشكل رقم06:عدد مستعملي الهاتف النقال في الجزائر لسنة 2008

[121] – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره ص82.

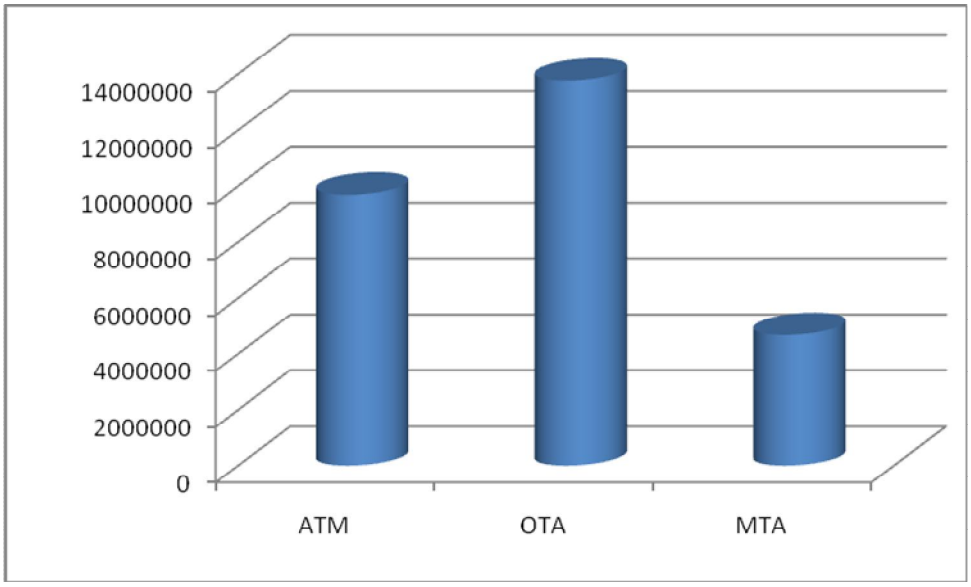

المصدر:

CNES, symposium sur l'économie fondée sur la connaissance, Alger 2008, p18.

ملاحظة:

– المحور العمودي يمثل عدد المستعملين.

– المحور الأفقي يمثل مؤسسات الاتصال الموجودة في الجزائر.

وفيما يتعلق بالانترنت فقد حققت هذه الوسيلة انطلاقة محتشمة حتى نهاية 93 وعرفت فيما بعد صعوبات في التطور حتى 1999.

وتحت تأثير مطالب الجامعيين ومرورا بمطالب كل الشرائح الاجتماعية، عرفت شبكة الانترنت مؤخرا تطورا مذهلا بفضل تشجيع وسائل الإعلام الوطنية التي ساهمت بشكل ملموس في تطويرها وإشعاعها حتى خارج الحدود.

الشكل07: عدد مداومي الانترنت

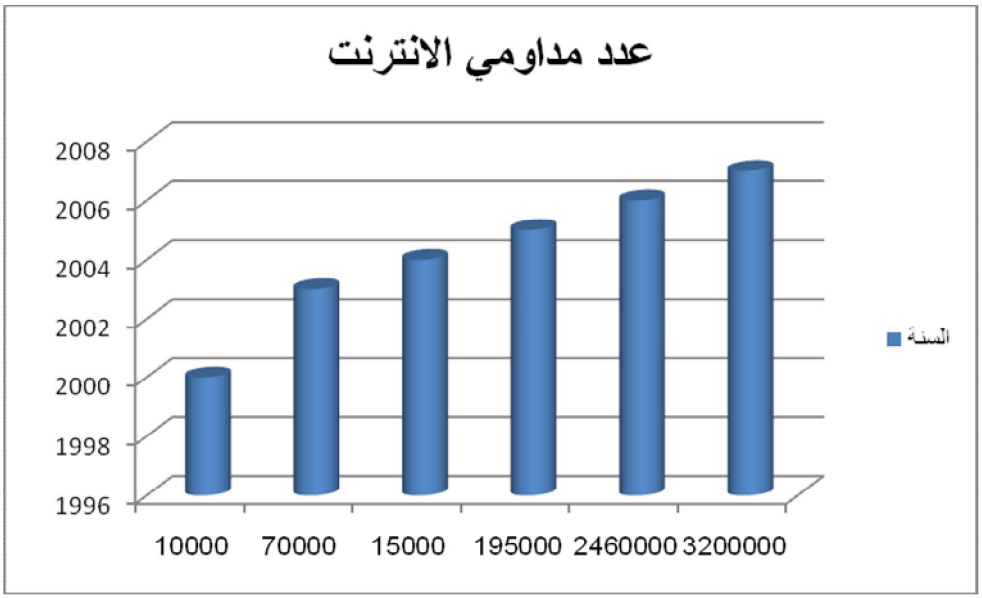

المصدر:

CNES, symposium sur l'économie fondée sur la connaissance, Alger 2008, p19.

ملاحظة:

– المحور العمودي يمثل السنوات ابتداءا من سنة 1996.

– المحور الأفقي يمثل عدد مداومي الانترنت لكل سنة.

المبحث الثالث: الدائرة الاقتصادية في الجزائر في مواجهة تحديات اقتصاد المعرفة

غداة الاستقلال بادرت الجزائر لمواجهة الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية المتنامية بعدة مخططات للتنمية على المدى المتوسط، احتلت فيها التربية والتكوين مكانة مرموقة، ولكن إلى جانب التصنيع السريع والمكثف.

1- السياسات التكنولوجية في المراحل الأولى من التنمية الصناعية:

خلال فترة التصنيع من سنوات السبعينيات، احتل التكوين ونقل التكنولوجيا على اختلاف أشكالها مكانة بارزة في مخططات التنمية.

حيث كانت صفقات إنجاز الوحدات الصناعية الجاهزة تدمج تكوين الآليين والتقنيين والمهندسين في مجال معالجة المواد الأولية والمنتوجات وإنتاجها وصيانتها وتجريبها ومراقبتها.

وغالبا ما كانت تكمل هذه الصفقات بعقود المهارة التي كانت ترجح مكانة نقل التكنولوجيا والالتزام بتحسين المعارف التقنية والعلمية ونشر الابتكارات، وكل ذلك في أجل طويل نسبيا من أجل السماح للرأسمال البشري بالتحكم في هذه التكنولوجيات ومواكبة تطورها.

وساعد ذلك على اندماج النشاطات الانتاجية الجزائرية ضمن شبكة النشاطات المماثلة عبر العالم وقد كانت المقاييس المستعملة في إنجاز المنشآت الصناعية الجزائرية واستثمارها هي نفس المقاييس المعتمدة دوليا.

وفي مجال البحث، يجدر أن نشير إلى أن أغلب المؤسسات العمومية كانت تتوفر على مخابر مجهزة بتجهيزات تسمح بالتدريب على المبادئ الأولية في مجال البحث التطبيقي، وكان يستعمل البعض منها كأرضية لإجراء التجارب لصالح بعض المؤسسات الكبرى مثل سوناطراك، وصناعة الحديد والصلب والشركة الوطنية لمواد البناء.

وقد تم نسج خطوط العلاقات بين التكوين والعالم الاقتصادي، ولاسيما بين الأنشطة الإنتاجية منذ الاستقلال، وتطورت فيما بعد ضمن إطار متناسق ومنتظم إلى حد ما. وبالفعل فالطلبة التقنيون والمهندسون يتابعون بانتظام التدريب على مستوى الوحدات الصناعية والمخابر ومنشآت قطاع المحروقات والكهرباء والمناجم ومراكز البحث والجيولوجيا ومكاتب الدراسات و ورشات البناء والأشغال العمومية، تحت تأطير المسؤولين في الميدان، وإشراف الأساتذة، وكانت عدة مؤسسات تضع منشآتها في خدمة الباحثين الجامعيين والعكس.

واستمرت هذه الوضعية حتى انطلاق إعادة هيكلة المؤسسات العمومية في بداية الثمانينات، التي تسببت من جراء فصل أنشطة تسويق الإنتاج عن أنشطة الدراسات والهندسة في إضعاف إمكانيات البحث والتطوير، كما ساهمت في تشتت القدرات البشرية.

ويضاف إلى ذلك عبر مسؤولي المؤسسات الجديدة، في ضمان استمرارية عمليات دعم الرأسمال اللامادي، الذي تفكك حتى الزوال في بعض الأحيان لطالما كان همهم الوحيد هو تشغيل أداتهم لا غير، و لم تعد تلك المؤسسات التي أعيدت هيكلتها تتوفر على حجمها الحرج، ليس من أجل تمويل تكاليف التنمية واهتلاكها فحسب بل حتى تكاليف التجديد.

وقد زادت أزمة التسعينيات وبرنامج التقويم الهيكلي الموالي لها، من خطورة تخلف البلاد وتأخرها في مجال اكتساب المعرفة واستعمالها ونشرها، في حين كانت تتحقق آنذاك في العالم عدة إنجازات وتطورات هائلة في المجالات العلمية والتكنولوجية، وعلى إثر إعادة الهيكلة الصناعية والمخططات الاجتماعية التي واكبتها تم تسريح عشرات الآلاف من التقنيين والعاملين المؤهلين، حيث ترتب عن ذلك هدر لمهارات صناعية تراكمت خلال العقود الماضية، وانعكست مثل هذه الآثار بشكل مباشر على الرقي الاجتماعي للبلدان، التي أدركت أهمية اكتساب المعرفة من طرف الفئات العريضة من السكان والإستفادة منها في تحقيق حياة أفضل من الرخاء وعلى نقيض ذلك تمكنت البلدان الناشئة التي انتهجت نفس هدف التصنيع السريع (كوريا، البرازيل، ماليزيا) في بضع سنين فقط أن تحقق لإقتصاداتها قفزة هامة بفضل تحكمها في التكنولوجيات الجديدة.

إلى غاية 2004/08/31 بلغ عدد المؤسسات الوطنية (الخاصة والعمومية) المثبتة حسب مقاييس المنظمة العالمية للمقايسة (ISO9000) 125 مؤسسة.

أما عدد المؤسسات التي شرعت في إجراءات التثبيت فقد بلغ 261 مؤسسة وهي كلها مؤسسات عمومية، وبلغت التكلفة الإجمالية لمواكبة هذه المؤسسات وتثبيتها 824.6 مليون دج وتحملت الدولة في إطار هذه العملية 404.9 مليون دج، أي ما يعادل 50 % منها تقريبا .

على الصعيد الدولي إلى غاية 2002/12/31.

(ISO9000):561747 تثبيت في 159 بلد.

(ISO 14000): 36765 تثبيت في 112 بلد.

حيث (ISO9000) نظام تثبيت الجودة و(ISO 14000) نظام تثبيت الجودة والبيئة.

2 – ضرورة التكفل بكل القطاعات:

على السلطات العمومية والمتعاملين الاقتصاديين أن يدركوا تمام الإدراك بأن بناء الامتيازات التنافسية التي تحل محل الامتيازات المقارنة، يتوقف على التزاوج بين رؤوس الأموال وتداخلها وعلى المعرفة والكائن البشري، ولهذه الصفة تتحول نفقات اليوم على البحث إلى استثمارات في الغد وإلى القيمة المترتبة على ذلك بعد الغد.

فالعمل الإنتاجي يجب أن يقوم على مركب لا مادي، ينتج عن تزاوج مكونات مختلفة، يشمل على الخصوص العلوم الأساسية والتطبيقية والمالية وتنظيم الإنتاج وتخصيب الثروات والقانون والجباية ومعرفة المحيط والسوق، التي تعكس آثارها على فنون اتخاذ القرار والتحرير.

ولا يمكن لاكتساب المعرفة ونشرها على مستوى الدائرة الحقيقية أن يتجسد أو تكون لها آثار على إنتاج السلع والخدمات وعلى الهندسة إلا إذا قام تنظيم العلاقات بين كل الفاعلين على حرية الإبداع وتبادل الأفكار والمعارف بين كافة مستويات المسار الذي يؤدي إلى الإنتاج، ومن ثم إلى استهلاك هذه المنتوجات.

إن أولى لنا أن نسلم بأن البحث يجب أن يكون في اتصال نظامي بالإنتاج، ولاسيما براءات الاختراع.

فخلال سنة 2003 منح المعهد الوطني للملكية الصناعية (INAPI) للأشخاص أو المؤسسات المقيمين في الجزائر 31 براءة اختراع، وبلغ العدد بالنسبة إلى غير المقيمين خلال نفس الفترة 297 وفي المجموع 328.

وحتى 2003/12/31 بلغ عدد الاختراعات المحمية 1659، وبلغ عدد الملفات الصناعية المسجلة للفترة نفسها 1479 وعدد تسميات المنشأ 849، منها 7 ذات منشأ تجاري.

وفيما يخص العلامات المسجلة بين 1966 و2000 بلغ عددها 16837 بالنسبة للمقيمين و162313 بالنسبة لغير المقيمين، وفي المجموع 179150 ومن بين مليون براءة اختراع في العالم يستحوذ كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية 3/2 منها، حيث سجلا على التوالي 338000 و188000 براءة اختراع.

وسجلت كوريا الجنوبية والصين على التوالي 74000 و30000 براءة اختراع، وفي إفريقيا لا يتجاوز العدد5000.

كما يجب أن تكون منظومة التعليم العالي في الاستماع دائما إلى حاجات المؤسسات من أجل تكييف برامجها.

يجب أن يعنى الاقتصاد القائم على المعرفة كل مقاطع الأنشطة والمهن، وبالفعل فإن الصناعة التقليدية والفلاحة ولاسيما الفلاحة التقليدية وحرف الخدمات الجوارية وكذا بعض الأنشطة الفردية الأخرى التي تستعمل العمل المادي والفكري في حركات روتينية غير مقننة وحركات يدوية مكتسبة بفعل التجربة فقط يجب أن تحظى بكل أشكال الحماية والدعم من خلال اللجوء إلى التقنيات الحديثة.

فعلى المؤسسات أن تزيد من الاستثمار في كسب المعرفة التكنولوجية والبحث التطبيقي، باللجوء إلى القدرات المتاحة لدى مراكز البحث والجامعات، كما يتعين على السلطات العمومية باعتبارها قوة عمومية أن تلعب دورا تحضيريا في ترقية العلاقات بين المؤسسات والبحث وتطويرها ودعمها.

ويجب أن تشمل عملية تأهيل المؤسسات في آن واحد الآلة الإنتاجية، مثل إدخال الآلات الرقمية محل الآلات التناظرية والموارد البشرية ذات التأهيل العالي من أجل رفع مستواها التقني والتسييري.

تعد دورة الإنتاج والاستهلاك عاملا من عوامل العصرنة، من خلال تراكم المعارف التي يضطر المنتج إلى اكتسابها وإلا تعرض لخطر الزوال.

وفي هذا الشأن يتعين تشجيع هياكل الدعم والاستشارة أو إنشائها من أجل القيام بأعمال ابتكارية لا تكون ذات مردودية مباشرة آنية فقط.

وزيادة على ذلك فإنه يتعين تطوير الذكاء الاقتصادي وتنمية اليقظة الإستراتيجية والتكنولوجية والعمل ضمن شبكة واحدة (المدارس، الجامعات، مراكز البحث، المؤسسات) وفي الوقت نفسه ضمان حركة المعلومات داخل المؤسسة، ومن شأن إعلام العمال الأجراء حول مصير المؤسسة ومشاريعها وتوقعاتها على المديين القصير والبعيد أن يساعد على نزع التزامهم بتحقيق النتائج المنشودة.

ومن أجل ضمان استعمال أمثل للمعارف والعلوم داخل المؤسسة وحتى الكفاءات البشرية أيضا. ومن ثم الحصول على أحسن الفوائد من استغلال المقدرات التقنية.

3- المعرفة ضرورة من ضرورات التنمية:

المعرفة ملكية لامادية، أو بالأحرى ثروة معنوية حظيت مؤخرا باعتراف واسع، باعتبارها عنصرا جوهريا من عناصر النمو الاقتصادي، حتى وإن كان العديد من البلدان النامية لا يزال يتجاهل قيمتها، وبحكم مميزاتها الإبداعية الكثيرة، فإنها تسمح بخلق ثروات هامة بتكلفة استثمار أقل أهمية نسبيا من تكلفة التجهيزات وهي بذلك تتيح آفاقا أوسع وأفضل من أجل حشد الرأسمال الجديد في سبيل التنمية.

ففي البلدان النامية كما هو الحال بالنسبة للجزائر، يرتبط إنتاج المعرفة بقطاعات ضعيفة نسبيا بالنظر إلى مقاييس الفعالية، مستوى البحث، والتطوير فيها ضعيف وقليل النجاعة، نسبة هامة من المعارف الضمنية يصعب تحويلها، وصعوبات تقليدية في الوصول إلى مصادر معلومات موثوقة، إهمال مقدرات معرفية باطنية غير رسمية يمكن التحكم فيها بشكل جيد، ومن شأنها أن تشكل قاعدة هامة من

الامتيازات الطبيعية أو المبنية، سوء الاستعمال المزمن للمقدرات البشرية الهامة التي أثبتت جدارتها، والذي ينعكس في الأعداد الهائلة من البطالين حاملي الشهادات، وكذا هجرة الكفاءات، بعدما اكتسبت ما يكفي من المعارف الهامة الجاهزة للتثمين. ومع ذلك فللجزائر آفاق واعدة، ولاسيما بالنسبة إلى الأنشطة التي تفتقر فيها المعارف إلى التقنين وتتبوأ فيها مكانة لا يستهان بها، فالجزائر تزخر بمخزون معرفي حقيقي يمكن تثمينه أكثر فأكثر، ويجب الكشف عنه في مواقع عدة، في القطاع غير الرسمي في المؤسسات المصغرة، في الأسواق التقليدية، في المناطق الريفية، في المجموعات المحلية... الخ.

خلاصة:

نستطيع أن نقول بأن تطبيق الاقتصاد القائم على المعرفة يتوقف على توجيه كل المؤسسات والتشريعات وكذا التنظيمات نحو تحقيق هذه الغاية. كما يتوقف على القدرة على تجسيد هذا الاقتصاد على أرض الواقع، سواءا كان ذلك على مستوى الاقتصاد الكلي للمؤسسة أو على مستوى الاقتصاد الجزئي.

والجزائر تسجل تأخرا حقيقيا من حيث المؤشرات الكلاسيكية للمعرفة، حتى وإن استطاعت خلال السنوات الأخيرة أن تسجل بعض التحسينات في هذا المجال، ومن أجل سد هذا الفارق يتطلب اقتصاد المعرفة تحقيق تقدم متواز في جميع الميادين الأخرى، مثل التربية، الابتكار، المؤسسات وتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

ومن أجل التقدم بشكل أسرع في مجال اقتصاد المعرفة نطلب بجملة من المطالب:

- في مجال التربية والتكوين: يقتضي اقتصاد المعرفة تحقيق معدلات مرتفعة في محو الأمية، من أجل تحقيق مجتمع حقيقي يقوم على المعرفة.

وفي المستوى العالي لابد من القيام بجملة من الأعمال، قصد تحقيق زيادة في المعدل الإجمالي للتسجيلات في التخصصات العلمية.

الفصل الرابع: تطبيق الاقتصاد المعرفي في المؤسسات الجزائرية

تمهيد:

كما سبق وأشرنا، فكرة المعرفة لها دور رئيسي في الاقتصاد ليست جديدة فقد أشار آدم سميث إلى دور رجال المضاربة، والذين يساهمون في إنتاج معرفة مفيدة للإقتصاد، كما شدد فريديريك ليست «Friedirich List» على المؤسسات والبنى التحتية الخاصة بتنمية القدرات التكنولوجية لخلق ونشر المعرفة، وقد تم الاستعانة بمفهوم "شومبتر" « schumpter » حول الإبداع كأحد أهم محركات الديناميكية الاقتصادية.

في ظل الظروف المتغيرة التي تسود السوق الدولية، والمنافسة الشديدة التي تضطر المؤسسات والدول لمواجهتها. تتحول المعرفة إلى أداة هامة من أدوات التعامل مع التطورات البيئية الجديدة، وسواء أكان الأمر يتعلق بالمؤسسات أو الاقتصاديات الوطنية، فإن المعرفة هي مفتاح من مفاتيح الميزة التنافسية، كما تعتبر قوة دافعة نحو تحقيق النمو في ظل تحول جذري من اقتصاديات السلع إلى اقتصاديات الأفكار.

الأمر الذي يجبر المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أن تتكيف مع ما يحدث من تغيرات عالمية وتندمج في جو حديث، وإما أن تهمش، لذا يجب عليها أن تتعلم كيف تتعامل مع التغيرات الجذرية التي يشهدها الاقتصاد العالمي ولاسيما فيما يتعلق بالتحول الذي على كل مؤسسة القيام به، ويجب على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أن تدرك أن المعرفة تمدها بتفوق تنافسي في مواجهة المؤسسات، سواء كان على المستوى المحلي أو العالمي وهي عامل أساسي في التحول الناجح من الاقتصاد المحمي إلى الاقتصاد التنافسي.

وسنتناول في هذا الفصل تحليل واقع بيئة المؤسسات الجزائرية مبرزين توجه الاقتصاد العالمي، نحو اقتصاد المعرفة، وإنتاج السوق الجزائرية ودور المعرفة في مواجهة المنافسة، ثم ننتقل إلى مجريات الدراسة الميدانية وأهم ما تحصلنا عليه من خلال تحليل المعطيات الخاصة بالاستبيانات والوصول إلى النتائج.

المبحث الأول: تحليل واقع بيئة المؤسسات الجزائرية

مع التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة، تم الانتقال من الاقتصاد المادي إلى الاقتصاد المعرفي، فبعد أن كانت الثروة الاقتصادية تتشكل من مكونات مادية وخدمية بسيطة، انتقلت إلى مكونات مادية خدمية معرفية، فلم تعد مكونات الثروة الاقتصادية مخزونات من أملاك عقارية، واحتياطات معدنية نفطية وغير نفطية ومنتجات صناعية تحويلية، وسلع زراعية أو أرصدة نقدية، بل أصبحت تشمل كذلك على تدفقات تكنولوجية ومعلوماتية ومالية واستشارية حقيقية وافتراضية، لذلك فإن دعم المحتوى المعرفي في الإنتاج الاقتصادي إنما أصبح بمثابة القاسم المشترك للسياسات الحديثة.

وما رافق ذلك من تغير في عوامل الإنتاج، والتي تحولت من خدمات طبيعية ومواد مصنعة أو نصف مصنعة وطاقات ومعدات ميكانيكية وقوى عاملة وموارد مالية ذاتية وخارجية، إلى عوامل أكثر ارتقاء كالابتكار العلمي والتكنولوجي وكذلك الريادة والتنظيم والتسيير والإدارة والكفاءة المهنية والقدرة على اجتذاب رأس المال الأجنبي الخارجي، فلم يعد للخامات الطبيعية ولا للمواد الوسيطة ولا للطاقة ولا للعمالة البسيطة والنمطية الرخيصة دور مهم في الاقتصاد العالمي الجديد.

وقد صاحب هذا التوجه الكبير للاقتصاد الجزائري، والتغير من النهج الاقتصادي الحمائي إلى الانفتاح على الاقتصاد العالمي، عدة أسباب أهمها الأزمة الاقتصادية لمنتصف الثمانينات، وما صاحبها من نقص في الموارد المالية، بالإضافة إلى شروع الجزائر قبل ذلك في إصلاحات اقتصادية بدأت مع إعادة الهيكلة العضوية لتنتهي بمنح الاستقلالية للمؤسسات.

1- توجه الاقتصاد العالمي نحو اقتصاد المعرفة

اعتمد التطور الاقتصادي العالمي خلال النصف الثاني من القرن العشرين وبشكل متزايد على التطور العلمي والتقني، أكثر من اعتماده على التطور الكمي في الإنتاج، وفي العقدين الأخيرين من القرن الماضي بدأ الاقتصاد العالمي يتسم بالاعتماد على المعرفة بشكل كبير.

وهذا لعدة أسباب، حيث أن اقتصاد المعرفة هو اقتصاد السرعة الفائقة ووسيلته هي الأقمار الصناعية والبريد الالكتروني[122]، فالتحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد المعرفي يصنع تحديا أمام مؤسسات الأعمال، ففي ظل الاقتصاد الرقمي كان التحدي الذي يواجه المؤسسات هو كيفية إدارة الندرة في الموارد (الأموال، الموارد، اليد العاملة) والتي تتناقص بالاستخدام، أما في ظل اقتصاد المعرفة، فقد انتقل التحدي إلى إدارة الوفرة، حيث تحول الاهتمام إلى خلق الوفرة، في المعلومات والمعرفة التي تزداد قيمتها بالاستخدام، فقد أصبحت المعرفة أهم مستلزمات الاقتصاد المعرفي والموجودات الأكثر أهمية في المؤسسات.

إن التحول من الاقتصاد المادي إلى الاقتصاد الغير المادي يقوم على أساس رأس المال الفكري، والذي يتطلب تبني إستراتيجية ذات شقين يكمل كل منهما الآخر، الزيادة في إنتاج ونقل المعارف في المدى الطويل كالتعلم، التكوين البحث والتطوير، هذا من جهة ومن جهة أخرى الاعتماد على تكنولوجيات متطورة، والمتمثلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبمعنى آخر، يتطلب الاندماج في الاقتصاد المعرفي شرطان أساسيان هما إقامة بنى تحتية متطورة، والاستثمار في الرأس المال الفكري، ولكي تتم عملية الاندماج في الاقتصاد المعرفي يتطلب جملة من العوامل تتمثل في :

- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- الرأس المال الفكري أو ما يطلق عليه بالأصول الذكية، والذي يعرف بأنه المواهب والمهارات والمعرفة التقنية والعلاقات والخبرات التي يمكن أن تستخدم لخلق الثروة.

ويتطلب تطوير الرأس المال الفكري الاهتمام[123] بـــ:

- التعليم.
- البحث والتطوير.

---

[122]- نجم، عبود نجم. إدارة المعرفة المفاهيم والاستراتيجيات، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، طـــ 1، عمان، 2005، ص221.

[123]-توماس، ستيوارت، ثورة المعرفة-رأس المال الفكري، ترجمة: علا، أحمد صلاح، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة 2004، ص31.

2- انفتاح السوق الجزائرية ودور المعرفة في مواجهة المنافسة العالمية

عرفت المؤسسات الاقتصادية في الجزائر عدة مشاكل وأزمات، ابتداءا من مرحلة التسيير الاشتراكي، وصولا إلى مرحلة الإصلاحات وما صاحبها من إعادة الهيكلة واستقلالية لهذه المؤسسات، غير أن هذه التحولات لم تكن كافية لتحقيق الأهداف المسطرة خصوصا وأن الانتقال إلى اقتصاد السوق، رافقه تحرير سريع للتجارة الخارجية، فوجدت هذه المؤسسات نفسها في وضعية حرجة نتيجة المنافسة المفروضة عليها، حتى أن بعضها أصبحت تقوم باستيراد المواد التي كان من المفروض أن تنتجها، هذا بالإضافة إلى مشاكل أخرى داخلية متعلقة بالخسائر المالية، نتيجة تدهور قيمة العملة، وتم ذلك كله في غياب تخطيط استراتيجي تنموي شامل ومتكامل.

ولمواكبة التطورات العالمية، تم الدخول في صميم الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر، مع محاولات الانتقال إلى إقتصاد السوق، بغرض إنعاش الاقتصاد الوطني والخروج به من مرحلة الجمود.

2-1 إنفتاح المؤسسات الجزائرية على السوق العالمي

ينبغي أن نشير إلى واقع التحديات التي تواجه هذه المؤسسات وتفرض عليها جملة من القيود الجديدة، لا يمكنها إلا أن تتكيف معها إذا كانت تطمح إلى البقاء[124]. ومن ذلك مواعيد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ومنطقة التبادل الحر وبالتالي الاندماج في الاقتصاد العالمي وما يفرضه ذلك من قيود وتحديات أهمها :

1- **المنافسة:** يستدعي اكتساب قدرة تنافسية القدرة على تقديم المنتج الذي يكفل السيطرة على أكبر مساحة من السوق، عبر تخفيض التكلفة لأدنى حد ممكن، مع الحفاظ على مستوى جودة مرتفع، ثم يضاف لهما التسويق النشيط.

2- **العالمية:** يعني تحول العالم إلى قرية صغيرة، محدودة الأبعاد، وفي هذا السياق على المؤسسات أن تفكر عالميا وتنتج محليا.

---

[124]- الزين منصوري، كواش خالد، دور المعرفة والابتكار التكنولوجي في تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسة الجزائرية، الملتقى الدولي الثاني: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي، ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2007.

3- **الجودة الشاملة:** أصبحت مقياس التقدم والتميز والازدهار، سلاح للمفاضلة عند عقد الصفقات، وهدف لتجاوز الحدود الجغرافية، للدخول إلى الأسواق العالمية.

4- **التحديات التكنولوجية:** فتقنية المعلومات الحديثة تخلق لإدارة المؤسسة خيارات إستراتيجية لم يكن الحصول عليها أمرا سهلا، من خلال أساليب تكنولوجية بسيطة.

5- **اتخاذ القرارات في عالم متغير:** حيث هناك حاجة إلى رؤية مستقبلية واضحة وإستراتيجية ملائمة لتتعامل من خلالها مع كل التحولات والتحديات، وتتخذ قراراتها.

3- إدارة المعرفة السبيل الوحيد لتطوير المؤسسات ورفع أدائها

إن الاهتمام بالمعرفة والسعي إلى اكتسابها يتجدد ويتعمق بتعقد الحياة وتطور أساليب التعليم، ومن الطبيعي أن يتواصل الاهتمام بالمعرفة في عصرنا الحاضر، بعد أن مهدت ثورة الاتصالات والمعلومات والتقنيات الطريق، ويسرت السبل لتبادل المعرفة وتجديدها.

وحسب (I-Nonka-H.Takeuchi ;1995 ;19) يمكن اعتبار أربع طرق لخلق ونقل المعرفة هي[125]:

- **الاشتراكية:** هي من المعرفة الضمنية إلى المعرفة الضمنية، حيث عندما تتفاعل المعرفة الضمنية لشخص ما أو لعدة أشخاص يمكن أن تصبح معرفة لأفراد آخرين فيحدث هذا الانتقال طبيعيا بالأعمال الجماعية مثل تقنيات الحل الجماعي للمشاكل والعلاقات مع الزبائن والموردين. إذن تخلق الاشتراكية لمعرفة المقسمة.

- **التوضيحية:** هي من المعرفة الضمنية إلى المعرفة الواضحة، وتتضمن تحويل المعرفة الضمنية إلى مفاهيم واضحة بالاستعانة بالاعارات، التشبيه، الأشكال والرسوم، إن التوضيحية تخلق المعرفة التصورية.

---

[125]– أ.بوشعور، راضية، بلمقدم، مصطفى. دور الموارد اللامادية في رفع الأداء العام للمؤسسات الاقتصادية. الملتقى الدولي الثالث حول تسيير المؤسسات، المعرفة الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات والاقتصاديات. المنعقد بجامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 2005.

- **الترابطية:** وهي من المعرفة الواضحة إلى المعرفة الواضحة، وتمثل العملية التي من خلالها تجمع وتدمج المفاهيم فيما بينها لتكون حجم من المعارف عن طريق الكلام المشترك، العروض الشفوية ووسائل الاتصال والإعلام، فهي إذن تجمع المعارف الواضحة لتعطي أشكال جديدة من المعرفة، تخلق الترابطية المعرفة النظامية.

- **الاستبطان:** من الواضح إلى الضمني، حيث أن التطبيق المتكرر لمعرفة ما أو لمهارة سوف يؤدي إلى ترسيخها وتعميقها في تصرفات وذاكرة الفاعلين والمؤسسات ككل فالاستبطان يخلق المعرفة العملية.

كذلك تخلق التقنيات الجديدة للإعلام والاتصال حقل واسع من الإمكانيات لتخزين توظيف وتحريك المعارف.

ويتم تحصيل المعرفة على مستوى الأفراد والجماعات العاملة في الهيئات والمنظمات الحكومية أو للطلبة الدارسين والمتدربين، كما أن المعرفة التي يبحث عنها العمال وكبار السن تكون مرتبطة بمهنهم وتخصصاتهم ليسهل عليهم توظيفها وقطف ثمارها.

ويتم التوزيع إما عن طريق وسائل الاتصال المقروءة كالكتب أو عن طريق وسائل الاتصال المسموعة والمرئية كالمحاضرات، الأفلام، الأشرطة وبنوك المعلومات. وعند المفاضلة بين وسائل التوزيع يجب مراعاة طبيعة المعرفة نوعا وكما وتكلفة إيصالها.

كما يجب تفسيرها، والتفسير نقصد به تعميق الفهم واستيعاب المضامين والمعاني وتفسير أسباب النجاح أو الفشل لتحليل الظواهر واكتشاف أسبابها لتفاديها في المستقبل. فالتفسير يعتبر أهم وظيفة تهدف إليها المعرفة العلمية، لذا يجب أن تتولاها جهة مختصة أو محترفة موضوعية ومحايدة.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحديد وضعية اقتصاد المعرفة في المؤسسات الجزائرية، تحديدا في مدينة تيارت، عن طريق البحث في ثلاث ركائز يقوم عليها هذا الاقتصاد وتتمثل في: التربية والتعليم، والذي يلعب دورا أساسيا في عملية تطبيقه، وهذا يتطلب أن يكون هناك إعداد وتأهيل كافيين، والعنصر التكنولوجي والمتمثل في توفر البنية التحتية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللازمة في المؤسسة، ومنظومة الإبداع والابتكار.

1- مجتمع وعينة الدراسة الميدانية

من أجل الوصول إلى أهداف البحث، تحديد منهجية للعمل وذلك بتحديد مجتمع الدراسة المتكون من مجموعة من المؤسسات المتواجدة في مدينة تيارت.

1-1 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المؤسسات الاقتصادية في مدينة تيارت، يبلغ عددها 16 مؤسسة، حيث تم استطلاع آراء المديرين وهم من المناصب القيادية والإدارية العليا في المؤسسة، من خلال توزيع استبيان عليهم لمعرفة اتجاهاتهم حول وضعية اقتصاد المعرفة في مؤسساتهم.

1-2 عينة الدراسة :

تم أخذ عينة ممثلة من مجتمع الدراسة الأصلي بلغت (16) مؤسسة اقتصادية، حيث حاولنا اختيار مؤسسات ذات نشاط مختلف، ومن مختلف القطاعات الاقتصادية والتي رأينا أنها ممثلة للمجتمع المستهدف، والجدول التالي يبين أسماء المؤسسات التي مثلت عينة الدراسة، وطبيعة نشاطها، بالإضافة إلى عنوانها.

جدول رقم 14: أسماء المؤسسات، نشاطها، عنوانها.

إسم	المؤسسة	النشاط	العنوان
1	CPA	خدمات بنكية	مدينة تيارت
2	BADR	خدمات بنكية	مدينة تيارت
3	WATANIA	خدمة الإتصالات الهاتف النقال	مدينة تيارت
4	ORASCOM	خدمة الإتصالات الهاتف النقال	مدينة تيارت
5	ALFET	السباكة والصلب	زعرورة
6	MOBILIS	خدمة الإتصالات الهاتف النقال	مدينة تيارت
7	SNVI/BTK	صناعة السيارات الصناعية	عين بوشقيف
8	PHARMAGREB	صناعة وتجارة المواد الصيدلانية	ملاكو
9	MTPAP	صناعة وتجارة الورق والكرتون	زعرورة
10	NAFTEC	توزيع وتجارة المواد البترولية	زعرورة
11	BNA	خدمات بنكية	مدينة تيارت
12	BEA	خدمات بنكية	مدينة تيارت
13	BDL	خدمات بنكية	مدينة تيارت
14	CAAT	خدمات التأمين	مدينة تيارت
15	SAA	خدمات التأمين	مدينة تيارت
16	TIARET IMPRESSION	طباعة والنشر	مدينة تيارت

المصدر: من إعداد الطالب

2- أداة الدراسة وطريقة العمل الميداني:

من أجل إجراء الدراسة الميدانية تم تصميم استبيان استعمل كأداة للدراسة، وتم إتباع طريقة للعمل الميداني، وسوف نتناول في هذا المطلب:

2-1 الأداة المستخدمة في الدراسة الميدانية:

لتحقيق أهداف الدراسة، وفي محاولة منا للإجابة عن الأسئلة التي قمنا بطرحها لحل إشكالية بحثنا، والتحقق من صحة الفرضيات التي وضعناها، تم تصميم استبيان باللغة العربية لغرض جمع البيانات الأولية من عينة الدراسة، يتكون من أربعة محاور متضمنة 28 فقرة، سنقوم بتفصيلها حسب كل محور :

المحور الأول: ويتعلق بمعلومات عن المؤسسة وتصنيفها القانوني، ويضم 5 فقرات.

المحور الثاني: يتعلق بتحديد موقع الموارد البشرية من تطبيق اقتصاد المعرفة، ويضم 9 فقرات.

المحور الثالث: يتعلق بمنظومة الإبداع والابتكار داخل المؤسسة، ويضم 6 فقرات.

المحور الرابع: يتعلق بتحديد وضعية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللازمة لتطبيق اقتصاد المعرفة، وتشمل 9 فقرات.

2-2 طريقة العمل الميداني:

لغرض تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، لدراسة وضعية اقتصاد المعرفة في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر بالاعتماد على أسلوب المسح الميداني لجمع البيانات، والأسلوب الإحصائي لتصنيفها ومعالجتها.

تمت عملية جمع البيانات بواسطة الباحث نفسه، وقد تم استخدام الأسلوب المباشر في توزيع البيانات واستردادها، مع المتابعة الهاتفية والميدانية للحصول على نسبة ردود معقولة وذلك خلال الفترة الممتدة من أوائل شهر نوفمبر إلى غاية نهاية شهر ديسمبر 2011، أي مدة شهرين، نظرا لصعوبة تحديد المواعيد مع المديرين لضيق وقتهم والتزاماتهم.

خضعت كافة الاستمارات والبيانات إلى عدة مراحل من المراجعة والتدقيق، تماشيا مع معايير الجودة التي تم تحديدها مسبقا، حيث قمنا بمراجعة الاستمارات قصد التأكد من أن المستقصي قد أجاب على كافة الأسئلة وخضعت جميع الاستبيانات للتدقيق، وذلك بمراجعتها من حيث المصداقية ومنطقية الإجابات قبل إدخالها إلى الحاسوب، وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم توزيع (32) استبيان، من قبل الباحث على عينة الدراسة، أي (2) استبيان لكل مؤسسة وبلغ عدد الاستبيانات المستردة (24) استبيان، أي بنسبة ردود بلغت (68.75%)، وتم استبعاد (10) استبيانات لعدم استكمال الإجابات فيها، أو عدم منطقيتها نتيجة تعارض الإجابات.

قمنا بتفريغ إجاباتها على برنامج اكسل، ونقلها إلى برنامج التحليل الإحصائي SPSS، للحصول على التكرارات والنسب المئوية لمتغيرات كل سؤال في الاستبيان من أجل إختبار مدى صحة كل فرضية.

المبحث الثالث: تشخيص وضعية اقتصاد المؤسسة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

1- تكنولوجيا المعلومات والإتصالات للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر:

إختبار الفرضية الجزئية الأولى: لا تتوفر المؤسسات الاقتصادية في الجزائر على البنية التحتية من تكنولوجيا الإعلام والاتصالات اللازمة لتطبيق اقتصاد المعرفة.

جدول رقم(15) النسب المئوية تبين وضعية تكنولوجيا المعلومات والإتصالات لعينة المؤسسات

	العبارة	لا %	نعم %	لا أعرف %	أرفض الإجابة %
1	هل لدى المؤسسة بنية تحتية متقدمة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	58.9	37.6	2.9	0.6
2	هل توفر المؤسسة مكتبة الكترونية؟	67.6	31.7	0.7	0
3	هل ترتبط الأقسام والإدارات في المؤسسة بشبكة إتصال داخلي إنترانت؟	56.9	35.4	6.3	1.4
4	هل نظام المعلومات في المؤسسة يعتمد بشكل كلي على الكمبيوتر؟	70.2	29.1	0.7	0
5	هل لدي المؤسسة موقع دائم على شبكة الأنترنت؟	16	84	0	0

	العبارة	هي فعلا كذلك %	في المدى القريب %	في المدى المتوسط %	في المدى البعيد %	لا تستطيع أبدا %	لا أعرف %	أرفض الإجابة %
6	تستطيع المؤسسة التخلي عن جميع الأعمال الورقية والتحول إلى النظام الالكتروني	0,7	18,9	0,1	59,8	11,4	2,1	7

	العبارة	بشكل كبير %	بشكل متوسط	بشكل قليل %	لا أعرف %	أرفض الإجابة %
7	تتناسب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسة مع احتياجات مستعمليها.	11,4	51,2	31,2	2,9	3,3

	العبارة	دائما %	غالبا %	أحيانا %	نادرا %	أبدا %	لا أعرف %	أرفض الإجابة%
8	تنجز المؤسسة معظم عملياتها الأساسية كالتجارة الالكترونية مثلا من خلال موقع دائم على شبكة الانترنت	0,9	9,1	33,5	26,4	26,9	3	0,2

المصدر: من إعداد الطالب

1- **البنية التحتية المتقدمة لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات :**

بلغت نسبة الإجابة على السؤال بـــلا 58.9 % وهذا يعني أن غالبية المؤسسات لا تتوفر على البنية التحتية المتقدمة لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات.

2- المكتبة الالكترونية:

نلاحظ أن ثلثي المؤسسات لا تتوفر على مكتبة الكترونية، وهذا واضح من خلال الإجابة بـــلا بنسبة 67.6 %.

3- **شبكة الإتصال الداخلي للمؤسسة انترانت:**

من الجدول نلاحظ أن ما نسبته 35.4 % من المؤسسات تملك شبكة إتصال داخلي، أما 56.9 %منها فهي غير مزودة بهذه الشبكة، وهذا يعني أن أكثر من ثلثي عدد المؤسسات غير مزود بشبكة إتصال داخلي انترانت.

4- نظام المعلومات المحوسب:

من الجدول نلاحظ أن 70.20% من المؤسسات لا تعتمد على نظام معلومات محوسب بشكل كلي، وهذا يعني أن غالبية المؤسسات نظام معلوماتها تقليدي.

5- **موقع المؤسسة على شبكة الانترنت (Site WEB):**

نلاحظ أن 84% من المؤسسات تملك موقع دائم على شبكة الانترنت، وهي نسبة عالية، تعني أن غالبية المؤسسات لها موقع على شبكة الانترنت.

6- **التحول إلى النظام الالكتروني :**

من الجدول نلاحظ أن 71.2% من المؤسسات عاجزة عن التخلي عن الأعمال الورقية في المدى القريب والمتوسط، حيث أن 59.8% منها ربما تستطيع التوجه نحو التسيير الالكتروني للوثائق في المدى البعيد، مما يعني أن المؤسسات بعيدة جدا عن استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولا زالت إلى الآن تعتمد أسلوب التسيير التقليدي الورقي للوثائق.

7- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واحتياجات مستعمليها:

نلاحظ أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تتناسب بشكل كبير مع مستخدميها إلا بنسبة 11.4%، في حين أن 82.4% من المؤسسات لا تتجاوب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع مستخدميها.

8- إنجاز الأعمال الأساسية من خلال موقع دائم على شبكة الانترنت:

نلاحظ من الجدول أن 86.8% من المؤسسات لا تستعمل موقعها الالكتروني في نشاطاتها الأساسية.

من خلال تحليل المعلومات المتعلقة بهذا المحور، نجد أن غالبية المؤسسات لا تتوفر على البنية التحتية المتقدمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا تراعي احتياجات مستخدميها أثناء اقتناء مثل هذه التكنولوجيات، مما يدل على أن التجهيزات والوسائل ليست في خدمة المؤسسات كما ينبغي، وهذا راجع إما لعدم التكوين فيما يخص استعمال هذه التجهيزات والتي تعد مناسبة، أو أن الخلل يكمن في نوعية التجهيزات في حد ذاتها التي لا تفي بغرض المستخدم، من هنا على المؤسسات أن ترشد عملية اتخاذ قراراتها فيما يخص التجهيزات وذلك عن طريق مراعاة أهدافها واحتياجات المستخدمين، كما أنها لا تتوفر على مكتبة الكترونية مما يحد من فرص التعلم لدى الأفراد ولا يسمح بنشر وتعميم المعرفة الصريحة داخلها وغير مزودة بشبكة انترانت، مما يدل على أنها لا تستعمل هذه الشبكة المهمة في الإدارة، والتفاعل بين الأفراد وانتقال المعلومات والمعرفة بينهم، وهذا عائق من عوائق توزيع ونشر المعرفة والمشاركة بها داخل المؤسسة وعلى المؤسسة أن تنتبه لهذا العنصر، كما أنها لا تعتمد على نظام معلومات محوسب بشكل كلي، وهذا دليل على التأخر في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل المؤسسة، حيث أن غالبية المؤسسات تعتمد على نظام معلومات تقليدي، وهذا معوق كبير لعملية تدفق المعلومات والمعرفة داخل المؤسسة، بالإضافة إلى ضعف وسائل الحفظ والخزن مما يؤدي إلى ضياع كم هائل من المعلومات في المؤسسة وتأخر وصولها إلى من يحتاجها، ومما يثير الانتباه إلى أن غالبية المؤسسات لها موقع دائم على شبكة الانترنت، وهذا مؤشر جيد يدل على أن المؤسسة تهتم بالاتصال الالكتروني عن طريق الشبكة، لكنها لا تستعمله في أداء نشاطاتها الأساسية، وهذا يدل على

أن المؤسسات لا تزال بعيدة عن استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التوجه نحو العمل الالكتروني عبر الشبكة.

مما سبق نستطيع إثبات الفرضية الجزئية الأولى والقول بأن المؤسسات لا تتوفر على البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللازمة لتطبيق اقتصاد المعرفة.

2- الموارد البشرية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية:

3- ا

ختبار الفرضية الجزئية الثانية: ليس للموارد البشرية في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر القابلية الكبيرة لتطبيق اقتصاد المعرفة.

جدول رقم (16): استجابات عينة الدراسة حول واقع الموارد البشرية من اقتصاد المعرفة لعينة المؤسسات

	العبارة	بشكل كبير %	بشكل متوسط %	بشكل ضعيف %	لا أعرف %	أرفض الإجابة %
1	يميل الأفراد إلى أداء الأعمال الإبداعية أكثر من الأعمال الروتينية،	0,9	41,7	53,9	1,75	1,75
2	يسعى الأفراد إلى تطوير قدراتهم العلمية من خلال التعلم الذاتي والتعلم المستمر،	8,2	62,3	27,1	0,4	2
3	يقبل الأفراد على المشاركة تبادل المعلومات والخبرات فيما بينهم وعدم احتكارها كمصدر قوة لهم،	11,3	42,1	42,1	4,1	0,4
4	يتعلم الأفراد من أخطائهم وتجاربهم ويستفيدون منها،	22,3	46,5	27,1	2,4	1,5
5	يتمتع الأفراد بمهارات ومؤهلات علمية تسهل قيامهم بمهامهم وتساعد في تحقيق أهداف المؤسسة	8,9	58,1	27,3	2,9	2,8
6	يخشى الأفراد من عدم تناسق أفكارهم واعتقاداتهم مع الآخرين، لذا يحاولون إخفائها،	11,7	21,2	44,1	18,9	4,1
7	لدى الأفراد فهم لخصائص وحدود ومهام المؤسسة وسياستها،	18,6	50,1	27,2	3,2	0

	العبارة	أغلبهم %	بعضهم %	أقلهم %	لا أعرف %	أرفض الإجابة%
8	يقوم الأفراد بتبادل المعلومات والخبرات فيما بينهم بغض النظر عن مسؤولياتهم التنظشمية	14,1	54,9	27,3	0,3	3,4

	العبارة	بشكل كبير %	بشكل متوسط %	بشكل ضعيف %	لا أعرف %	أرفض الإجابة %
9	يسعى الأفراد إلى تطوير معرفتهم عن العلاقات التي تربط تصرفاتهم بنتائج عملهم	11,2	49,1	27,5	9,3	2,9

المصدر : من إعداد الطالب

1- الأعمال الإبداعية والأعمال الروتينية:

ما يمكن ملاحظته من الجدول السابق، أن 41.7 % من الأفراد يميلون إلى الأعمال الإبداعية بشكل متوسط، في حين أن 53.9 %بشكل ضعيف، وهذا يعني أن الأفراد يتناصفون بين مفضلين للأعمال الروتينية ومفضلين للأعمال الإبداعية.

2- التعلم الذاتي والتعلم المستمر:

فيما يخص هذا العنصر يمكن أن نلاحظ أن الأفراد يسعون إلى تطوير قدراتهم العلمية بنسبة 8.2% بشكل كبير 62.3% بشكل متوسط، في حين أن 27.1% منهم بشكل ضعيف، مما يسمح لنا القول أن أفراد المؤسسة يسعون إلى التعلم ولكن بشكل متوسط.

3- المشاركة بالمعرفة وعدم احتكارها كمصدر للقوة:

هنا نلاحظ أن الأفراد الذين يقبلون على المشاركة بمعارفهم مع بعضهم البعض بشكل متوسط وشكل ضعيف متساوون بنسبة 42.1% لكل فئة، في حين نجد أن الذين يقبلون على المشاركة بشكل كبير فنسبتهم 11.3% فقط، وهو ما يسمح لنا بالقول أن أفراد المؤسسة يميلون إلى المشاركة بالمعرفة بشكل متوسط.

4- التعلم والاستفادة من التجارب والأخطاء:

نجد أن 22.3% من الأفراد يستفيدون من تجاربهم وأخطائهم السابقة بشكل كبير و46.5% بشكل متوسط، في حين أن 27.1% بشكل ضعيف، وهو ما يسمح لنا بالقول أن أفراد المؤسسة يتعلمون من أخطائهم وتجاربهم ولكن بشكل متوسط نوعا ما.

5- التمتع بمهارات ومؤهلات علمية تساعد في تحقيق أهداف المؤسسة:

ما يمكن ملاحظته أن 8.9% من الأفراد فقط يتمتعون بمهارات ومؤهلات علمية تخدم بشكل كبير أهداف المؤسسة وتسهل إنجاز مهامهم، و58.1% منهم معارفهم تخدم المؤسسة بشكل متوسط، في حين أن 27.3% لا يتمتعون بمعرفة تخدم المؤسسة، ومن هنا يمكن أن نقول أن أكثر من نصف الأفراد يتمتعون بمؤهلات ومهارات علمية تساعد في تحقيق أهداف المؤسسة ولكن بشكل متوسط.

6- إخفاء الأفكار خشية عدم تناسقها مع الآخرين:

نلاحظ أن 11.7% من الأفراد يخشون عدم تناسق أفكارهم ومعتقداتهم مع الآخرين لذا يخفونها بشكل كبير، بينما 21.2% منهم يخفونها بشكل متوسط، في حين أن 44.1% منهم يخفونها بشكل ضعيف، من هنا يمكن القول أن الأفراد في المؤسسة لا يخفون أفكارهم خشية عدم تناسقها مع الآخرين.

7- فهم مهام المؤسسة وسياستها:

نلاحظ أن الأفراد يفهمون سياسة وأهداف المؤسسة بشكل كبير بنسبة 18.6% بينما تصل نسبة الذين يفهمونها بشكل متوسط 50.1%، بينما الذين يفهمونها منهم بشكل ضعيف فتبلغ نسبتهم 27.2%، هذا ما يعني أن ربع أفراد المؤسسة لا يفهمون سياسة المؤسسة وأهدافها في حين نصفهم يفهمونها بشكل متوسط، مما يمكن القول أنة أفراد المؤسسة يفهمون مهام المؤسسة وسياستها ولكن بشكل متوسط.

8- تبادل المعرفة بغض النظر عن المستويات التنظيمية:

دائما من الجدول نلاحظ أن عددا قليلا من أفراد يتبادلون معرفتهم بغض النظر عن مستوياتهم التنظيمية بنسبة 27.2% أما نسبة بعضهم يتبادلونها فبلغت 50.1%، في حين أن نسبة أغلبهم يتبادلونها فبلغت 18.6% وهذا يعني أن العدد الكبير من أفراد المؤسسة يهتمون بالمستوى الوظيفي أثناء تبادل معارفهم، ويعزفون عن تبادلها مع المستويات التنظيمية الأقل أو الأعلى درجة منهم.

9- تطوير المعرفة بالعلاقات التي تربط التصرفات بنتائج العمل:

فيما يخص هذا الجانب فإننا نلاحظ أن 11.2 % فقط من الأفراد يسعون إلى ذلك بشكل كبير، في حين أن 27.5% منهم يسعون لذلك بشكل ضعيف أما النسبة الكبيرة فكانت للذين يسعون إلى ذلك بشكل متوسط بـــ49.1% وهذا يعني أن أفراد المؤسسة يهتمون بمراجعة نتائج تصرفاتهم وتقييمها والبحث عن الأسباب التي أدت إليها ولكن بشكل متوسط.

من خلال تحليل المعلومات المتعلقة بهذا المحور، نجد أن الموارد البشرية للمؤسسات، تتمتع بمهارات فنية ومؤهلات علمية متوسطة، وهم يتناصفون بين مفضلين للأعمال الروتينية ومفضلين للأعمال الإبداعية، كما أنهم يسعون إلى تطوير معارفهم وقدراتهم العلمية عن طريق التعلم الذاتي والتعلم المستمر، والتعلم من تجاربهم وأخطائهم السابقة، كما أنهم يهتمون بمراجعة نتائج تصرفاتهم وتقييمها والبحث عن الأسباب التي أدت إليها ولكن بشكل متوسط، ولديهم ثقافة الإفصاح عن أفكارهم حيث لا يخشون تعارضها مع الآخرين، كما أنهم يميلون إلى المشاركة بالمعرفة وعدم احتكارها كمصدر سلطة لهم، ولكن دائما بشكل متوسط. إلا أن العدد الكبير منهم يهتمون بالمستوى الوظيفي أثناء تبادل معارفهم ويعزفون عن تبادلها مع المستويات التنظيمية الأقل أو الأعلى درجة منهم.

من كل هذا يمكن نفي الفرضية الجزئية الثانية، والقول أن الموارد البشرية للمؤسسات مستعدة بشكل متوسط لتطبيق اقتصاد المعرفة في هذه المؤسسات، أي أن لديها القابلية للانضمام والانسجام في مشروع لاقتصاد المعرفة داخل المؤسسة والجهد يبقى على المؤسسات التي تريد أن تطبق اقتصاد المعرفة أن تدعم هذه القابلية وتطورها وخاصة فيما يخص كسر الحواجز التنظيمية، ونشر ثقافة المشاركة بين مختلف المستويات، وتشجيع وتحفيز الإبداع والمشاركة، والاهتمام بالتجارب والخبرات.

3- منظومة الإبداع والابتكار:

اختبار الفرضية الجزئية الثالثة: المؤسسات الاقتصادية في الجزائر تحسن استغلال البحث العلمي والإبداع والابتكار من أجل تطبيق اقتصاد المعرفة.

جدول رقم (17): النسب المئوية التي تبين دور الإبداع والابتكار في تطبيق اقتصاد المعرفة في عينة المؤسسات

	العبارة	لا %	نعم %	لا أعرف %	أرفض الإجابة %
1	يوجد في مؤسستنا شخص مهمته خلق وتنظيم المعرفة؟	69,4	26,3	3,6	0,7
2	هل يتم تدوين الآراء والخبرات والتجارب التي يقوم بها الفنيون والخبراء وحفظها واطلاع الأفراد عليها؟	52,4	43,2	2,9	1,5
3	هل تحرص المؤسسة على تعزيز مجالات الحوار والمناقشة ونشر المعرفة؟	51,7	41,4	5,7	1,2
4	هل تقوم المؤسسة بنشر وتعميم أفضل الانجازات التي قام بها الأفراد في المؤسسة؟	75,4	16,2	6	2,4

5	ما هو الأسلوب المستخدم لتبادل ونشر المعرفة في المؤسسة؟	لا %	نعم %	لا أعرف%	أرفض الإجابة %
أ	حلقات النقاش	59,7	40,2	0	0,1
ب	الاجتماعات	9,9	90,1	0	0
ج	مجلات دورية تصدرها المؤسسة	56,7	43,3	0	0
د	المؤتمرات والملتقيات	57,3	42,7	0	0

6	كيف تسعى المؤسسة إلى تطوير معرفتها؟	لا %	نعم %	لا أعرف %	أرفض الإجابة %
أ	التدريب والتكوين	7,8	92,2	0	0
ب	البحوث والدراسات	74,3	24,8	0,9	0

7	ما هي المصادر التي تركز عليها المؤسسة لكسب المعرفة؟	لا %	نعم %	لا أعرف %	أرفض الإجابة %
أ	أفكار وخبرات أفراد المؤسسة	15,2	81,7	1,7	1,4
ب	أفكار وخبرات الزبائن والموردين	29	64	4,3	2,7
ج	أفكار وخبرات المؤسسات الحليفة والمنافسة	31,4	63,7	4,9	0

المصدر: إعداد الطالب

1- خلق وتنظيم المعرفة في المؤسسة:

نلاحظ أن 69.4 % من المؤسسات لا يوجد لديها شخص أو قسم خاص لخلق وتنظيم المعرفة من أجل مساعدتها في تحقيق أهدافها.

2- تدوين المعرفة وحفظها وإطلاع الموظفين عليها:

من خلال الجواب على هذا السؤال والذي كان بنسبة 52.4% بلا، وما نسبته 43.2% بنعم، نلاحظ أن أكثر من نصف المؤسسات لا تقوم بتدوين آراء، خبرات وتجارب الفنيين، والخبراء وإطلاع الأفراد عليها.

3- تعزيز مجالات الحوار والمناقشة ونشر المعرفة:

من الجدول نلاحظ أن المؤسسات تهتم بتعزيز سبل الحوار والمناقشة ونشر المعرفة وهذا بنسبة 41.4%، ونجد أن 51.70% منها لا تعزز مجالات الحوار ونشر المعرفة، ومن هنا يمكن القول أن أكثر من نصف المؤسسات لا تعمل على تعزيز سبل الحوار والمناقشة.

4- نشر وتعميم أفضل الانجازات في المؤسسة:

من الجدول نلاحظ أن ما نسبته 75.4% من المؤسسات لا تقوم بتعميم أفضل الانجازات التي يقوم بها الأفراد داخل المؤسسة.

5- الأسلوب المستعمل لتبادل ونشر المعرفة في المؤسسة:

نلاحظ أن المؤسسات تعتمد على أسلوب الاجتماعات في نشر المعرفة وهذا من خلال النسبة الظاهرة في الجدول والتي كانت 90.1%، أما أسلوب حلقات النقاش فيقدر بـــ40.2% وهي قيمة ضعيفة نسبيا بالمقارنة مع أسلوب الاجتماعات، وهذا يدل على أن المؤسسة لا تهتم كثيرا بالنقاش والمشاركة بالمعرفة، بل تعقد اجتماعات والتي من خصوصيتها أنها متباعدة وتعالج حالات طارئة، بالإضافة إلى أنها يغلب عليها التوجيه والتنظيم، أما أسلوب المؤتمرات والملتقيات وأسلوب المجلات الدورية، فكانت الإجابة بـــلا، حوالي 56.7% مما يعني أن أكثر من نصف المؤسسات لا تولي أهمية للمجلات الدورية والمؤتمرات والملتقيات التي لها دور كبير وهام في مجال نشر وإثراء المعرفة في المؤسسة.

6- تطوير المعرفة في المؤسسة:

من خلال الإجابة على هذا السؤال وكما يوضحه الجدول، نجد أن 92.2% من المؤسسات تقوم بالتدريب والتكوين لأفرادها وهذا يعني أن الغالبية الكبيرة للمؤسسات تهتم بهذا الجانب لتطوير معارف الأفراد في مجال عملهم لكن نجد أن 74.3 % من المؤسسات لا تعتمد البحوث والدراسات، وهو مؤشر سلبي يدل على عدم اهتمام المؤسسات بالبحوث والدراسات.

7- المصادر التي تركز عليها المؤسسة لكسب المعرفة:

من خلال الجواب على هذا السؤال نلاحظ أن المؤسسات تعتمد كلا من معرفة الأفراد، الزبائن والموردين، المؤسسات الحليفة والمنافسة، في كسب المعرفة المتعلقة بنشاطها وهذا ما دلّت عليه نسب الإجابة بنعم على كل عنصر بالترتيب التالي 81.7% 64%، 63.7%، وهذا يعني أن المؤسسة تحرص على كسب المعرفة من مختلف مصادرها، لكنها تركز على معرفة الأفراد تليها معرفة الزبائن والموردين، وبعدها معرفة المؤسسات الأخرى.

من خلال تحليل معلومات هذا المحور نجد أن المؤسسات لا تستخدم أسلوب البحث العلمي ولا يوجد لديها شخص أو قسم مهمته الابتكار وخلق المعرفة، من أجل تحقيق أهدافها، وهذا يؤدي إلى اتخاذ

قرارات غير صائبة، ويقلل من تنافسيتها، كما أن أكثر من نصف المؤسسات لا تقوم بتدوين الخبرات والتجارب، ونتيجة عدم تدوينها تضيع فرصة كبيرة لتشكيل المعرفة الصريحة والمحافظة عليها مما يعني أنها تواجه خطر التبعية الكبيرة لأفرادها الذين تذهب معرفتهم نتيجة مغادرتهم لمؤسساتهم، كما أن أكثر من نصف المؤسسات لا تعمل على تعزيز سبل الحوار والمناقشة، وهذا شيء سلبي لأن المؤسسات التي لا تعمل على تعزيز مجالات الحوار والمناقشة بين الأفراد، لا تستطيع أن تطور معرفتهم وتستفيد منها، وبالتالي تطوير معرفتها هي، فنجد أنها لا تهتم كثيرا بحلقات النقاش للمشاركة بالمعرفة، وتركز على الاجتماعات والتي من خصوصيتها أنها متباعدة وتعالج حالات طارئة، بالإضافة إلى أنه يغلب عليها التوجيه والتنظيم، كما أن أسلوب المؤتمرات والملتقيات، ، أسلوب المجلات الدورية لا توليها المؤسسات أهمية كبيرة في مجال نشر وإثراء المعرفة في المؤسسة وعلى المؤسسات بذل الجهد في هذا المجال لأن الحوار والمناقشة والملتقيات والمؤتمرات يؤدون إلى خلق المعرفة الجديدة، وتدعيم وترسيخ المعرفة الموجودة بالإضافة إلى نقل المعرفة الضمنية بين الأفراد، كما نجد أن المؤسسات لا تقوم بتعميم أفضل الانجازات التي يقوم بها الأفراد، وهذا يؤدي إلى تضييع فرصة تعلم كبيرة من تجارب الآخرين في المؤسسات، وانجاز الأعمال بأفضل الطرق، بالإضافة إلى تشجيع الأفراد على الإبداع، نتيجة اعترافها بانجازاتهم، كما يعد ذلك تحفيزا ضمنيا للآخرين على إتباع نفس الطريق في الإبداع.

المؤسسات تقوم بالتدريب والتكوين لأفرادها وهذا يعني أنها تهتم بتطوير معارفهم في مجال عملهم لكن نجد أنها لا تعتمد أسلوب البحوث والدراسات، وهذا مؤشر سلبي يدل على اهتمام المؤسسات بالبحث عن معارف جديدة وتضييعها لفرص هامة قد تظهر من خلال البحوث والدراسات التي تعتبر أساس تطوير المعرفة في المؤسسات، كما أنها لا تراجع نشاطاتها السابقة، إلا بدرجة متوسطة يلزمها التدعيم، وهذا ما يزيد من اكتساب المعارف ورفع درجة التعلم فيها، وبالرغم من أن المؤسسات تعتمد كلا من معرفة الأفراد، الزبائن والموردين، المؤسسات الحليفة والمنافسة في كسب المعرفة الخاصة بنشاطها، وهذا يعني أنها تحرص على كسب المعرفة من مختلف مصادرها فهي في المقابل تحرص على سرية قاعدة معرفتها، وأن فئة معينة من الأفراد هي التي تستطيع الوصول إليها، وهذا يكبح المشاركة بالمعرفة ويقلل من فرص التعلم لدى الأفراد كما أنهم يجعلهم يحسون بانفصالهم عن مؤسستهم وعدم انتمائهم لها، مما

يؤثر سلبا على أدائهم وبالتالي أداء المؤسسات ككل كما أنها لا تشجع الأفراد على المبادرة والعمل بحرية، وهذا بتقييد عملهم بإجراءات وقواعد لا يجب الخروج عنها، وهذا يكبح فرص ظهور ممارسات أفضل في العمل ويقلل من فرص الإبداع ويثبط التعلم لدى الأفراد ومنه تعلم المؤسسات ككل.

مما سبق يمكن نفي الفرضية الجزئية الثالثة والقول أن المؤسسات الاقتصادية لا تحسن استغلال البحث العلمي والإبداع والابتكار من أجل تطبيق اقتصاد المعرفة.

من خلال التحليل الكامل لجميع محاور الاستبيان اتضح لنا أن المؤسسات الاقتصادية في الجزائر لا تطبق اقتصاد المعرفة، وفي هذا نفي للفرضية الرئيسية، نتيجة عدم اهتمامها بركائز هذا الاقتصاد، وعدم توفرها على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللازمة لذلك، بالإضافة إلى الأنشطة الإدارية لهذه المؤسسات بعيدة كل البعد عما يقتضيه اقتصاد المعرفة، وفي مقابل ذلك نجد أن مواردها البشرية لديها استعداد نسبي وقابلية ملموسة لتكون عنصرا فاعلا فيه.

لذا يجب عليها تنشيط مواردها البشرية في الاتجاه الصحيح وتوفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللازمة، وتسعى إلى الأعمال الالكترونية.

خلاصة:

إن اقتصاد المعرفة يقوم على فهم جديد أكثر عمقا لدور المعرفة في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع، وهو الاقتصاد الذي يقوم على التوظيف الأمثل للثروة المعلوماتية والرقمية التي أفرزتها التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث أصبحت المعلومات قيمة اقتصادية في حد ذاتها، تحقق القيمة المضافة من خلال إنتاجها وتسويقها.

وتسارع التحولات التكنولوجية في عصرنا يبين بكل وضوح أن البقاء خارج دائرة المعارف الحديثة وعدم التمكن من النفاذ على شبكات المعلومات والاتصالات والانتفاع بخدماتها في مختلف الميادين سيكون من أسباب التهميش والإقصاء في المستقبل ومن أكبر أسباب الفجوة التنموية بين الشمال والجنوب وبين الفئات الفقيرة وغيرها في نفس المجتمع. إن توفر المعرفة يجعلها تتحول إلى سلعة تزداد أنواعها يوم بعد يوم ويزداد دورها في الاقتصاد العالمي الذي يتحول إلى اقتصاد المعرفة.

أملت ضرورة التوجه نحو اقتصاد المعرفة تحد في كل القطاعات الاقتصادية ويحث الإدارة العليا في المؤسسات والقطاعات التي لا تتنافس عالميا نحو إعادة صياغة إستراتيجيتها، ففي ظل البيئة التنافسية المرتكزة على التجديد المستمر للمعلومات والمعارف أصبحت الأصول الفكرية واحدة من المرتكزات الرئيسية بالنسبة للمؤسسات، حيث تسعى إلى الاستثمار فيها، ونقلها، ومحاكاة أفضل النماذج وتطبيقها على النحو الذي يحقق لها تميزا من خلال إنتاج السلع والخدمات ذات الجودة العالية، وكذلك من خلال تطوير الهياكل والوظائف والعمليات.

ومن خلال دراستنا الميدانية لعينة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية فنجد أنها لا زالت بعيدة عن استعمال الأساليب الإدارية الجديدة والحذو بمثيلاتها من المؤسسات العالمية.

وفي ما يخص موضوع بحثنا فالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا تطبق اقتصاد المعرفة، ولا تتوفر على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللازمة لذلك، بالإضافة إلى الأنشطة الإدارية لهذه المؤسسات بعيدة كل البعد عما يقتضيه اقتصاد المعرفة، وفي مقابل ذلك نجد أن لهذه المؤسسات نقطة دفع قوية تستطيع أن تركز عليها وتجعل منها نقطة البداية للتحول إلى نمط جديد والتوجه نحو اقتصاد المعرفة، ألا وهي مواردها البشرية التي نجد أن لديها استعداد نسبي وقابلية ملموسة لتكون عنصرا فاعلا في ذلك. فعلى هذه المؤسسات أن تكيف أنشطتها مع ما يتماشى مع هذا المفهوم الجديد من خلال إدخاله ضمن الإستراتيجية كما يجب أن تكتسب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللازمة لتطبيق اقتصاد المعرفة والسعي إلى الأعمال الالكترونية.

الخاتمة:

أضحت المعرفة ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأصبحت المؤسسات تسعى إلى تنفيذ الاستراتيجيات المؤهلة لاستيعابها واكتسابها.

مما يجعل التحول لاقتصاد المعرفة من أهم التحديات التي تفرض نفسها على المؤسسات باختلاف أنواعها، من أجل مواكبة مستويات الأداء المتفوق للمؤسسات المنافسة وأساس ذلك هو الترابط المتبادل بين اقتصاد المعرفة وبناء وتعزيز الميزة التنافسية بواسطة أهم مرتكزاتها، وهي الكفاءات البشرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يحقق النمو والنجاح والتميز للمؤسسة.

وفي ضوء ما تطرقنا إليه، يتضح أن اقتصاد المعرفة يعتمد مباشرة على الإنتاج وتوزيع واستخدام المعرفة والتقنية، ونجد هذا في المؤسسات الرائدة في مختلف دول العالم، والمتمثل في الاستثمارات عالية التقنية والصناعات عالية التقنية والعمالة الماهرة والتي لها ارتباط بمكاسب الإنتاجية، وعليه فهي تحتاج إلى وجود تكنولوجيا تساعد على نشر، تخزين، استعمال، وتحويل المعارف في المؤسسة، وسهولة الوصول إليها عند الحاجة، وبالتالي على المؤسسة تثمين معارفها المتمثلة في المعلومات والخبرات الكامنة لدى كفاءاتها ومواردها البشرية بغية تنمية الإبداع والابتكار، وبذلك فقد أصبحت المعرفة وسيلة للتغيير، التجديد، والتكوين والتحفيز الدائم، من أجل تنمية روح المبادرة والتعاون بين أفراد المؤسسة بهدف تنمية كفاءاتهم بما يحقق ميزة تنافسية.

من خلال الجانب النظري توصلنا إلى النتائج التالية :

- اقتصاد المعرفة هو من المفاهيم الحديثة نسبيا، والتي لم تتضح صورتها الكاملة بعد، وهو لا يزال في مرحلة الاكتشاف، والغرض الأساسي له هو تنمية الاقتصاديات بالاستخدام الكثيف للمعرفة.
- إن توجه المؤسسات الاقتصادية الحديثة نحو تطبيق اقتصاد المعرفة يوفر لها إمكانات جديدة وقدرات تنافسية متميزة، ويوفر لها قدرات واسعة من تكنولوجيا المعلومات، ويؤثر في سلوك الأفراد وفي إمكاناتهم وقدراتهم واتجاهاتهم.

- اقتصاد المعرفة له أهمية خاصة في جميع المستويات بدون استثناء، فعن طريقه تتحقق الفعالية المطلوبة في جميع مستويات النشاط بالمؤسسة.

- لا زالت عملية الحصول على المعرفة إشكالية رئيسية لاقتصاد المعرفة، يجب التفكير باستمرار بوسائل عملية ومبدعة للحصول عليها ومواجهة خطر فقدانها.

أما بالنسبة لنتائج الدراسة الميدانية فقد توصلنا إلى:

- الموارد البشرية للمؤسسات الجزائرية لديها القابلية للاندماج في مشروع اقتصاد المعرفة، ولها القابلية لتكون عنصرا فاعلا فيه، أي أن لديها استعداد ولو بشكل متوسط لأن تحرك عملية خلق المعرفة في المؤسسة وتدعيمها.

- غالبية المؤسسات الجزائرية لا تتوفر على البنية التحتية المتقدمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللازمة لتطبيق اقتصاد المعرفة، والتي من أهمها: الانترنت، الانترانت، الاكسترانت.

- غالبية المؤسسات لا تعتمد على الإبداع والابتكار كخيار استراتيجي لتعزيز تنافسيتها.

وعلى العموم نستطيع أن نقول من خلال التحليل الكامل للمعلومات التي حصلنا عليها من الاستبيان، يتضح لنا أن اقتصاد المعرفة غير مطبق في المؤسسات، ونجد أن مواردها البشرية لديها استعداد نسبي للاندماج في هذه العملية، لكن على المؤسسة أن تدعم هذا الاستعداد والقابلية لديهم، كما يجب أن تكتسب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الملائمة لتطبيق اقتصاد المعرفة، وتسعى إلى الأعمال الالكترونية، كما يجب عليها أن تدعم الإبداع والابتكار.

التوصيات:

في ضوء ما تم التوصل إليه من استنتاجات، يمكن أن يتقدم الباحث بعدد من التوصيات على النحو التالي:

1. على المؤسسات الجزائرية الانفتاح على التجارب الدولية في مجال اقتصاد المعرفة للاستفادة من تطبيقاتها.
2. على المؤسسات الجزائرية تثمين معارفها المتمثلة في المعلومات والخبرات الكامنة لدى كفاءاتها ومواردها البشرية باعتبارها من بين أهم مصادر ومرتكزات الميزة التنافسية.
3. التزام الإدارة العليا بموضوع اقتصاد المعرفة ورعايته وتوفير كافة السبل والوسائل لتطبيقه يعتبر من الأمور الهامة والتي تضمن استمرار العمل باقتصاد المعرفة، كما يتضمن ذلك التزاما أكثر من الأفراد بالنظم والإجراءات المقترحة ضمن الإستراتيجية الموضوعة.
4. عقد دورات تدريبية في المؤسسة لتدريب وتكوين المستويات الإدارية المختلفة على أيدي خبراء متخصصين.
5. السعي الدائم إلى توليد وكسب المعرفة التي تلبي الاحتياجات الإستراتيجية والتنافسية والوظيفية، والقادرة على تحقيق عمليات التعليم وعمليات الرفع المعرفي، والعمل على نشر المعرفة اللازمة والكافية وبالتوقيت المناسب إلى كل الأطراف ذات العلاقة.

آفاق البحث:

بعد الانتهاء من معالجة بحثنا المركزة على تشخيص وضعية اقتصاد المعرفة في الجزائر، حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال أربع أركان أساسية وهي الموارد البشرية، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التجديد(الإبداع والابتكار)، الحفز الاقتصادي، ومن خلال مسار التحليل النظري الذي ركز عليه بحثنا ظهرت لنا العديد من الجوانب والإشكالات الجديرة بمواصلة البحث فيها لأهميتها النظرية والتطبيقية ومنها:

- ثقافة المعرفة للمؤسسة ودورها في نجاح اقتصاد المعرفة.

- محاولة الربط بين اقتصاد المعرفة وتشكيل الرأس المال الفكري للمؤسسة.
- التعمق أكثر في طرق وأدوات اقتصاد المعرفة.
- اقتراح نموذج لتطبيق اقتصاد المعرفة يتماشى وخصوصيات الاقتصاد الجزائري والمؤسسات الجزائرية.

وفي الأخير نرجو أن نكون قد وفقنا بأكبر قدر في تناول هذا الموضوع، والذي يطرح الكثير من الفرص أمام الباحثين لتوسيع أفاقه وتناول مختلف عناصره.

قائمة الجداول والأشكال:

1-الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الإنفاق على البحوث في المنطقة العربية	29
02	عدد براءات الاختراع المسجلة لبعض الدول العربية والعالمية للعام 2008	31
03	اقتراحات مقدمة لحساب ميزان المدفوعات التكنولوجي	33
04	مؤشرات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات حسب تصنيف الأونكتاد	43
05	دليل جاهزية الربط الشبكي	41
06	تعريف صادرات التكنولوجيا المنخفضة والمتوسطة والعالية	53
07	نمو التجارة الالكترونية الدولية	64
08	دور النشر في بعض الدول العربيةوبلدان العالم الثالث عام 1999	67
09	الاستعداد لتبني تطبيق الحكومة الالكترونية في بعض الدول العربية	77
10	تطور نتائج أسس الاقتصاد القائم على المعرفة	77
11	الأسس الأربعة لاقتصاد المعرفة	77
12	مؤشر اقتصاد المعرفة في الجزائر لسنة 2009	78
13	المعطيات الإجمالية عن منهجية تقييم المعطيات في الجزائر	80
14	أسماء المؤسسات، نشاطها، عنوانها	121
15	النسب المئوية التي تبين وضعية تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات لعينة المؤسسات	124
16	النسب المئوية التي تبين موقع الموارد البشرية من اقتصاد المعرفة لعينة المؤسسات	127
17	النسب المئوية التي تبين دور الإبداع و الابتكار في تطبيق اقتصاد المعرفة لعينة المؤسسات	131

2- الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	التعليم الذاتي المستمر وأثره على اقتصاد المعرفة	36
02	تطور الناتج المحلي الإجمالي العالمي بالأسعار الثابتة	48
03	تطور مستخدمي الانترنت في العالم	49
04	نماذج التحول من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الالكترونية	73
05	تطور عدد مستعملي الهاتف الثابت في الجزائر	103
06	عدد مستعملي الهاتف النقال في الجزائر لسنة 2008	106
07	عدد مداومي الانترنت	107

قائمة المرجـــــــع

1-الكتب باللغة العربية

1- القران الكريم، سورة الزمر، أية رقم 8.

2- السلمي، علي. ادارة التميز، نماذج وتقنيات الادارة في عصر المعرف، دار غريب للنشر، القاهرة، مصر2002،

3- ايرنيام، اساد تشايا، الكيترية الحديثة، تطور الكيترية والتركيب الكلاسيكي الجديد، ترجمة عارف دليلة، دار الطليعة، بيروت، 1999،

4- توماس، ستيوارت، ثورة المعرفة-رأس المال الفكري، ترجمة: علا، أحمد صلاح، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة 2004.

5- جفلاط،أ. الإبداع في المغرب: رهانات وأفاق القرن الحادي والعشرين، منشورات ابن خلدون، وهران، 2000، ص 406.

6- روبرت بارو، محددات النمو الاقتصادي، دراسة تجريبية عبر البلدان، ترجمة ادريس التل، دار الكتاب الحديث للنشر، عمان، الأردن، 1998،

7- علاء، عبد الرزاق السالمي، الإدارة الالكترونية "E-management"، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2008،

8- فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، جدار اللكتاب العالمي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007

9- نجم، عبود نجم. إدارة المعرفة المفاهيم والاستراتيجيات، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، طـــ 1، عمان، 2005.

10- هاشم، الشمري، ناديا الليثي، الاقتصاد المعرفي، دار صفاء للنشر و التوزيع،

عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

2-الكتب باللغة الأجنبية:

1- Solow, Robert (1988). Economic Growth Theory: An Exposition. Oxford University Press. Cited in Swanstrom (2002).
2- Sinha, Dipendra. What is new in the new growth theory, Indian, Economic Journal Vol 47, No4. 1999-2000.
3- patricia ;Jpasual.e.Governement ;undp ;adpip ;may2003.
4- Shaun Lake ;E. commerce and LDCS challenges for enterprises and governments; a paper prepared for UNCTAD regional meeting on electronic commerce and development;karthdmandy,Nepal 30-31 may 2001.

3-الملتقيات:

1- حاكم محسن، محمد الربيعي، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الرابع حول إدارة الأزمات في ظل اقتصاد المعرفة ،2008، المنعقد بجامعة سكيكدة، الجزائر، تحت عنوان "إدارة الأزمة المالية باستخدام تكنولوجيا المعلومات في ظل اقتصاد المعرفة".

2- الزين منصوري، كواش خالد، دور المعرفة والابتكار التكنولوجي في تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسة الجزائرية، الملتقى الدولي الثاني: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي، ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2007.

3- زايري بلقاسم، طوباش علي، طبيعة التجارة الالكترونية وتطبيقاتها المتعددة، مركز دراسات الوحدة الاقتصادية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2001،

4- عابد، بن عابد العبدلي. التجارة الالكترونية في الدول الإسلامية "الواقع والتحديات والآمال"بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية،

5- فريد النجار، نماذج التحول من الحكومة التقليدية إلى حكومة رقمية، بحث مقدم إلى مؤتمر دبي للحكومة الالكترونية، 2004/11/24 دبي، الإمارات

6-مرال توتليان، منتدى المرأة والعلوم والتكنولوجيا، المنعقد ب2005/01/09 القاهرة، مصر.

4- التقارير و المجلات:

1-الابراهيم، يوسف حمد. تنمية الموارد البشرية في الاقتصاد المبني عـــلى المعرفة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية أبوظبي،2004.

2- احمد، بن عيساوي، اثر تطبيق الحكومة الالكترونية على مؤسسات الأعمال، مجلة الباحث، العدد السابع 2009/7، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

3- الأسكوا،اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.

4- الايكاو، منظمة الطيران المدني، التقرير السنوي للمجلس سنة 2004، صdoc89517.

4- التقرير السنوي التقويمي عن السياسة الوطنية للتربية والتكوين لسنة 1999، المجلس الأعلى للتربية، رئاسة الجمهورية، نوفمبر 1999.

5- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير: إقتصاد المعرفة، عامل أساسي في التنمية: أي استراتيجية للجزائر؟، الدورة العادية 25 الجزائر.

6- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الاستثمار في بنية المعلومات والمعرفة، 2006.

7- تقرير المعرفة العربي للعام 2009، دار الغرير للطباعة و النشر، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

8- معن نسور، تطوير الموارد البشرية وإقامة اقتصاديات المعرفة والابتكار في الوطن العربي، المكتب الإقليمي للدول العربية برنامج الأمم المتحدة الانمائي، نيويورك، 2004.

9- مقدم عبيرات، والطيب عون، الأساليب الجديدة في العمل من خلال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والإتصال les cahier du cread ، n°79-80/2007,p7.

10- ملخص العرض حول حالة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وآفاق تطويريهما بالجزائر، الوزارة المنتدبة لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المكلفة بالبحث العلمي، الجزائر، أفريل 2001.

11- نافز، أيوب محمد.الأهمية التنموية للرأس المال البشري ودور التربية والتعليم، مجلة العلوم الانسانية، العدد 44، 2010.

12- United nation Devlopement programme Human Devlopement raport2001.
13- CNES, symposium sur l'économie fondée sur la connaissance, Mr Abdelhamid BENSSALAH, ALGER, septembre 2008.
14- UNCTAD ,E-Commerce and development ,report 2002;opcit.
15- UNCTAD ,information Economy Report , new York ,united nations,2005.

5-المذكرات:

1- اقنيني، عقيلة: إدارة المعرفة قمة التميز في المؤسسة المعاصرة، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، دامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر،.2007

2-كمال، لعقاب:إدارة المعرفة قمة التميز في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، .2009

3-محمد، مرايمي، إدارة الجودة الشاملة لمنظومة اكتساب المعرفة مدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2007.

6-مواقع الانترنت:

1- البنك الدولي:

www.worldbank.org

2- بسام، نور. أساسيات التجارة الالكترونية، الموسوعة العربية للكمبيوتر و الانترنت
www.64arab.com/showcsc.phpl§ acsid
3- تيشوري، عبد الرحمن. الإدارة الالكترونية.
www.minshawi.com
4- عبد القادر، الفنتوخ. إقتصاد المعرفةو الاقتصاد الرقمي، ماذا تقول المؤشرات.
www.aleqt.com
5- محمد، بن عرفة.
www.aleqt.com/2009/03/06/article_201931.htmld
6- محمد، دياب. اقتصاد المعرفة، أين نحن منه؟.
www.balagh.com/islam/anor50800.htm_28k.
7- محمد، رؤوف حامد. صناعة التكنولوجيا عالميا وعربيا بين القطاع الخاص والعام، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام.
www.acpss.ahram.org.eg/Ahram/2001/1/1/Econ7.HTM
8- نادية، بعيبع. الإصلاح التربوي في الجزائر اختيار أم حتمية ؟
http://assps.yourforumlive.com/t12-topic
9- جامعة هارفارد، مجموعة تكنولوجيا المعلومات، مركز التنمية العالمية (قراءات في عالم الشبكات... ما هو عالم الشبكات) 2003.
http://erbr.law.harvard.edu/redinessguide/networkedworld.html
10- وزارة التجارة، المملكة العربية السعودية،التجارة الالكترونية أهمية متزايدة.
commerce.gov.sa/ecomm/book.asp
11- Olafsen, Ellen (2004), About Knowledge Economy: Frequently asked Questions. Available at;
www.developmentgateway.org/knowledge.
12- Swanstrom, Edward (2002). Economics-based Knowledge Management. [Available at :
www.gkec.org/knowledgeeconomics/econkmframework/kmeconomics1.7.pdf].

13- www.internetworldstats.com.

14- www.computer.akgbarway.com/news.asp.

15- www.Supergate.ps/rdet.pgp id=1158.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون –تيارت–

استقصاء حول واقع تطبيق الاقتصاد المعرفي في الجزائر

سيدتي ،سيدي:

في إطار التحضير لمذكرة الماجستير،تم انجاز هذا الاستقصاء انجاز هذا الاستقصاء بهدف التعرف على مدى تطبيق اقتصاد المعرفة في مؤسستكم.

نتوقع مساهمتكم الجادة من خلال الإجابة على مجموعة الأسئلة المرفقة بصراحة تامة،علما أن كافة البيانات التي سيتم الإدلاء بها سوف تحاط بالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

تنبيه:

-تكون الإجابة في الجزء الأول بالكتابة أو بوضع العلامة(×)في المكان المناسب.

-تكون الاجابة في الأجزاء المتبقية بوضع العلامة (×) في المكان المناسب.

الاستقصاء

1-معلومات عن المؤسسة:

1-اسم

المؤسسة:.....

2-التصنيف القانوني: ☐ عمومية ☐ خاصة

3-الطبيعة القانونية: ☐ أم ☐ فرع

4-عدد العمال: ☐ اقل من**50** ☐ أقل من**100** ☐ أكثر من**1000**

5-قطاع

	العبارة	لا %	نعم %	لا أعرف %	أرفض الإجابة %

النشاط:.....

2- تكنولوجيا المعلومات والإتصالات للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر:

1	هل لدى المؤسسة بنية تحتية متقدمة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات						
2	هل توفر المؤسسة مكتبة الكترونية؟						
3	هل ترتبط الأقسام والإدارات في المؤسسة بشبكة إتصال داخلي إنترانت؟						
4	هل نظام المعلومات في المؤسسة يعتمد بشكل كلي على الكمبيوتر؟						
5	هل لدي المؤسسة موقع دائم على شبكة الأنترنت؟						

	العبارة	كذلك %	القريب %	المتوسط %	البعيد %	أبدا %	لا أعرف %	أرفض الإجابة %
		في فعلا	في المدى	في المدى	في المدى	لا تستطيع		
6	تستطيع المؤسسة التخلي عن جميع الأعمال الورقية والتحول إلى النظام الالكتروني							

	العبارة	بشكل كبير %	بشكل متوسط	بشكل قليل %	لا أعرف %	أرفض الإجابة %
7	تتناسب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسة مع احتياجات مستعمليها.					

	العبارة	دائما %	غالبا %	أحيانا %	نادرا %	أبدا %	لا أعرف %	أرفض الإجابة%
8	تنجز المؤسسة معظم عملياتها الأساسية كالتجارة الالكترونية مثلا من خلال موقع دائم على شبكة الانترنت							

3- الموارد البشرية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية:

	العبارة	بشكل كبير %	بشكل متوسط %	بشكل ضعيف %	لا أعرف %	أرفض الإجابة %

1	يميل الأفراد إلى أداء الأعمال الإبداعية أكثر من الأعمال الروتينية،					
2	يسعى الأفراد إلى تطوير قدراتهم العلمية من خلال التعلم الذاتي والتعلم المستمر،					
3	يقبل الأفراد على المشاركة تبادل المعلومات والخبرات فيما بينهم وعدم احتكارها كمصدر قوة لهم،					
4	يتعلم الأفراد من أخطائهم وتجاربهم ويستفيدون منها،					
5	يتمتع الأفراد بمهارات ومؤهلات علمية تسهل قيامهم بمهامهم وتساعد في تحقيق أهداف المؤسسة					
6	يخشى الأفراد من عدم تناسق أفكارهم واعتقاداتهم مع الآخرين، لذا يحاولون إخفائها،					
7	لدى الأفراد فهم لخصائص وحدود ومهام المؤسسة وسياستها،					

	العبارة	أغلبهم %	بعضهم %	أقلهم %	لا أعرف %	أرفض الإجابة%
8	يقوم الأفراد بتبادل المعلومات والخبرات فيما بينهم بغض النظر عن مسؤولياتهم التنظشمية					

	العبارة	بشكل كبير %	بشكل متوسط %	بشكل ضعيف %	لا أعرف %	أرفض الإجابة %
9	يسعى الأفراد إلى تطوير معرفتهم عن العلاقات التي تربط تصرفاتهم بنتائج عملهم					

4-منظومة الإبداع والابتكار:

	العبارة	لا %	نعم %	لا أعرف %	أرفض الإجابة %
1	يوجد في مؤسستنا شخص مهمته خلق وتنظيم المعرفة؟				
2	هل يتم تدوين الآراء والخبرات والتجارب التي يقوم بها الفنيون والخبراء وحفظها واطلاع الأفراد عليها؟				
3	هل تحرص المؤسسة على تعزيز مجالات الحوار والمناقشة ونشر المعرفة؟				
4	هل تقوم المؤسسة بنشر وتعميم أفضل الانجازات التي قام بها الأفراد في المؤسسة؟				

5	ما هو الأسلوب المستخدم لتبادل ونشر المعرفة في المؤسسة؟	لا %	نعم %	لا أعرف%	أرفض الإجابة %
أ	حلقات النقاش				
ب	الاجتماعات				
ج	مجلات دورية تصدرها المؤسسة				
د	المؤتمرات والملتقيات				

6	كيف تسعى المؤسسة إلى تطوير معرفتها؟	لا %	نعم %	لا أعرف %	أرفض الإجابة %
أ	التدريب والتكوين				
ب	البحوث والدراسات				

7	ما هي المصادر التي تركز عليها المؤسسة لكسب المعرفة؟	لا %	نعم %	لا أعرف %	أرفض الإجابة %
أ	أفكار وخبرات أفراد المؤسسة				
ب	أفكار وخبرات الزبائن والموردين				
ج	أفكار وخبرات المؤسسات الحليفة والمنافسة				